الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع
رقم التسجيل : .....
الرقم التسلسلي : .....

دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية

دراسة ميدانية ببلدية العش ولاية برج بوعريريج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب :
لكحـــل السعيد

إشراف :
أ.د.رشيد زرواتي

لجنة المناقشة :

أ.د.رابح كعباش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئيسا
أ.د.رشيد زرواتي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي برج بوعريريج	مشرفا مقررا
د.يوسف عنصر	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	عضوا
د. نجيب بولماين	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا

السنة الجامعية : 2009 / 2010

الإهـــــداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي وقاست الأيام

أمـــــــــــــي الحبيبـــــــــــــــة

إلى الذي تعب في تربيتي صغيرا وراوده الحلم في تعليمي كبيرا

أبـــــــــــــي العزيـــــــــــــز

إلى الذي كان لي أبا قبل أن يكون أخا أخي الراحل

عبد الله

إلى زوجتي ورفيقة دربي

إلى مقلة عيني الصغيرة إكرام

إلى السراجين الذهبيين : - عبد الرحيم - عبد الشفيع

إلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة ، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

صاحب البحث : لكحل السعيد

تشكـــــرات

بادئ ذي بدء أشكر الله العلي القدير على أن أنعم علينا بإنهاء هذا البحث شكرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه كما يحب ويرضى.

نشكر كل المواطنين والإداريين الذين أعانونا على إنجاح هذا العمل وإتمامه لأنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله ويمكن أن نذكر من هؤلاء كل من :

- الأستاذ المشرف رشيد زرواتي الذي لم يمن علينا بوقته ولا بجهده للوصول بهذا البحث إلى مصاف النهاية .
- إلى السيد الكاتب العام بالبلدية ميدان الدراسة الذي لم يبخل علينا بأي معلومة مفيدة حول البحث عبد المجيد بضياف
- إلى السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية العش على تساهله المطلق في الولوج لأخذ جميع المعلومات الخاصة بالبحث عبد المجيد لكحل .
- إلى كل من ابتسم في وجهنا وسأل عن مصير هذا البحث الشكر الجزيل .

صاحب البحث : لكحل السعيد

الفهـــــــــــــــــــــــــرس

العنوان	الصفحة
مقـــــــدمة	
الفصل الأول : موضـــــــوع الدراســـــــة	
I) الإشكالية	07
II) أهمية الدراسة	08
III) أسباب اختيار الموضوع	09
IV) هدف الدراسة	10
V) تحديد المصطلحات	11
1/ التخطيط	11
2/ التنمية	13
3/ الخدمة الاجتماعية	15
4/ الإدارة	16
5/ المجتمع المدني	18
6/ السلطة	21
VI) الأصول النظرية	22
1/ نظرية الصراع الاجتماعي	22
2/ النظرية البنائية الوظيفية (النسق الاجتماعي)	24
VII) الدراسات السابقة	30
VIII) الفروض	35
الفصل الثاني : منهجيــة البحــث والتعــريف بميــدان الدراســة	
I) منهجية البحث	38
1/ المنهج	38
2/ أدوات جمع المادة العلمية	38
3/ العينة	40
II) التعريف بميدان الدراسة	

1/ لمحة تاريخية	44
2/ لمحة جغرافية	44
3/ لمحة ديمغرافية	44
4/ أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث	44
5/ المجال الزمني للدراسة	47
الفصل الثالث : نظريات التنمية الاجتماعية ونماذج بعض البلدان حول التخطيط	47
I) نظريات التنمية الاجتماعية	
1/ النظريات الكلاسيكية	48
2/ نظرة الإسلام لنظريات التنمية	48
3/ نظرة ابن خلدون لنظريات التنمية	60
II) نما\ج نظام التخطيط لدى بعض البلدان	65
1/ نمو\ج التخطيط السوفييتي	70
2/ نمو\ج التخطيط في فرنسا	70
3/ نمو\ج التخطيط في الهند	71
الفصل الرابع : الجمـاعـات المحليـة في الجزائـر	71
I) الإدارة المحلية في النظام الجزائري	
1/ التقسيمات الإدارية في الجزائر	74
2/ الولاية والبلدية كإدارة محلية في النظام الجزائري	75
3/ ماهية العمل البلدي وعلاقته بالتخطيط للتنمية المحلية	79
II) نظرة القانون الجزائري للتنمية المحلية	84
1/ مالية الإدارة المحلية	91
2/ آفاق التنمية المحلية	92
الفصل الخامس : التخطيـــــط الاجتمـــــــاعي	99
I) المسار التاريخي للتخطيط الاجتماعي	
II) مبادئ التخطيط الاجتماعي	106
III) مراحل التخطيط الاجتماعي	107

IV) أهداف التخطيط الاجتماعي	110
V) التخطيط الاجتماعي بالبلدية ميدان الدراسة	112
1/ مجالات التخطيط بالبلدية	113
2/ التخطيط للتنمية المستقبلية	113
الفصل السادس : تنميـــة المجتمعـــات المحليـــة	115
I) أسس تنمية المجتمعات المحلية	
1/ من منظور إسلامي	133
2/ من منظور مؤتمر الأمم المتحدة	133
3/ من خلال الواقع الاجتماعي	134
II) دور الثقافة في التنمية المحلية والوطنية	135
III) أبعاد التنمية المحلية	139
IV) التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة (نموذج 2001)	144
❖ **النتـــــــــــائج**	157
1/ عرض النتائج	
2/ مناقشة النتائج في ضوء الفروض	164
3/ تبيان ملاءمة النتائج كحلول للتساؤلات التي طرحت في الإشكالية	165
4/ مناقشة ملاءمة النتائج للتعميم على المستوى المحلي والوطني والعالمي	166
❖ **الاقتـــــــراحات**	167
❖ **خـــاتمـــــــة**	168
❖ **الملاحـــــــق**	169
❖ **المراجـــــع**	170

مقدمة

في بداية القرن التاسع عشر كان نشاط الحكومات في الدول التي نسميها في عصرنا الحاضر بالدول المتطورة نشاطا محدود النطاق ، يقتصر على بعض المرافق العامة، الضرورية لحماية كيان الدولة، كحمايتها من العدوان الخارجي و صيانة أمنها الداخلي. و لذلك كان تركيزها لجميع الهيآت الإدارية في يد السلطة المركزية بعواصمها، إلاّ أن وظيفة الدولة قد اتسعت في بداية القرن العشرين فلم تعد محصورة على الأمن الداخلي و صدّ الغزو الخارجي و إقامة العدالة بين الناس بل أصبحت تتدخّل في أنواع من الخدمات كانت تعتبر من صميم النشاط الخاص هادفة إلى رعاية المواطنين اجتماعيا والعمل على إتباع سياسة التوجيه الاقتصادي و التخطيط الاجتماعي.

ولا شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي تمكين جميع المواطنين في كافة أنحاء الدولة مثل الاهتمام بالجانب التنموي داخل الدولة والتمتّع بالخدمات التي تؤدى إليهم، و لقد ثبت أن قيام السلطة المركزية بجميع المرافق العامة من وطنية وإقليمية يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء الضريبية، فإن مراكز الولايات و المدن الكبرى تستأثر بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها بينما يحرم منها دافعوا الضرائب من المقيمين بالأرياف، وهنا تنعدم العدالة الاجتماعية وعلى العكس من ذلك يقتضي التنظيم الإقليمي للبلديات أن يخصص ما يتحمله سكان البلدية من أعباء ضريبية محلية لصرفه في المرافق المحلية و في هذا ضمان لوصول الخدمات العامة إلى المواطنين عبر المجال الوطني.

و قد ترتّب عن ذلك أنه قد أصبح من العسير على الإدارة المركزية أن تنهض وحدها بتلك الأعباء في كافة أقاليم البلاد ، في حين أن بعض هذه المرافق الجديدة مرافق محلية بحتة و بعضها مرافق وطنية ، فعمدت الدولة إلى إقامة الهيآت العامة المحلية التي تتولّى إدارة المرافق المحلية على مستوى البلديات ممّا يخفّف من المهام الملقاة على عاتق الدولة، و بذلك تستطيع الحكومة المركزية التفرّغ للمرافق الوطنية الأكثر أهمية، و قد ثبت من تجارب الدول الديمقراطية أن المركزية الإدارية لا تتّفق مع النظام النيابي السليم، و أنه كلما ازدادت الدولة في الأخذ بالتركيز الإداري كلما كان نظامها النيابي غير سليم،وليس من شكّ في أن إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية يعمل على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة و يدريهم على الحياة النيابية، مع العلم أن الهيآت العامة المحلية تعتبر مدرسة عملية لتخريج أفضل الأعضاء للمجالس النيابية التشريعية في الدولة.

وممّا يؤدي إلى حسن العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية ، أن الإدارة المحلية تتيح للبلديات فرصة ممارسة تجارب إدارية متعددة بغية الوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات المواطنين المتزايدة.

هذه هي الأسباب التي جعلت الدول المتطورة منذ بداية القرن التاسع عشر إلى الأخذ بنظام الإدارة المحلية و العمل على اتساع نطاقه. و لا شكّ أن هذه الأسباب متاحة في الجزائر و في البلدان العربية جميعها بل أن الظروف التي مرّت بها الجزائر خاصّة و الأمّة العربية بصفة عامّة تجعلها أحوج من غيرها إلى إتّباع نظام الإدارة المحلية.

أماالجزائر فقد ورثت تركة ثقيلة بعد الاستقلال و خاصّة بعد مغادرة الفرنسيين تمثّلت في انعدام الإطارات الجزائرية القادرة على إدارة الشؤون الإدارية ممّا أوقع البلديات في حالة خطيرة جدّا بالإضافة إلى ذلك فإن البلديات المختلفة عانت من عجز مالي كبير تمثّل بتناقص خطير في الموارد المالية مع زيادة كبيرة في النفقات نتيجة الواجبات الاجتماعية المفروضة على البلديات و خاصة المساعدات التي كانت تمنحها البلديات للمواطنين الذين تضرّروا أكثر بسبب حرب التحرير الوطني و أدّى ذلك بالدولة إلى أن تتدخّل وتنظّم دورات تدريبية خاصة و ملتقيات لصالح موظّفي البلدية الجدد. كما أن الدولة اضطرت لكي تخلق علاقة إيجابية بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية بتزويد الجماعات المحلية (البلديات) بالخدمات والمرافق الاجتماعية الأولى و تحقيق البنى التحتية التي تستهدف تحسين المستويات و الدّخل المتوسط للفلاّحين على وجه الخصوص و كذلك إصلاح حالة الديون المتراكمة على البلديات .

كما اضطرت الدولة كذلك في ميدان التنظيم الإقليمي البلدي إلى ضرورة إعادة تقسيم البلديات والولايات، ممّا خفّف بصورة محسوسة من أعباء تسيير البلديات و أقامت للبلدية أساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا ونظرا لأن هذه العمليات وتلك التدابير التي فرضتها الاعتبارات التطبيقية والاهتمام بحسن التسيير الإداري والمالي لا يمكن أن يكون لها إلاّ آثار محدودة التنظيم الكلّي للأجهزة البلدية ضمن آفاق جديدة وهي: العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية و نظرا لأن اللامركزية الضرورية والمدروسة تبعا لاختيار الجزائر السياسي و الاقتصادي و ذلك ببعث وتنمية المساهمة المباشرة والإيجابية والدائمة للبلدية ، مع العلم أن الجزائر ورثت 1526(1) بلدية أغلبها يفتقر إلى الإمكانيات البشرية و المادية بسبب صغر أحجام مراكزها .

ونظرا إلى هذه الأهمية البالغة للعمل الذي تقوم به الدولة وخاصة البلديات منها في مجال التنمية وبكامل مجالاتها البشرية والفلاحية والاقتصادية والصناعية ، وكذا في الجانب الخدماتي للمواطنين ، ولأنه أيضا جدير بنا أن نهتم بمثل هذه المواضيع الحساسة ، فلقد ارتئينا إلى أخذ هذا الموضوع والمتمثل في دور عمليات التخطيط في كل المجالات والميادين في النهوض بالتنمية و الارتقاء بها إلى المستويات الحسنة داخل الوطن بصفة عامة وداخل ولاية برجبوعريريج بصفة خاص وبصفة أكثر خصوصية في بلدية العش ميدان الدراسة.

ولقد احتوى مضوعنا على ستة فصول ،جاء في خضم الفصل الأول موضوع الدراسة من إشكالية للبحث وأهميةللدراسةوأسباب اختيارنا لهذا الموضوع وكذا هفدف الدراسة ثم تحديد المفاهيم أو المصطلحات ، وبعد ذلك الأصول النظرية التي تم من خلالها اعتماد المنهج وكذا الدراسات السابقة التي تناولت بشكل أو بآخر الموضوع إلى أن أنهينا الفصل بفرضيات للبحث .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مجموعة من العناصر أهمها منهجية البحث التي تمثلت في المنهج ومصادر المادة العلمية للبحث سواء النظرية أو الميدانية ، وكذا العينة البحثية وبعض القواعد والقياسات ، وأيضا تناولنا في هذا الفصل التعريف بميدان الدراسة جغرافيا وديمغرافيا وتاريخيا وكذا أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث ، وفي الأخير الفترة الزمنية التي إستغرقها البحث الميداني .

---

(1) د.العمري بوحيط:البلدية(مهام وأساليب)،شركة زاغياش للطباعة والنشر،الجزائر،فيفري1997، ص-50.

وفي الفصل الثالث من فصول البحث ، تم التطرق إلى الجزء الأول من موضوع البحث وهو التخطيط الاجتماعي ، بما فيه من مسار تارخي وكذلك مراحل التخطيط لبناء المجتمع وأيضا الأسس والمبادئ التي يقوم عليا التخطيط ، وفي الأخير تطرقنا إلى الأهاف التي تمر عليها الخطة السليمة في بناء مجتمع القيام بتنمية في ميدان البحث .

وخلال الفصل الرابع تطرقنا إلى الشق الثاني من موضوع الدراسة والذي نراه في الأهمية بماكان عن الشق الأول منها ، وقد احتوى هذا الفصل على العناصر التي نراها تخدم البحث والتي تمثلت في ، التحليل العلمي لتنمية المجتمعات المحلية وهذا من خلال الدراسات والبحوث حول التنمية المحلية في مختلف الدول ،وكذا الأسس التي تقوم عليها التنمية المحلية ، كما تطرقنا إلى الثقافة كعامل مهم في إحداث التنمية داخل المجتمعات المحلية وباعتباره أيضا يخدم البحث بشكل مهم ، وفي الأخير تطرقنا إلى المعوقات التي تقف حائلا دون استتباب عملية التنمية داخل المجتمعات المحلية .

أما في الصل الخامس فق تطرقنا إلى مجموعة مغايرة من العناصر باعتبارها تدخل في موضوع البحث وتخدمه بشكل أو بآخر، وهذه العناصر تمثلت في الإدارة المحلية في النظام الجزائري باعتباره عنوانا للفصل،ويضم تحته عناصر فرعية جاءت في الولاية والبلدية كإدارة محلية في النظام الجزائري وكذا التنمية المحلية وعلاقتها بالتخطيط الاجتماعي في النظام الجزائري ، وأيضا إشكالية التمويل البلدي في الجزائر وفي الأخير تطرقنا في هذا الفصل إلى آفاق التنمية المحلية في الجزائر.

وفي الفصل السادس قمنا بالتكلم حول نظريات التنمية الاجتماعي وذلك قصدا منا لجعل الموضوع أكثر أهمية في ساحة الدراسات العلمية ولقد عززنا ذلك بعنوان آخر وهو نماذج بعض الدول حول التخطيط للتنمية سواء كانت المحلية أو القومية أو الوطنية لكل دولة من هذه الدول المذكورة .

أما الفصل السابع فقد تناولنا فيه الجانب الميداني للدراسة ، حيث قمنا بالحديث حول التخطيط ودوره في تنمية المجتمعات المحلية بالبلدية ميدان الدراسة ، وفي خلال ذلك قمنا بالوقوف عن كتب حول هذه العملية الهامة في إنجاح التنمية داخل هذا الحيز من المجتمع كعينة لباقي بلديات الوطن الجزائري ، وكذلك لأجل اختبار التساؤلات وفرضيات البحث التي رأينا بأنها عوامل أساسية ومهمة في قيام التنمية عبر تراب الوطن الواحد .

وفي الأخير خلصنا إلى النتائج ، الاقتراحات ، التوصيات ، الخاتمة ، الملاحق والمراجع وفهرسة المواضيع .

موضوع الدراسة

I. الإشكالية

II. أهمية الدراسة

III. أسباب اختيار الموضوع

IV. هدف الدراسة

V. تحديد المفاهيم

VI. الأصول النظرية للبحث

VII. الدراسات السابقة

VIII. الفرضيات

I. الإشكالية

منذ أن خلق الإنسان بدأ يفكر في كيفية العمل على إيجاد خطة يستطيع من خلالها أن يلبي حاجاته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ، ومع مرور الزمن وتعاقب الأحداث بدأت تظهر إنجازات هنا وهناك وأخذت بعض التغيرات تطرأ على شتى المستويات والميادين ، ففي اكتسابه للقمة العيش كان يستخدم طريقة غير التي يستخدمها في إشباع حاجاته البيولوجية والنفسية ، وغيرها التي يستعملها في الحماية له ولبني جنسه من البشر ، كما يستعمل أساليب مختلفة في زيادة الرقي والازدهار من مكان إلى آخر ومن مجتمع إلى مجتمع آخر .

ونظرا إلى أن فكرة التخطيط تعود إلى حوالي سنة 1910م حيث كان يهتم به في المجال الاقتصادي لتنمية الثروات الاقتصادية ، وقد بدأ في التغير حتى أصبح في سنة 1928م عبارة عن أسلوب استخدمه الإتحاد السوفيتي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا في روسيا .كل هذا تماشى وأفكار العلماء من بني الإنسان حيث أعطوا تسميات مختلفة للتخطيط وذلك حسب ثقافاتهم وانتماءاتهم الإيديولوجية وكذا تخصصاتهم المهنية ، فمنهم من يرى بأنه عملية ومنهم من يرى بأنه جهود وأنشطة في مجالات مختلفة ومنهم من يرى بأنه منهج أو أسلوب أو طريقة أو وسيلة في تحقيق أهداف مستقبلية (1).

يعتبر التخطيط من أهم وأولى الخطوات التي ينبغي إتباعها لقيام أي نشاط على مستوى أي إدارة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، ذلك أن التخطيط وبخاصة الاجتماعي منه يعتمد على تحليل معطيات الماضي واتخاذ قرارات في الحاضر والتنبؤ لما قد يحدث في المستقبل القريب أو البعيد للنهوض بالمجتمع والسير به نحو ما هو أفضل ، وإن اعتماد التخطيط العلمي يلعب دورا فعالا في تحقيق احتياجات المجتمع ،ذلك أن أي مجتمع إذا أراد أن يهتم باحتياجاته وحل مشاكل أفراده لجأ إلى عملية التخطيط المبنية على أسس علمية وبأسلوب محكم والتي عن طريقها يواجه هذه المشاكل ويحقق الأهداف ويلبي الاحتياجات ، ولذلك فإنه من الواجب علينا الاهتمام بالتخطيط العلمي لأن كل المراحل في التنظيم والقيام بأي مجتمع لا تتم إلا باستخدام العملية التخطيطية ، لضمان توجيه التغيير الاجتماعي نحو المسار السليم الذي يتفق مع أهداف التنمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

1- د.جيري.ل.جيراي:مدخل علم السلوك التطبيقي لإدارة الناس،ترجمة وليد عبد اللطيف هوانه ،معهدا لإدارة العلمية،السعودية،1988،ص (112)

إن ميادين التخطيط كثيرة ومتنوعة فمنها الميدان الاجتماعي ومنها الاقتصادي ،السياسي ، الثقافي ونحن بصدد دراستنا لمشكلة التخطيط ودوره في تنمية المجتمعات المحلية ، نقتصر على الميدان الاجتماعي ونظرا إلى أن هذه العملية وفي هذا الميدان تتوسع ضمن مجالات فرعية أخرى منها :

- المجال الاجتماعي المجتمعي : والذي يقصد به تلك العمليات التي تقوم بها الدولة وفق سياسة عامة لإحداث تطور للمجتمع سواء كان هذا التطور على المستوى الإقليمي أو القومي أو المحلي ، كما يعتمد في هذا المجال على الإمكانات الحكومية والأهلية في مواجهة وحل المشكلات التي تعيق التنمية في هذا المجتمع .

- مجال الرعاية الاجتماعية : ويعني إنشاء برامج تخطيطية منظمة لأنشطة خاصة بالسكان لإشباع حاجاتهم وباعتبارها حق من حقوقهم ، كما تدخل إعانات الأفراد والجمعيات في المساهمة مع الحكومة بشكل واضح وكبير لمعالجة المشاكل والاحتياجات الاجتماعية والوقاية منها .

وعلى اعتبار هذين المجالين فإننا نركز اهتمامنا من خلال هذا البحث على المجال الاجتماعي المجتمعي وبما يحتويه من خدمات اجتماعية صحية ، سكنية ، ترفيهية ،نقل ،علمية ، رياضية ، وهذا على المستوى المحلي ببلدية العـــــــش ولاية برج بوعريريج مجال الدراسة .

يعاني سكان البلدية العديد من المشاكل الاجتماعية وخاصة منها التنموية مثل الخدمات الصحية السكنية ، الترفيهية ، الثقافية والنقل التي يرى الكثير من سكان المنطقة أنها قلية جدا إن لم نقل بأنها منعدمة تماما لذلك فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

* ما هي العقبات التي تمنع وتعترض قيام التنمية الاجتماعية بالبلدية والتي هي حق من حقوق السكان ؟

وبناء على هذا التساؤل الرئيسي فإنه تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات يمكن أن تكون بالشكل التالي :

- كيف تتأثر التنمية المحلية بالخلل الموجود على مستوى وظيفة التخطيط ؟
- كيف تتأثر التنمية المحلية يتوفر الوعي لدى المواطن بضرورة المشاركة في إنجاحها ؟
- كيف تتأثر التنمية المحلية بسلطة الشخصية الحاكمة لها ؟
- كيف تتأثر التنمية المحلية بغياب التخصصات العلمية في تسيير ها ؟

II. أهمية الدراسة

لعل اختيارنا لهذا الموضوع الحساس والذي يكتسي أهمية بالغة في وقتنا الحالي ، عن غيره من الأوقات وعن غيره من المواضيع الأخرى،لم يأت صدفة أو اعتباطا إنما جاء بعد ملاحظات عديدة ومسايرة واسعة النطاق لسنوات بين الأهالي والسكان ، وكذلك الأهمية البالغة لهذه العملية ـ التخطيط ـ في النهوض بأي مجتمع والسير به في الطريق الصحيح ، حيث أن من يعارض عملية التخطيط فكأنه يعارض أمرا طبيعيا كالأمومة والأبوة ،إذ من المتفق عليه عموما أن التخطيط لتنمية المجتمعات الحضرية أو الريفية على حد سواء أمر ضروري وأنه على كل المديرين أن يخططوا (1).

ولعل أنه لكل موضوع أهمية واضحة تدعو الباحث في أي ميدان القيام بالبحث والتنقيب عن أشياء لتوضيحها للقارئ والباحث الذي يريد البحث في نفس الميدان ، ولقد تمثلت أهمية موضوعنا فيما يلي :

1/ القيمة العلمية التي يكتسيها الموضوع محليا ووطنيا ودوليا ، حيث أن كل المجتمعات وبخاصة في وقتنا الحاضر أصبحت تقوم على وحدة التخطيط لتنمية مجتمعاتها ، سواء على المستوى المحلي أو القومي .

2/ الحاجة الماسة إلى مثل هذا النوع من العمل ـ التخطيط العلمي – في المؤسسات والإدارات العامة والخاصة للرفع من وتيرة التنمية ، وإشراك أفراد المجتمع في تلبية احتياجاته والقيام بمهامه .

3/ احتياجات السكان المتزايدة يوما بعد يوم إلى أنواع الخدمات الاجتماعية الكثيرة في شتى الميادين .

4/ الاستخدامات العشوائية للتخطيط داخل الإدارة المحلية القائمة على شؤون المجتمع .

III.أسباب اختيار الموضوع

إن من بين الأسباب والبواعث التي قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي :

1/ ضعف الخدمات التي تقدمها هذه البلدية لأفراد المجتمع كما ونوعا، وإن وجدت فإنها لاتفي بالغرض المطلوب لأنها غير مؤسسة ولا تتبع الأساليب العلمية في ذلك .

2/ سوء التسيير والذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع عامة .

3/ غياب التنسيق وانعدام التكامل والترابط وعدم الاحتكاك وتبادل الخبرات مع المؤسسات الاجتماعية المماثلة لتنمية وتطوير الخدمات الاجتماعية داخل المحيط .

4/ الاستغلال الغير الأمثل لموارد البلدية البشرية منها والمادية، وعدم استنزاف طاقات المجتمع وخاصة الشابة والتي لها مستوى علمي كاف لإخراج البلدية من بوتقتها المغلقة حول نفسها

1- د .جبري.ل.حبراي:المرجع السابق ،1988،ص(114/113)

IV. هدف الدراسة

إن لكل باحث هدف أو أهداف يوضحها من خلال دراسته،ويتمثل هدفنا من هذه الدراسة فيما يلي :

* توضيح الدور الذي يحدثه التخطيط الاجتماعي المحكم والعلمي في تنمية المجتمعات ، سواء كانت الحضرية منها أو الريفية أو كلاهما معا ، هذا من الجانب النظري ، أما من الجانب التطبيقي الميداني فهدفنا هو الوقوف على حقيقة الاستعمالات لهذه العملية على مستوى البلدية مجال الدراسة ، وانعكاسات هذه الاستعمالات سلبا على المجتمع ، وكذلك محاولة الوصول إلى اقتراحات مبنية على أسس وقواعد التخطيط الاجتماعي العلمي ، وذلك حتى يتسنى للإدارة في المجتمع المحلي الاستعانة بها لتقديم خدمات ذات أهمية بالنسبة للمواطن ،وتوفير الكثير من رغبات الشباب خاصة والسكان بصفة عامة .

ويتطلب هذا الهدف ضرورة الإلمام الكافي بكل ما يتعلق بموضوع البحث نظريا ، من خلال المصادر والمراجع المتوفرة ، حتى تكون الدراسة ذات قاعدة علمية صلبة يمكن الاعتماد عليها في حال الحاجة ، أو عند مواجهة صعوبات في استخدامات التخطيط الاجتماعي العلمي .

كما يتطلب الجهد الكبير والصبر الطويل أثناء المسايرة الميدانية للإدارة المحلية ميدان الدراسة ، والوقوف عن كتب على كل حدث وعند كل مشكلة تواجه السكان في شتى الميادين وفي مختلف المجالات .

V. تحديد المفاهيم

1/ التخطيط :

يعرف بتلهيم التخطيط بأنه : "وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدام بحيث تعطي أفضل إنتاج وأعلى دخل، في أقل فترة زمنية" (1)

يعرفه عبد الباسط محمد حسن بأنه: "عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة. ويتم ذلك عن طريق حصر إمكانات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديراً استاتيكياً وديناميكياً، ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة، في الوقت نفسه، لتحقيق هذه المطالب والحاجات، خلال فترة زمنية معينة. كل ذلك في هدي الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها، مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقبات، وتحديد أنسب الوسائل اللازمة لتخطي تلك المشكلات والعقبات، والسير في طريق التقدم المنشود".

عرف بأنه : "أسلوب منظم للتفكير، يحاول أن يحيط بكل الأحداث الموجودة في موقف معين".

وعرف بأنه: "مرحلة التفكير في المستقبل والتنبؤ بالمشكلات والإمكانيات والاحتياجات والاستعداد للمستقبل ".

وعرف بأنه:"التقرير سلفاً بما يجب عمله لتحقيق هدف معين.وهو عمل يسبق التنفيذ، ويمثل إحدى وظائف المدير".

عرف أيضا بأنه:"حصر الموارد والجهود في ضوء قراءة عقلانية للمستقبل وتوظيف هذه الموارد والجهود بما يخدم أهداف المنشأة وذلك من خلال رسم السياسات والاستراتيجيات وتحديد مسار العمل في كل الأنشطة ".

عرف التخطيط الاستراتيجي بأنه :"عملية اختيار أهداف المنظمة وتحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف وتحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الموضوعة, ويمثل العملية التخطيطية طويلة المدى التي يتم إعدادها بصور رسمية لتحقيق أهداف المنظمة" (2).

.....

1- د. شارل بتليهم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1968، ص65 .

2- د. عبد الحي أزرقان المجتمع المدني: محاولة تعريف وتحديد، مجلة فكر ونقد السنة الأولى، العدد 3 نوفمبر 1997 ، دار النشر المغربية– الدار البيضاء، ص 17.

وفرق د/احمد ماهر بين التخطيط والتخطيط الاستراتيجي قائلا: " التخطيط هو امتداد للماضي باستخدام بياناته لمعرفة ما يجب أن يكون في المستقبل,وهو عادة ما يتم استنادا على التنبؤ. والتخطيط الاستراتيجي ضرب من ضروب اختراق حجب المستقبل والغوص في عمقه لتحديد شكل المنظمة".
يرى محمد حنفي محمد نور تبيدي الاختلاف بينهما إذ قال :" التخطيط الاستراتيجي هو جزء من عملية الإدارة الإستراتيجية وهو يمثل المهام الثلاثة الأولى من مهام الإدارة الإستراتيجية (تحديد مجال عمل المنظمة, وتطوير رؤية متكاملة بالنسبة لرسالتها, وترجمة الرسالة إلى أهداف إستراتيجية محدودة, إعداد إستراتيجية تحقق الأهداف الإستراتيجية, وتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وعليه فان تنفيذ الإستراتيجية ومراقبة الأداء (الرقابة الإستراتيجية) تقعان خارج نطاق التخطيط الاستراتيجي"(1).

يعد مفهوم التخطيط الاستراتيجي قديما في الفكر البشري, ففي الحضارة اليونانية اشتقت كلمة الإستراتيجية من الكلمة اليونانية وهي:strategic والتي تعني: علم الجنرالstrategies
برز مفهوم التخطيط الاستراتيجي ابتداءا من خمسينات القرن العشرين على أيدي رجال الأعمال وعلماء الإدارة , وذلك تحت مسمى الإستراتيجية الإدارية ,أو العقل الاستراتيجي أي التفكير الاستراتيجي, واختلفوا فيمن يعود إليه الفضل في ذلك :

يرى عباس مصطفى يوسف مصطفى أن الفضل يعود إلى الشخصيين المهمين, وهما:

*Chester Bernard- وهو موظف كبير في شركة التلفون والتلغراف الأمريكية, اهتم برسالة المنظمة قائلا: إذا عجز المدراء في الإدارة العليا أن يوضحوا لماذا مؤسساتهم قائمة؟ وما هي رسالتها؟ فإنهم لن يستطيعوا التعامل بفاعلية مع القضايا الهامة التي تواجههم داخليا وخارجيا.

الأمريكية *Harvardأستاذ في كلية إدارة الأعمال في جامعة نشاطه Alfred Chandler - ركز العلمي على علاقة البناء التنظيمي بالأداء الاستراتيجي للمؤسسة وانعكاسات ذلك على موقفها التنافسي. ولاحظ أن عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة تختلف بطبيعتها وتوجهاتها باختلاف الاستراتيجيات المتبعة فيها, وقال مقالته الشهيرة: البناء التنظيمي للمؤسسة يتبع استراتيجياتها.

.....

1- د. السمالوطي, نبيل. علم اجتماع التنمية. بيروت: دار النهضة العربية 1981. ص 177 - 193.

وهناك رأي لا يبتعد عن سابقه, وهو للدكتور مدني علاقي حيث يرجع الفضل إلى الشخص الأخير Alfred Chandler وخاصة حينما استعرض في كتابه- الذي أصدره عام 1962م- الهياكل التنظيمية للشركات الكبيرة في أمريكا, ,خرج بأربع استراتيجيات ـ تتعلق بالنمو والتطور مؤكدا أن تنمية وتطور الهياكل التنظيمية يعتمد بشكل أساسي على التخطيط الاستراتيجي.

وترى الدكتورة/عايدة وكذلك الدكتور/مدني علاقي أن فضل ابتكار مفهوم التخطيط الاستراتيجي يعود إلى العالم الكبير الروسيIgor Ansoff ,-الذي كان مقيما آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية- وخاصة عندما اصدر كتابه-الذي اعتبر النقلة النوعية في دنيا الأعمال- وهو: Corporate Strategy عام 1969م استطاع تأسيس مفهوم التخطيط الاستراتيجي كتخصص إداري قائم بذاته عندما تدرج في المناصب حتى أصبح عميد كلية الدراسات العليا في الإدارة بجامعة ,Vanderbilt وسمى مشروعه ب: تدريب الدعاة وأدوات التغيير

التخطيط الإداري : هو عملية تنظيمية توافقية بعيدة عن التلقائية والارتجال ،فيها تحدد الأهداف وخطوات الوصول إلى تحقيقها بدرجة منسقة ، وفي ضوء الإمكانات المتاحة ، وهو الوظيفة الإدارية التي ترمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة لتحقيق أهداف محددة (1).

2/ التنمية:

عرفت التنمية الاجتماعية Social Development بأنها الجهود، التي ترمي إلى إحداث سلسلة من التغيرات: الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أبنائه على استغلال الطاقة المتاحة، إلى أقصى حدّ ممكن، ليحققوا أكبر قدر من الحرية والرفاهية، يتخطى معدل النمو الطبيعي. التنمية في اللغة العربية كلمة مشتقة تعني الزيادة والانتشار, ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين أن التنمية كمفهوم تهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتكون غايتها الإنسان كما بيّنا سابقاً, فإن هذا يؤدي أيضاً إلى أن الإنسان هو أساسها. التنمية ووسيلتها وغايتها ما هو موجود أصلاً ونشره وتعديه إلى غيره, بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضاً (2)

.....

1- د. الشويحات، حبيب مهدي. مزاولة مهنة تخطيط المدن والأقاليم، ورقة غير منشورة، ألقيت في معرض تصاميم البيئة- حضارة وتقنية، جامعة الملك عبد العزيز- جدة، فبراير 1992.

2- المرجع نفسه. ص - 190.

التنمية مصطلح ظهر في قاموس التداول السياسي الدولي في عقد الخمسينات من هذا القرن ، أي بعد مرور سنوات قليلة على الحرب العالمية الثانية التي تميزت بتصاعد حركة الاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر وبدخولها إلى منظمة الأمم المتحدة . وانطلاقاً من النظرية الغربية للتنمية التي وضعها الباحثون الغربيون أطلقت الدول الغربية المستعمرة ذاتها مصطلح" الدول النامية " ، أي الدول الآخذة في التحول التدريجي نحو التقدم عبر تبني فكرة التنمية في بنية مجتمعها لا سيما البنية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن لم يتسنى لها الوصول إلى النتائج التقدمية المرجوة عبر المشروع التنموي الذي تبنته . وهذه التسمية قد أطلقتها على الدول التي أسمتها سابقاً "المناطق المتخلف " ، مع العلم أن الدول الغربية هي التي أطلقت مفهوم العالم الثالث على هذه البلدان ، خصوصاً مع بدء تنظيمها كقوة سياسية في العالم ، ودخولها المعترك الدولي الواسع مع تأسيس حركة دول عدم الانحياز.

إن التنمية والإنماء مفهومان مترادفان حيث أنهما يهدفان إلى نمو الإنسان وتطويره داخل المجتمع ، وقد "الإنماء بأنه مزيج أو مجموعة من التغيرات الفكرية فرانسوا برّو عرّف العالم الاقتصادي " والاجتماعية والاقتصادية لشعب من الشعوب ، تمكنه من زيادة إنتاجية الكلي الحقيقي ، زيادة شاملة.

ظهر مفهوم التنمية عندما أطلقه رئيس الولايات المتحدة عام 1949م, بهدف إدماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد أن نالت استقلالها السياسي. وفي مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أعتمد ونشر في 4 كانون الأول/ 1986م, ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها" :عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة, في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنه.

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم تعرّف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك انها في نهاية الأمر مجموعة من الاجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات.. حيث يمثل كل هذا أبعاداً أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي(1).

عمد ديفيد هاريسون إلى تعريف التنمية، من منطلق التحديث، بأنها تغير وتحسن جذريان، مقيّمان تقييماً إيجابياً في مجمل الخبرة الإنسانية.

.....

1- د. شارل بتليهم ، مرجع سابق ، ص،89 .

يعرف "فيترو" التنمية بأنها قدرة المجتمع على إضافة قيمة للموارد المادية وغير المادية التي هي أساس إنتاج الثروة المحلية وعامل هام في المساهمة بتوزيع متساو للثروة الجديدة، وإن الإضافة للقيمة هي إضافة لمحتوى المعلومات من المصادر.

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي.

ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو انها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها اشباع احتياجات الافراد.

نجد أن التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الانسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالانسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص.

وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية، الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة.

3/ الخدمة الاجتماعية :

عرفها الباحث "وليام هدسون " بأنها " نوع من الخدمة تهدف من ناحية مساعدة الإنسان او الجماعة الأسرية التى تعاني مشكلات لتتمكن من الوصول المرحلة عادية مناسبة ، تهدف من ناحية إلى إزالة العوائق - حسب المستطاع - التى تعوق الأفراد عن استثمار قدراتهم " .

وعرفتها "هيلين وتمر " بأنها :طريقة علمية لخدمة الإنسان ’ونظام اجتماعي يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته ’ويساعد النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع على حسن القيام بدورها ،كما يعمل على خلق نظم جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها في سبيل تحقيق رفاهية أفراده (1).

وعرفتها الدكتورة"فاطمة الحاروني " بان الخدمة الاجتماعية مهنة تهدف إلى تنمية المجتمعات بتفادي الأضرار المهددة لها أفرادا وجماعات وذلك باستثمار الطاقات الشخصية والبيئية.

.....

1- د. سليمان, أنيس. "حق الطفل في النمو والحماية والمشاركة" - النهار, 20 أيلول 1995. ص 11.

تعريف الخدمة الاجتماعية الخدمة الاجتماعية:"هي مهنة إنسانية تهدف إلى خدمة الإنسان وهي كذلك نظام يعمل على حل مشكلات الأفراد او الجماعات وتنمية قدراتهم وميولهم والوصول بهم إلى مستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم الخاصة وتحقيق التكيف الاجتماعي لهم " **تعريف إجرائي**".

4/ الإدارة :

يقول "فريدريك تايلور" في كتابه "إدارة الورشة" الصادر عام 1930، إن فن الإدارة هو المعرفة الدقيقة لما تريد من الرجال عمله، ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن طريقة وأرخصها.

* أما "هنري فايول" فيعرفها في كتابه الإدارة العامة والصناعية بقوله " الإدارة التنبؤ والتخطيط والتنظيم والتنسيق وإصدار الأوامر والرقابة".

* وأما تعريف كونتز و اودانول فإن "الإدارة هي وظيفة تنفيذ الأشياء عن طريق الآخرين"، وبالنسبة لتشيستر برنارد فعرفها في كتابه المدير بأنها "ما يقوم به المدير من أعمال أثناء تأدية الوظيفة".

* أما جلوفر فيقول إنها "القوة المفكرة التي تملك وتصف وتخطط وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لهدف محدد ومعروف".

* الادارة هي تحديد ما يجب أن يقوم به العاملون من اجل تحقيق الأهداف المحددة ثم التأكد من أنهم يقومون بذلك بأفضل الطرق واقل التكاليف

* الادارة هي تحديد الأهداف المطلوب إنجازها وتخطيط وتنظيم وقيادة وتوجيه ورقابة جهود المرؤوسين من اجل تحقيق هذه الأهداف بأقصى كفاءة

* الادارة هي تنظيم استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية من اجل تحقيق أهداف محددة.

* الادارة هي إنجاز الأشياء والوصول إلى الأهداف من خلال الآخرين.

* الادارة هي قيادة مجموعة من الأفراد للوصول إلى هدف محدد بصرف النظر عن طبيعة او مشروعية هذا الهدف.

* الادارة هي تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها وتخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة وتنسيق وتنمية جهود ومهارات العاملين من اجل تنفيذ هذا الهدف(1).

……

1/ bertrand bad .dictionaire de la scionce politique et des istitution politiques .edition A.clion paris.Annee 1994.p.261.

* من كل ما سبق يمكننا تعريف الإدارة على أنها "عملية اجتماعية مستمرة بقصد استغلال الموارد استغلالا أمثل عن طريق التخطيط والتوجيه والرقابة للوصول إلى الهدف بكفاية وفعالية.

* المؤسسة الاجتماعية : هي هيئة منظمة تتألف من مجموعة من الأفراد ، يعملون تحت الأهداف المشتركة ، ولكل واحد منهم دور ومسؤولية محددة .

* التغيير الإداري : هو تلك الجهود المبذولة بإستمرار من أجل تطوير المؤسسة ، سعيا وراء رفع الآداء عن طريق التعديل في الهيكل التنظيمي لمواكبة متطلبات التغير، وتبسيط نظم العمل وإجراءاته ، مع محاولة تنمية السلوك الإيجابي لدى العاملين وتحقيق بيئة العمل التي تؤثر على الجهاز الإداري وتتأثر به ، ذلك بهدف تحقيق التنمية الإدارية بكفاءة عالية وبأقل التكاليف .

* التوظيف : هو تلك العملية التي يتم بها إمداد المؤسسة بالقوى العاملة الكفئة لشغيل المناصب الشاغرة في هيكلها التنظيمي من أجل الوصول إلى الإنتاج الأنسب .

* التعيين : هو إلحاق العامل بعمله بالمؤسسة ، بوثيقة رسمية وذلك في حدود ميزانية الوظائف المدرجة داخل المؤسسة .

* إتخاذ القرار : هوعملية يقوم بها من له سلطة ومسؤولية إدارية بالمؤسسة ،بأن يكون القرار معبرا عن أفضل البدائل التي تستوفي أفضل السبل لبلوغ الهدف الذي من أجله اتخذ القرار .

* الإشراف :عبارة عن علاقة مهنية بين المشرف وبين من يقوم بالإشراف عليهم ، توجدهم السلطة في المؤسسة و يتقبلها الطرفين ، وهو عملة ديناميكية تساعد المشرفين والمسؤولين في تنفيذ برامج المؤسسة وخططها وتنميتها وآداء مسؤولياتهم علي أحسن وجه ممكن .

* الرقابة الإدارية : هي عملية يتم بها اكتشاف ما إذا كان كل شيء تم ويتم وفقا للخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادء السارية ، وهي تهخدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها ن وأن الرقابة تكون على كل شيء سواء كانت على أعمال أو أشياء أو أفراد أو مواقف (1).

.....

1- د. إبراهيم عبد الهادي المليجي :الإدارة مفاهيمها وأنواعها وعملياتها، دار النشر ، الإسكندرية ،مصر،1998،ص(275-279).

* الأخصائي الاجتماعي : هو الشخص الذي يختص في فرع الخدمة الاجتماعية ، ونظرا لإلمامه بالمعرفة العلمية في ميدان الخدمة الاجتماعية وإلمامه أيضا بأصول علم الاجتماع وعلم النفس والتشريعات القانونية للخدمة الاجتماعية ، ففي مقدرته أن يقوم بوظيفة المساعد والموجه والمرشد والمعالج لمختلف القضايا الاجتماعية المتعلقة بمختلف ميادين الخدمة الاجتماعية ، وخاصة الميدان المهني .

* ميزانية المؤسسة الاجتماعية : هي بيان تقديرات وإرادات المؤسسة خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة كاملة .

* الجمعية : وهي جماعة رسمية ذات تنظيم مستمد من طبيعة نظام المجتمع ، تتألف من أشخاص طبيعيين لايقل عددهم عن عشرة، أو من أشخاص إعتباريين لغرض الحصول على ربح مادي ، ومن أجل خدمة وتنمية المجتمع .

* الموارد : هي الوسائل المستعملة في إنتاج السلع التي تشبع الحاجات الإنسانية المختلفة ، وقد تكون طبيعية كما قد تكون إنسانية ، وتتمثل في الطاقة الذهنية أو العضلية .

البلدية:هي شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري تمارس الوظائف المخولة إليها بموجب نظام البلديات ولوائحه التنفيذية ، ويتم إنشاء البلديات وتسميتها وتحديد وتعديل درجاتها وإلغاؤها بقرار من وزارتها .

5/ المجتمع المدني :

عرفه عبد الله دمومات بما يلي:"يقصد بالمجتمع المدني في المغرب مجموع التنظيمات والجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي و الثقافي والرياضي والاقتصادي والصحي .. بهدف تحقيق أهداف معينة وفق القوانين الأساسية المؤطرة لأعمالها و نشاطها و موضوع أهدافها ".

ويرى عياض بن عاشور بان المجتمع المدني " هو مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية(غير الطبيعية) التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها (كالنقابات و الأحزاب والجمعيات والمجموعات الترابية والشركات والمقاولات واتحادات أرباب العمل" (1).

.....

(1) د. عياض بن عاشور المجتمع المدني, دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي إشراف عبد الله حمودي ص59 دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 1998.

بينما يقيم عابد الجابري تمايزا بين مجتمع المدن والمجتمع البدوي ويورد أن المجتمع المدني:" هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن, وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية".

فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها, و ذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي القروي التي تتميز بكونها مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتميا إليها مندمجا فيها, لا يستطيع الانسحاب منها, مثل القبيلة والطائفة"(1)

نقرأ في القاموس الدستوري لOlivier Duhamel "المجتمع المدني ومكوناته في مجموعة أو جماعة من المواطنين أحيانا مشخصة وأحيانا أخرى معارضة للمجتمع السياسي"(2) .

وفي قاموس العلوم السياسية ل Bertrande Badie نجد:"المجتمع المدني كإطار مفهومي يسمح بممارسة التفكير ضمن مقاربة تسعى إلى مقاربة تغليب الحقوق الأساسية للشخص الإنساني"(3).

اقترحت ندوة بيروت 1992 التعريف التالي" المجتمع المدني المقصود في هذه الندوة هو مجموع المؤسسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدول لتحقيق أغراض متعددة, منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية, ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة, ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة و الدفاع عن مصالح أعضائها, ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي يمكن القول إن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية والنقابات المهنية , النقابات العمالية, الجمعيات الاجتماعية والثقافية"(4) .

.....

(1) د. محمد عابد الجابري المجتمع المدني : تساؤلات وآفاق وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي إشراف عبد الله حمودي ص 45 دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 1998.

(2) Dumahel(O) , Yves Meny, le dictionnaire constitutionnel, Edition P.U.T Paris Année 1992,p.85

(3) Bertrand Badie, Bbrand. Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques. Edition A.Colin. Paris. Année 1994, p , 32.

(4) أ.د. عمر برنوصي: مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة ، محاولة في التركيب، مجلة فكر ونقد السنة الرابعة، العدد 37، مارس 2001 ،ص 31

و في الفصل 15 من ندوة بيروت يرى حسنين توفيق إبراهيم أن المجتمع المدني ممثل ل"مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع و يحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا وتعمل باستقلالية عن الدولة"(1) .

بينما اعتبر الملتقى الاوروميتوسطي المنعقد سنة 1999 بشتوتكارت المجتمع المدني مجموع الهيئات والجمعيات و الوسائط التي تعمل خارج السلطة من اجل تحقيق الحريات العامة.

و قد عرفه عبد الله حمودي مؤكدا على وظائفه ومؤسساته:" تتحدد وظائف المجتمع المدني في تحقيق مجموعة من الأهداف المحدودة مثل تقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء, الدفاع عن مصالح مهنة أو حرفة معينة..هذا هدف محدد تنشا له مؤسسات خاصة تعمل بأساليب معينة (نوادي, جمعيات اجتماعية...) وهي مؤسسات لا تتبنى منظورا اديولوجيا محددا رغم أنها تعرف و بعض أفرادها قد يعرفون أن الرأسمالية ابعد من الاشتراكية في تقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء..... "(2) .

وركز عبد الحي ازرقان من جهته على الطابع الارادي للافراد المنتمين وعرف المجتمع المدني بأنه :"ذاك الإطار الاجتماعي الخاضع لنظام معين ينضبط له الأفراد المكونون له دون أن يتم ذلك نتيجة سلطة قهرية. حيث يلتزم الفرد بمجموعة من الضوابط في سلوكه اليومي بشكل إرادي نظرا للاقتناع الذي حصل عنده بأهميتها بالنسبة للسير الجيد للحياة الجماعية التي تتفق إلى درجة كبيرة مصالح الفرد المنتمي إلى هدا المجتمع و أهدافه و طموحاته"(3).

.....

(1) د.عمر برنوصي : نفس المرجع السابق ، ص 31

(2) د.عبد الله حمودي مصير: المجتمع المغربي رؤية انتروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، دفاتر وجهة نظر ،مطبعة النجاح الجديدة، المغرب ،ص32

(3) د.عبد الحي أزرقان المجتمع المدني: مرجع سابق ص (39).

6/ السلطة :

مصطلح "السلطة" بهذا التركيب لم يُعرف في الفقه الإسلامي ، ولكن عرف مضمونه ، والفقه الإسلامي أسبق إلى التشريع في مجال السلطة السياسية من الفقه الدستوري الوضعي ، ولبيان ذلك إن السلطة العامة العليا في حقيقتها هي السيطرة ، أي القدرة على الإلزام التي يتمتع بها صاحب الولاية العامة العليا وهو الإمام ، وهذه القدرة شرعت في الإسلام للإمام في مجال التشريع والتنفيذ على حد سواء .

تشير الموسوعة الفلسفيّة إلى أنّ السلطة تعني النفوذ المعترف به كليّاً لفرد أو نسق من وجهات النظر أو لتنظيم مستمدّ من خصائص معيّنة أو خدمات معيّنة مؤدّاة.(1).

و يعرّف جان وليام لابيار السلطة قائلاً السلطة :"هي الوظيفة الاجتماعيّة التي تقوم على سنّ القوانين، و حفظها، و تطبيقها، و معاقبة من يخالفها، و هي التي تعمل على تغييرها و تطويرها كلّما دعت الحاجة".

وعرفت السلطة في الفقه الدستوري الوضعي تعريفين : تعريفاً معنوياً ، وتعريفاً مادياً .

1 - التعريف المعنوي :" هي القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم أو مجموع الحكام على المحكومين وتتمثل في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد وفي إمكانية فرض هذه القواعد على الأفراد باستخدام القوة المادية.

2 - التعريف المادي :" هي أجهزة الدولة التي تقوم بممارسة السلطة بمعناها المعنوي . أي ما يطلق عليه عادة لفظ " الحكومة " وأجهزتها التنفيذية ".

.....

(1) لجنة من العلماء و الأكاديميين السوفياتيين: الموسوعة الفلسفيّة،بإشراف: م. روزنتال؛ ب. يودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، الطبعة السادسة،تشرين الأول1987م،دون محقق، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ص 248 - 249.

VI. الأصول النظرية

1/ نظرية الصراع الاجتماعي " رالف داهرندوفR. Dahrendof "

يحدث الصراع الاجتماعي نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والاجتماع في محيط اجتماعي معين . ويحدث أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية او كليهما معا . أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة او كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والامم. والفكرة الاساسية تتجلى في القول ان قضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الانسانية والعلاقات السائدة بينها . ويمكن ايراد نوعين من الأسباب حول استيطان الصراع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بين المجموعات البشرية ثمة ما يسمى بـ "الرموز الثقافية " وهو نوع من الاسباب التي تؤدي إلى انسجام بين البشر او إلى خصام . والخصام في هذا السياق قد يتجلى في الاختلاف على مفهوم السلطة المادية . فمن له الحق في السلطة وتملكها ؟

تهتم النظريات السوسيولوجية باستكشاف اسباب الصراع الاجتماعي وانعكاساتها ، وتحاول ان تطرح رؤىً فكرية بخصوص امكاية نفي المفهوم او التحكم فيه . أي البحث في استعمال المفهوم وتوظيفه لتبرير غايات سياسية او اقتصادية او اجتماعية اوحتى فلسفية . ولكن كيف ؟ (1)
إن الفكر النظري حول الصراع الاجتماعي هو فكر قديم جدا ولعل نظرية كارل ماركس حول الصراع الطبقي تمثل حصيلة لتراكم الزاد المعرفي لهذه النظرية . فالصراع الاجتماعي عند ماركس له جذور اقتصادية تشكل الطبقات الاجتماعية اساسه عند المجموعات البشرية . فالصراع الطبقي حسب الماركسية هو القوة المحركة للتاريخ.

من جهة أخرى يرى البعض كـ " روبرت مالتوس " صاحب النظرية الشهيرة في السكان بان الثروات وقتل الملايين من الافراد عبر وسائل العنف المتعددة والمتنوعة هي مسألة ضرورية لتقدم البشرية . بعبارة اخرى فالصراع الاجتماعي من هذا المنظور اساسيا وضروريا لإحداث تغير اجتماعي ايجابي وكأن فلسفة التقدم والتنمية التي اجتاحت اوربا في القرن 19م ما كان لها ان تنجح لولا البعد العنفي الكامن فيها . وفي هذا السياق يبدو أن للصراع وظيفة ايجابية. (2)

.....

1/ www.ejtemay.com/showthread.php
2 / www.ejtemay.com/showthread.php

الصراع في علم الاجتماع : بالنسبة لنظرية الصراع في علم الاجتماع فيمكن الاشارة إلى المعالم التالية

تُعَدُّ نظرية الصراع الاجتماعي كطليعة للفكر الماركسي ، ومن جهة ثانية تُعَدُّ بديلا للنظرية البنيوية الوظيفية ، بل انها تمثل مخرجا للنظريتين فهي من جهة تحمل بذورالوظيفية وفي نفس الوقت تحمل بذور الماركسية لذا فهي تستعمل مضامين وجواهر كلا من الوظيفية والماركسية بحيث يستحيل ردّ اطروحاتها إلى أي من هما منفردة .

كنا قد اشرنا إلى النقد الذي تعرضت له البنيوية الوظيفية على عدة مستويات باعتبارها نظرية محافظة ذات طابع ايديولوجي وغير قادرة على التعامل مع التغيرات الاجتماعية كونها ركزت في انطلاقاتها علىاستقرار البنى الاجتماعية حتى فقدت القدرة على تحليل الصراع الاجتماعي . لذا يمكن القول بان نظرية الصراع الاجتماعي تمثل محاولة قام بها العديد من علماء الاجتماع للمحافظة على الاهتمام بمفهوم البنية والاعتناء بنفس الوقت بمفهوم الصراع.

ويعد كتاب عالم الاجتماع الامريكي " لويس كوزر "المنشور تحت اسم " وظائف الصراع الاجتماعي 1950 " أول محاولة تنظيرية في هذاالصدد . أي انه أول محاولة امريكية تتعامل مع الصراع الاجتماعي انطلاقا من رؤية البنيوية الوظيفية مما يعني ان كوزر انفرد نوعا ما بنظرة ايجابية للصراع الاجتماعي ، ومع ذلك فالبعض يرى ان دراسة الصراع الاجتماعي يجب ان يتجاوز الوظائف الاجتماعية الايجابية لهذا الصراع . فما الذي يعنيه هذا البعض ؟ (1)

المعنى يكمن في النظرية الماركسية فلعل ابرز ضعف تشكو منه نظرية الصراع الاجتماعي هو فقدانها لارضية النظرية الماركسية ، ولعل الاستثناء الوحيد في هذا الميدان هو عالم الاجتماع الالماني " رالف داهر ندوف " الذي حاول تلقيح نظرية الصراع الاجتماعي بأطروحة الفكر الماركسي فكان كتابه "الطبقة وصراع الطبقات " أهم عمل سوسيولوجي حول نظرية الصراع الاجتماعي.

ومع هذا فإن داهرندوف يكاد يستعمل نفس الاطار التحليلي الذي تبناه علماء الاجتماع الوظيفيون " البنى والتنظيمات الاجتماعية . " ومن ناحية اخرى فقد نبه داهرندوف إلى أن عناصر النسق الاجتماعي يمكن ان تعمل معا متناسقة ويمكن ان تعرف صراعا وتوترات ذات بال ، فالمجتمعات تتمتع بحركية والصراع هو أحد ملامح هذه الحركية ومثلما ان هناك تناسق اجتماعي فثمة أيضا مجابهات وتوترات اجتماعية.

.....

1/ boutlouj.maktoobblog.com

وفي النهاية يمكن النظر إلى نظرية الصراع الاجتماعي على أنها مرحلة عابرة في تاريخ تكون النظرية السوسيولوجية . ويعود فشل تبلورها إلى عدم الاستفادة الكافية من الفكر الماركسي الذي كان انتشاره ضئيلا قبل الخمسينات في القرن العشرين بين علماء الاجتماع الأمريكان ومع ذلك فالنظرية الصراعية هيأت الظروف المناسبة لقبول الفكر الماركسي بين المثقفين الأمريكان مع مطلع الستينات من نفس القرن.

2/ النظرية البنائية الوظيفية (النسق الاجتماعي).

تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها لا من ناحية الحجم فحسب وأنما في خصائصها العامة ، فهناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية مثل المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة،إلا أن بعض الدارسين يرون ضرورة إبراز الدور الذي تلعبه العوامل الثقافية والتقليل من قوة التأثير الذي تمارسه البيئة الجغرافية على حياة الناس ، فهو في رأيهم ليس تجمع إنساني يعيش فيه الناس تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم،لأن كل مجتمع محلي له قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التي تنظم العلاقات التي تشكل نسيج الحياة فيه (1)

ولعل أكبر المداخل الهامة التي تهتم بدراسة المجتمعات المحلية من وجهة نظر علم الاجتماع والتي تمكننا من فهم المكونات الأساسية فيه والتداخل بين هذه المكونات هو مدخل النسق الاجتماعي(2) حيث تلقي نظرية النسق الضوء على بناء وتنظيم المجتمعات المحلية ، لذلك فيمكن النظر إليه كنسق اجتماعي تتمثل مكوناته الرئيسية في المكان والأدوار والجماعات والنظم ، وأهمها نظام الحكومة ، ويستند هذا المدخل إلى تصور عضوي للمجتمع المحلي ومكوناته وما بينها من تساند وتكامل وارتباط متداخل .

ذلك لأن "تعدد العوامل "المؤثرة فيها تعتبر ضرورة منهجية وأسلوبا تطبيقيا،في نفس الوقت،يتبناه أكثر المداخل السوسيولوجية تأكيدا لتعديد العوامل في توجيه التغير المفضى الى التنمية .وهذابطبع دون اجراء حوار نظري يمكن أن يحل موضوع تنمية المجتمعات المحلية تماما...واننىأعتقد أن حل الخلاف النظري حول مداخل فهم تنمية المجتمع المحلي تكمن في خصوصية هذه المجتمعات كل على حدة،بالاضافة الى تأثيرات البعد التاريخي على اجابيات وسلبيات نظامه الاجتماعي العام في مواجهة التجديدات والتغيرات والمتطلبات الجديدة ،وهو أمر لاينبغي أن نتوقف عنده طويلا والدليل على ذلك أنه على الرغم من تباين وجهات النظر حول مفهوم المجتمع المحلي إلا أن هناك اتفاقا بين مختلف المداخل حول نقاط أساسية ينبغي النظر اليها بعين الاعتبار في دراسة المجتمع المحلي أو تنميته نوجزها فيما يلي

.....

1- kiuckhohn P R ,and Strdlbeck,F L,Variations in Valueorinetation, Harpe and row,newyork,1961,pp 11-20 .
2- Poplin demons,Ecommunities,A Survey of Theories and Method research,Mecmillan,New York,1979,p158.

لاشك أن طبيعة البيئة الجغرافية تؤثر بطرق مختلفة على الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي،الا أنه لاينبغي المبالغة في تأكيد أثر البيئة الجغرافية،والا أثر ذلك على تقدير امكانات الجهود البشرية في عمليات التغيير.ولكن ينبغي عند دراسة المجتمع المحلي وتنميته ،التعرف على الظروف والأوضاع الجغرافية والبيئية التي تميز مجتمع محلي عن غيره ، ومدى تأثير هذه الظروف على الأوضاع الاقتصادية و السكانية ...الخ. إن تكامل العلاقات الاجتماعية والجماعات والظواهر والنظم التي يتألف منها المجتمع المحلي،مسألة منهجية لابد من وضعها في الاعتبار عند دراسة التنمية المحلية.لأنها تؤدي إلى معرفة بطبيعة الجماعات ونوعيتها والبناء الطبقي القائم...الخ . ومع أن المتغير الاجتماعي قد يصلح أحيانا،إلا أن المتغير الثقافي الذي يتناول العادات والتقاليد والعرف والقانون السائد وكل ما يكتسبه الفرد من خبرات في مجتمعه المحلي يعتبر مكملا ضروريا للفهم المتكامل للمجتمع المحلي إن التركيز في دراسة المجتمع المحلي على البعد الإنساني أمر لا يقل في الأهمية،بل يزيد في كثير من الأحيان،عن الأبعاد المادية الأخرى،لذلك فان دراسة البعد الإنساني "السيكولوجيا " من الناحية السيكولوجية،أمر بالغ الأهمية،خاصة في عملية التغيير التنموية وما تتطلبه من "دافعيه" .

هذه المتغيرات الثلاث هي نتيجة "لفحوص عملية" خرجت عن الإطار التقليدي للنظرية السوسيولوجية عند مواجهتها بنماذج مجتمع مختلفة وهزت إلي حد كبير الاعتقادات في التوازن والصراع،ولعل هذا هو الذي يدعوني إلى القول أن التنمية العالم الثالث في أبعاده الشاملة أو المحلية، تمثل الآن تحديا نظريا ومنهجيا لما استقر من خلال تجربة مجتمعية تاريخية واحدة هي تجربة العالم الغربي.

ومعنى ذلك في نهاية الأمر،إن المجتمع المحلي كنسق فرعي، يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الكبير)من خلال علاقات متداخلة ويعكس مشاكله الرئيسية ،سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.وتهدف عملية تنمية المجتمع عامة إلي الظروف والاوظاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى،مع تحقيق التكامل بين القومي حتى يسهم المجتمع المجتمعات المحلية والمجتمع المحلى في التقدم القومي .

في الحقيقة أن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل أنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " وحينها ، ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متسقة وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي (1) . ثم ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي . فكان سبنسر يؤكد دائماً وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

والغاية التي كان يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود . وكان سبنسر أيضاً يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك.

وبلغت الفكرة الوظيفية ذروتها في تفكير اميل ديركايم وبخاصة في مواجهة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على فرض نفسها على المجتمع . والنظم الموجودة في المجتمع من سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها تؤلف بناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار (2).

وقد تبنى الكثير من علماء الانثروبولوجيا هذه النظرية وأشهرهم راد كليف براون. فهو يرى أن البناء يتألف من كائنات إنسانية وأن كلمة " بناء " تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين " الأجزاء " التي تدخل في تكوين " الكل " الذي نسميه " بناء " وكذلك يوجد روابط معينة تقوم بين هذه " الأجزاء " التي تؤلف " الكل " وتجعل منه بناء متماسك متمايز . وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية " الداخلة في تكوين " البناء الاجتماعي " هي " الأشخاص " أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية .

.....

1/ ebthalmohamed.jeeran.com/.../228323.html - Arabia saoudite

2/ ebthalmohamed.jeeran.com/.../228323.html - Arabia saoudite

فالفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء ولكن أعضاء المجتمع من حيث هم " أشخاص " يدخلون كوحدات في هذا البناء ويدخلون في شبكة معقدة من العلاقات . فرادكليف براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع لأنه يدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو العلاقة بين الشعب والدولة وغيرها(1).

ولكن ايفانز برتشارد يقف موقف المعارضة من رادكليف براون ويرى أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار هي التي تدخل في البناء واستبعد العلاقات الثنائية التي ذكرها رادكليف براون . فالعلاقة الثنائية علاقة طارئة مؤقته قد تنتهي بموت أحد الطرفين . ويستبعد ايفانز برتشارد ايضا من البناء الزمر الاجتماعية الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين لأنها لا تلبث أن تختفي كوحدة بنائية متمايزة . أما الذي يدخل في البناء بالنسبة له فهو الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالقبائل والعشائر التي تستمر في الوجود أجيالاً طويلة رغم ما يطرأ على مكوناتها من تغيرات . فالبناء عند ايفانز برتشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص الذي يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً منظماً.

ويرى راد كليف براون كذلك أن البناء الاجتماعي ليس إلا مجموعة من " الأنساق الاجتماعية " والأنساق هي الأجهزة أو النظم التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل . والنسق عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابك وتتضامن فيما بينهما في شكل رتيب منظم . كما أن النظام عبارة عن قاعدة أو عدة قواعد منظمة للسلوك يتفق عليها الأشخاص وتنظمها الجماعة داخل البناء .

ويرى راد كليف براون أن علاقة النظم بالبناء علاقة ذات شطرين :

1 – علاقة النظام بأفراد الجماعة داخل البناء الاجتماعي .

2 – علاقة النظام بسائر النظم الأخرى التي تتعلق بالنسق وبالبناء الاجتماعي .

فمثلاً النسق القرابي يتألف من عدد من النظم المتعلقة به كنظام التوريث والنظام الأبوي والنظام الأموي وهكذا ومن مجموعة الأنساق القرابية والاقتصادية والسياسية والعقائدية وغيرها (2).

ويميز راد كليف براون بين " الصورة البنائية " و " البناء الواقعي " . فالصورة البنائية هي الصورة العامة أو السوية لعلاقة من العلاقات بعد تجريدها من مختلف الأحداث الجزئية رغم إدخال هذه التغيرات في الاعتبار . أما البناء الواقعي فهو البناء من حيث هو حقيقة شخصية وموجودة بالفعل ويمكن ملاحظتها مباشرة .

....

www.ejtemay.com/showthread.php. 1/

2/ www.ejtemay.com/showthread.php.

والبناء الواقعي يتغير بسرعة واستمرار بعكس الصورة البنائية التي تحتفظ بخصائصها وملامحها الأساسية بدون تغير لفترات طويلة من الزمن وتتمتع بدرجة من الاستقرار والثبات.

هذا بالنسبة للبناء أما الوظيفة كما ذكرها العلماء الوظيفيين هي الدور الذي يلعبه الجزء في الكل أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل . أي أن درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه كل نظام أو نسق في داخل البناء . فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزائه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتزع من نظام ما. أما راد كليف براون فيرى أن فكرة الوظيفة التي تطبق على النظم الاجتماعية تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة البيولوجية فالوظيفة هي الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي ينتمي إليه . وهكذا تكون وظيفة أي نظام اجتماعي هي الدور الذي يلعبه في البناء الاجتماعي الذي يتألف من أفراد الناس الذين يرتبطون ببعضهم البعض في كل واحد متماسك عن طريق علاقات اجتماعية محددة (1).

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه ميرتون حيث قال : إنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين.

والوظيفة قد تكون ظاهرة أو كامنة أي ليس بالضرورة أن يكون لكل ظاهرة وظيفة أو وظائف واضحة أو مقصودة . ولذلك على الباحث الاجتماعي أن يبحث عنها من خلال تحليل المناشط الاجتماعية .

ويعتبر بارسونز مفهوم الوظيفة اساسيا لفهم أي نسق من الأنساق الاجتماعية ، فالوظيفة تمثل النتيجة المنطقية لمفهوم النسق فهي توضح طبيعته وتعمل على تكيفه مع بيئته . ورغم تعدد أراء العلماء حول مفهوم الوظيفية إلا أنهم يجمعون فيما بينهم على بعض القضايا التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية للوظيفية في علم الاجتماع وقد حصر " فان دن برج " هذه المفاهيم في سبعة قضايا هي :

1 – النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقا يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة .

2 – رغم أن التكامل لا يكون تاما على الإطلاق إلا أن الأنساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الديناميكي .

4 – أن التوازن والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن يقوم داخل النسق

5 – يحدث التغير بصفة تدريجية تلائميه .

6 – يأتي التغير من مصادر ثلاثة تتمثل في تلاؤم النسق وتكيفه والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والتجديد والإبداع .

.....

www.ensanyat.com/vb1/forumdisplay.php*1/*

7 – العامل الأساسي في خلق التكامل الاجتماعي يتمثل في الاتفاق على القيم .

هذا باختصار مفهوم النظرية الوظيفية البنائية وقد تم اختيار هذه النظرية لتوجيه البحث لأنها أولا نظرية اجتماعية بحتة وموضوع التخطيط للتنمية المحلية يعتبر موضوع اجتماعي بحت . وثانيا لتركيزها على النسق والنظام والوظيفة التي هي عناصر أساسية في دراسة هذا الموضوع .

فالتنمية لا يمكن دراستها منفصلة عن باقي النظم الاجتماعية من سياسية ودينية واقتصادية وقرابية وغيرها . ولذلك كان تبني النظرية الوظيفية وتطبيقها على موضوع التنمية من الخطوات المهمة في هذا البحث لأنها تمس جوانب النظرية وخاصة فيما يتعلق بتشعب جوانبها الاجتماعية وأهمية هذه الجوانب بالنسبة لأفراد المجتمع .

ومن الجدير القول أن الاتجاه الوظيفي " يمكن أن يساعدنا على إلقاء الضوء على الوظيفة الاجتماعية لعملية التنمية في تحقيق المزيد من التماسك الاجتماعي .

VII. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : الثقافة المعلوماتية

إعداد: جعفر سعد عبد النبي - وجيهة ثابت العاني
جامعة الإسكندرية – مصر-

تُعدُّ المعلوماتية من أهم الأسلحة التي استخدمها الإنسان في مواجهة تحديات الحياة على مرِّ العصوركما أنَّ قدرة الإنسان على استثمار المعلومات من أهم ما يميزه عن غيره من المخلوقات، لذلك فالعبرة ليست بوجود المعلومات وإنما بتوافر مقومات استثمارها من المستفيد الواعي المثقف تلك المقومات التي لها انعكاسها المباشر على غيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية في المجتمع، إن مواطن الغد مواطنٌ مسلَّح بعقلية علمية، عالم بمصادر المعلومات وكيفية استعمالها واستثمارها، مدرب على أساليب البحث العلمي، وله القدرة على توظيف المعلومات بشكل فاعل في حل المشكلات واتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل المصاحب للتطور العلمي والتكنولوجي السريع بما ينعكس إيجاباً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.
تؤدي الجامعات دوراً حيوياً في مجال إعداد وتنمية القوى البشرية في المجتمع وذلك من خلال ما تقدِّمه من خدمات حيوية في برامجها ومراكزها الخدمية التي من بينها المكتبات الجامعية التي لا يمكنها أن تقف جامدةً في مواجهة ظروف العصر بل لا بد من مشاركتها الفاعلة في رسم البرامج ووضع الخطط وتيسير خدماتها للمستفيدين لمحو أميتهم المعلوماتية، ونخص منهم طلبة الجامعات الذين هم رجال المستقبل القريب وذلك بإكسابهم القدرة على الوصول إلى ما يحتاجون إليه من ثقافة معلوماتية، ومساعدتهم على تقويمها وحسن استثمارها ، فالمعلوماتية اليوم أصبحت من القطاعات الاقتصادية التي تؤدي دوراً رئيساً في عملية الإنتاج القومي، حتى أصبحت اليوم تطلق تسمية (مجتمعات معلوماتية) وخاصةً في العقدين الأخيرين من القرن الحالي أو ما تُسمَّى بمجتمعات ما بعد الصناعة

إن تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للحصول على المعلومات ومعرفة خصائصها وأوجه الإفادة منها والقدرة على حسن استثمارها أصبحت من الضروريات حتى يمكنهم الاندماج بسهولة في ميدان الحياة ومواجهة متطلباتها. لقد صنّف المعلومات التي يحتاج إليها المجتمع بفئاته جميعها إلى أربع فئات رئيسة وعدها من مقومات الحياة الأساسية وهي: معلومات نفعية أو اجتماعية، ومعلومات تثقيفية لتوسيع مدارك الفرد، ومعلومات مهنية وهي لازمة لتمكين الفرد من القيام بأعباء المهنة، والفئة الرابعة

معلومات تعليمية كالمقررات الدراسية الأكاديمية. وبناءً على ذلك تعددت الاحتياجات للمكتبة أصبح روادها من مختلف فئات المجتمع، كما وأصبح التعليم اليوم غير محصور بجدران أربعة بل تعليماً موازياً مُمَثَّلاً بنظام المقررات الدراسية، والفصول المتحركة والتعليم بالمراسلة والتعليم المفتوح. كل ذلك يقع عبئه على المكتبة الجامعية كي توسع أدوارها لتكون أكثر حيويةً ومواكبةً للتطور والتجديد في مجالات الحياة المختلفة وفي دعمها للحركة التنموية في المجتمع .

أصبح تدريس علم المكتبات والمعلومات وأسس البحث العلمي، ضمن المساقات الدراسية التي تُدرَّس في الجامعات والمعاهد والكليات، لأنها أصبحت من القضايا الحيوية والمرتبطة بمتطلبات العصر الحديث لأنها سمة من سماته، فعصر اليوم هو عصر الخدمات المعلوماتية التي تشتمل على الصحافة والنشر والإعلام والتأمين والمكتبات وشركات الاستثمار والبحوث، من هنا تظهر أهمية المكتبات لأنها إحدى المؤسسات الخدمية المعلوماتية المهمة بعد ظهور عامل المعلومات كمورد اقتصادي جديد في العالم لمواجهة الأخطار الناتجة عن عشوائية استعمال البشر للموارد الطبيعية، وظهور كوارث خطيرة كالتصحر واختلال توازن البيئة وتدهور مكوناتها وهذا ما وجَّه تفكير الإنسان إلى إعادة تقويم الحاجات الاقتصادية وكيفية تلبيتها بطريقة تقلل من اعتمادها على الموارد المعرَّضة للنفاذ، لذا وقع على عاتق المسؤولين والمخططين لشؤون المكتبات الجامعية مهمة كبيرة وهي ضرورة التكيف مع ظروف العصر ومتطلباته في مواجهة الانفجار المعرفي وما يتبع ذلك من ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور بنوك المعلومات (Data Banks) واستخدام الحاسوب (Computer) ومتابعة نتائج تكنولوجيا المعلومات الهائلة

تسعى المكتبات الجامعية إلى تحقيق هدفها السامي وهو الارتقاء بمستوى الأفراد الفكري والثقافي في المجتمع، لأن مهمتها الرئيسة هي توفير المعلومات لروادها تلك المعلومات التي تنمي قدرة الفرد على القيام بأعباء العمل والإنتاج، والاندماج في المجتمع، واستقلالية التفكير، وموضوعية السلوك المعرفي وحسن التصرف مما يجعل لمساهمتهم فاعلية في عملية التنمية الاجتماعية، فهناك معلومات حية مرتبطة بالعقل البشري، ومعلومات قابلة للتوسع فهي مورد تعاوني كلما ازداد ما نملكه منها ازداد استخدامنا لها وازدادت فائدتها، فعملية تثقيف أبناء المجتمع ورفع مستوى إنجازهم الفكري لا يتمُّ إلا من خلال ما تهيئ المكتبة من كتب ومراجع ومصادر ورسائل تحمل في طياتها الأفكار والموضوعات وما تقوم به من إنتاج ومعالجة ونقل للمعرفة، فأصبح دور المكتبة دوراً فاعلاً متنامياً مساهماً في الحركة

التنموية في المجتمع بعد أن تحول اقتصاد العالم إلى اقتصاد خدمات يعتمد على معلومات ومعرفة ومقدرة عقلية، فالزيادة في القوى العاملة اليوم أصبح من نصيب المهن المنتجة للمعارف .

إن الارتقاء بالمستوى الثقافي المعلوماتي لطلبة الجامعات أصبح من المهام الرئيسة التي تقع على عبء الجامعات عامة والمكتبة الجامعية خاصة، فما تقدمه الجامعات من مساقات في مجال علم المكتبات والمعلوماتية وما تزوِّد المكتبات الجامعية الطلبة من معارف ومعلومات تجعله طالباً متحرراً فكرياً مستوعباً التغيرات الاجتماعية قادراً على الاتصال ببيئته اتصالاً ثقافياً وعلمياً وخلقياً واجتماعياً، مشاركاً في الحركة التنموية في المجتمع، ومساهماً في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، فإعداد جيل مثقف ثقافة معلوماتية متسلح بالعلم يضع نصب عينيه المعرفة العلمية والأسلوب العلمي في التفكير والتحليل والتقويم خدمة لأهداف أمته ومجتمعه مساهماً فاعلاً في تحقيق التنمية الشاملة التي هي مطلب أساسي للمجتمعات جميعها.

تهدف الدراسة إلى وضع التصورات المستقبلية للأسس والأبعاد الفكرية للثقافة المعلوماتية التي نريدها لطلبة الجامعات يمكن من خلالها تنمية قدرتهم على تعلم فنون استنباط المعلومات ومعالجتها وحسن توظيفها واستثمارها لزيادة فاعليتهم في الحركة التنموية في المجتمع وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- مصادر المعلومات التي نوجه الطلبة للإفادة منها.
- مستوى خدمات المكتبة الجامعية.
- أسس ومرتكزات البحث العلمي.
- تدريس علم المكتبات والمعلومات والجامعات على مستوى الدراسات العليا.
- المعلوماتية والحركة التنموية في المجتمع.

من خلال هذه الدراسة الهادفة حول الثقافة المعلوماتية والتي تحاول أن تسلط الضوء على دور هذه الأخيرة في إنجاح العملية التنموية داخل المجتمعات المحلية أو القومية أو حتى داخل البلد بكامله حيث أن الباحث ركز على الثقافة المعلوماتية داخل الجامعات وكيف لها أن تحدث تنمية في الوسط الجامعي ، فهي بطريقة مباشرة تخدم البحث الذي نحن تقوم به وذلك من خلال الهدف المشترك ألا وهو كيف يكون للتخطيط كعملية أو وسيلة تأثير في التنمية داخل المجتمع المحلي .

الدراسة الثانية : نحو تفعيل دورالإدارة المحلية(الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة

الدكتور: ناجي عبد النور

قسم العلوم السياسية – جامعة عنابة- الجزائر

شهد العالم منذ أواخر التسعينيات تغيرات جوهرية، دفعت كلا من البلدان المتنامية والبلدان المتقدمة إلي إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة. ولقد صاحب هذا التنامي في الإدراك بدور الحكم و الإدارة في التنمية بعدما أظهرت عددت دراسات أن النجاح أو الإخفاق في دفع عجلة عملية التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجة كبيرة علي مدي رشاده أسلوب الحكم والإدارة (الحكم المحلي الجيد)، خاصة في ظل ظهور دعاوي الهيئات المانحة إلي الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة اطر الحكم، كشرط لتحقيق التنمية . ولاشك أن التطور الديمقراطي والاقتصادي في الجزائر يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه على مستوى هياكل الدولة، وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات صدر قانون البلدية لسنة 1990 وقانون الولاية 1990 ليواكبا التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة، ويتماشى والإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر.

وبما أن المجالس المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة رصد و تحليل وظائف وأدوار وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة وتقديم الخدمات العامة، وهذا حسب النصوص القانونية والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر والواقع المحلي وصعوباته وتحدياته.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ما مدي تهيؤ النظام المحلي في الجزائر للقيام بدور في التنمية الشاملة ؟
2. هل يمكن أن يشجع النظام المحلي في الجزائر القطاع الخاص و تنظيمات المجتمع المدني والمواطن المحلي على المشاركة في وضع خطط التنمية ؟
3. هل يعتبر الحكم المحلي الجيد محركا أساسيا للتنمية ؟
4. .ماهية العوامل التي تؤثر على فاعلية دور المجالس المنتخبة؟

لذلك فقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي والمقترب القانوني المؤسسي.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد الإطار القانوني والسياسي للحكم المحلي ومؤسساته في الجزائر وتطوره وتأثره بمعطيات البيئة الداخلية والدولية.

2. تحليل السلوك الإداري وطبيعة العلاقات بين السلطة المركزية واللامركزية، من حيث الرقابة الإدارية والمالية (علاقة عمودية)، وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

3. إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه المجالس المنتخبة في أداء مهامها .

4. التقدم بتوصيات واقتراحات لتفعيل دور الوحدات المحلية في عملية بناء وتنمية ودمقرطة المجتمع.

تنبع أهمية الدراسة، من خلال أهمية الموضوع الذي تعاجله والمتعلق بدور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة والتنمية الشاملة والتطور الديمقراطي، إذ تعد الوحدات المحلية النواة الرئيسية في التنمية المحلية والتنمية الشاملة، وهذا بحكم قربها من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسير شؤون المواطنين وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، كما تؤدي كذلك وظيفة التنشئة الوطنية والمدنية وحتى السياسية، فهي مدرسة لتخريج إطارات الدولة وتمثل أقرب إدارة للدولة من المواطن والشريك الأوثق مع السلطة المركزية لتنفيذ السياسات العامة.

إن هذه الدراسة تمس موضوع بحثنا بشكل كبير لذلك كان اختيارنا لها على أساس أنها تمس الجانب الهام وهو التنمية وفي المجال الهام أيضا ألا وهو ميدان البلدية أو الجماعات المحلية .

VIII. الفروض

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من الفروض كإجابة مبدئية على التساؤلات التي تم طرحها في الإشكالية ، حيث ننطلق منها محاولين اختبارها ميدانيا ، وقد جاءت هذه الفروض كالآتي :

الفرضية العامة : هناك خلل في التخطيط الاجتماعي يقف كعقبة إزاء التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة . وقد تتفرع عن هذه الفرضية العامة فرضيات فرعية كالتالي:

1/ الفرضية الفرعية الأولى: تتأثر التنمية المحلية في البلدية مجال الدراسة بالخلل الموجود على مستوى عملية التخطيط الاجتماعي .

ونكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول : كيف تتأثر التنمية في مجال التعليم بالخلل الموجود على مستوى عمليات التخطيط ؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : النقل: ونكشف عن هذه الوحدة بالعناصر التالية:

العنصر الأول : هل يتوفر النقل المدرسي للتلاميذ طيلة الموسم الدراسي؟

العنصر الثاني : هل النقل المدرسي المتوفر من نوع خاص أم هو موفر من طرف البلدية(التضامن الوطني)؟

الوحدة الثانية : التدفئة: ونكشف عن هذه الوحدة بالعناصر التالية:

العنصر الأول : هل التدفئة متوفرة في البلدية؟

العنصر الثاني : هل هي متوفرة بشكل عادي ومستمرة طيلة فصل الاستعمال؟

المؤشر الثاني : كيف تتأثر التنمية في المجال الصحي بالخلل الموجود على مستوى عمليات التخطيط ؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل تتوفر البلدية على مراكز صحية؟

الوحدة الثانية : هل تتوفر البلدية على مصحة للتوليد؟

الوحدة الثالثة : هل يتوفر في المراكز الصحية أطباء وتجهيزات للوقاية والاستعجالات؟

المؤشر الثالث : كيف تتأثر التنمية في مجال الترفيه بالخلل الموجود على مستوى عمليات التخطيط ؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل توجد مساحات خضراء في مركز البلدية؟

الوحدة الثانية : هل توجد دار للثقافة في البلدية؟

الوحدة الثالثة : هل تتوفر البلدية على مكتبات للمطالعة؟

الوحدة الرابعة : هل يتوفر لدى البلدية ملاعب لمختلف الرياضات؟

2/ الفرضية الفرعية الثانية: كيف تتأثر التنمية المحلية بنقص الوعي بضرورة المشاركة في إحداثها ونكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول : كيف تتأثر التنمية في البلدية بالظروف المعيشية للسكان؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل الطابع الفلاحي للمنطقة يؤثر في عملية التنمية؟

الوحدة الثانية :هل غياب أو نقص وسائل الإعلام يؤثر في التنمية بالمنطقة؟

الوحدة الثالثة : هل طابع المنطقة الجبلي يؤثر في التنمية بها؟

المؤشر الثاني : كيف تتأثر التنمية المحلية للمنطقة بقيم وعادات وتقاليد السكان؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل القيم المتوفرة لدى سكان المنطقة لها أثر على التنمية؟

الوحدة الثانية : هل العادات والتقاليد التي يحملها سكان المنطقة تؤثر في التنمية؟

3/ الفرضية الفرعية الثالثة: كيف تتأثر عملية التنمية المحلية بشخصية السلطة الحاكمة لإدارة البلدية ومجلسها الإداري التنفيذي .

ونكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول : كيف تتأثر عملية التنمية داخل المجتمع المحلي بالرئيس ذي المستوى العلمي العالي؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل رئيس البلدية ذو المستوى العلمي العالي يساعد في إحداث التنمية المحلية ؟

الوحدة الثانية : هل رئيس البلدية ذو المستوى العلمي العالي يوز ع الاحتياجات بين المواطنين بالتساوي ؟

المؤشر الثاني : هل تتأثر التنمية الاجتماعية المحلية بالرئيس ذي التوجه الديني؟

ونكشف عن هذا المؤشر بالوحدات التالية:

الوحدة الأولى : هل رئيس البلدية ذو التوجه الديني يساعد في إحداث عملية التنمية داخل المجتمع المحلي ؟

الوحدة الثانية : هل رئيس البلدية ذو التوجه الديني يوفر للمواطنين أحسن الخدمات؟

4/ الفرضية الفرعية الرابعة: يمكن أن تتأثر التنمية بالبلدية ميدان الدراسة بغياب التخصص في المجالات الاقتصادية الهندسة المعمارية ، الخدمة الاجتماعية .

ونكشف عن هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

المؤشر الأول : كيف تتأثر التنمية المحلية بغياب التخصص في المجال الاقتصادي؟

المؤشر الثاني : كيف تتأثر التنمية المحلية بغياب التخصص في مجال الهندسة المعمارية؟

المؤشر الثالث : كيف تتأثر التنمية المحلية بغياب التخصص في مجال الخدمة الاجتماعية؟

الفصل الثاني

منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة

I. منهجية البحث

1) **المنهج**

2) **مصادر جمع المادة العلمية**

3) **العينة**

II. التعريف بميدان الدراسة

1) **لمحة تاريخية عن ميدان الدراسة**

2) **لمحة جغرافية عن ميدان الدراسة**

3) **لمحة ديمغرافية عن ميدان الدراسة**

4) **أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث**

5) **المجال الزمني للبحث لميدان الدراسة.**

I.منهجية البحث

1- المنهج : يعود استعمال الباحث لمنهج دون آخر إلى طبيعة موضوع دراسته ، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا فإن المنهج الوصفي هو المنهج الذي نراه ملائما لهذه الدراسة ، كما يأتي اتباعنا لهذا المنهج دون غيرة بناءا على طبيعة البيانات الميدانية التي نريد تجميعها حول المشكلة محل الدراسة ، ذلك لأنه يساعدنا في وصف وكشف وتحديد أهم جوانب المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتقويمها بشكل منظم ودقيق ذلك للوصول إلى تعميمات علمية يزيد الوصول بها إلى الرصيد المعرفي حول المشكلة موضوع البحث بغية التنبؤ والتخطيط للمستقبل .

2- أدوات جمع المادة العلمية : لقد تم اعتمادنا في هذا البحث على مصدرين أساسين لجمع المادة العلمية يمكن أن نوضحهما فيما يلي :

أولا: أدوات جمع المادة النظرية : وقد اشتملت على مجموعة متنوعة من المصادر وذات الأهمية البالغة في عملية البحث ،حيث يمكن أن نوردها فيما يلي :

* المراجع القديمة والحديثة ذات الصلة بالبحث باعتبارها تفتح لنا المجال للتعمق في المشكل موضوع الدراسة ، وحتى يكون بحثنا أكثر علمية وجدية ووضوح وإثراء من هذا الجانب .

* المعجم والقواميس المتخصصة باعتبارها تزودنا بالمفاهيم الخاصة بالمصطلحات المعتمدة في هذا البحث وكذلك تزودنا بمعلومات هامة وبارزة في مجال الدراسة .

* المجلات العلمية والنشرات الدورية باعتبارها تعالج مجالات جديدة يمكن أن يكون لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته .

* الرسائل العلمية والبحوث الميدانية ذات الصلة بطريقة أو بأخرى بموضوع البحث المدروس : والتي يمكن أن توجه لنا الطريق نحو الوجهة السليمة والصحيحة حتى نتمكن من الوقوف على الحقائق بشكل مميز ودقيق .

ثانيا: أدوات جمع المادة الميدانية : لقد تم اعتمادنا في الجانب الميداني على أدوات جمع البيانات الميدانية الآتية :

الملاحظة البسيطة : " تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات ، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية ، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب ، ويمكن للباحث تبويب الملاحظة وتسجيل ما يلاحظه من البحوث سواء كان كلاما أو سلوكا " (1).

ومن خلال هذا قمنا بدراسة استطلاعية داخل البلدية موضوع الدراسة ، وهذا بغية الحصول على معلومات ومعطيات عامة على ميدان الدراسة ، حيث كانت هذه الدراسة الاستطلاعية في بداية البحث وتواصلت إلى غاية كتابة الاستمارة الاستبيانية لموضوع البحث ، غير أنه وخلال الدراسة الاستطلاعية الطويلة ألزمنا الحال إلى اعتماد النوع الثاني من الملاحظة ألا وهي الملاحظة المعمقة ، حيث تعرفنا على أهم المكونات داخل البلدية والطاقم الإداري وهو ما يمكن أن يساعدنا حسب رأينا في التحقق من فرضيات البحث المعتمدة لدينا .

المقابلة الحرة : " عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لطبيعة عوامل الظواهر والمشكلات والوقائع والأحداث ومكوناتها المادية والمعنوية ، ومتابعة حدوثها واتجاهاتها وعلاقاتها ، ويتم كل ذلك بأسلوب علمي دقيق ومنظم وهادف ومخطط ، بغية الوصول إلى فهم الظاهرة وتفسيرها وتحديد العلاقة بين متغيراتها ، ومن ثم التنبؤ بحدوث الظواهر وأثرها ، وبالتالي المقدرة على توجيه تأثير الظواهر لفائدة الإنسان " (2).

" وسيلة يستخدمها الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة ،وعلى أن يتبع في ذلك منهجا محددا يعينه في ملاحظاته بهدف المعرفة والفهم الدقيق لموضوع الدراسة ".

من خلال هذين التعريفين تم اعتمادنا لهذه الأداة ذات الأهمية البالغة في رأينا حيث نقوم عن طريقها بجمع بيانات مفيدة وذلك بطرح أسئلة على مجموعة من المبحوثين ، وتكون هذه الأسئلة دقيقة ومرتبة حسب ما يقتضيه الهدف العام للدراسة .

الاستمارة : " هي لائحة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة في علاقة وطيدة بموضوع البحث ويستمد تصميمها من المراحل المنهجية الأساسية التي يجب على الباحث أن يوليها اهتمامه ، لأن فرضيات البحث وتفرعاتها سوف تأتي في صيغة أسئلة الاستمارة ، وعليها تبنى نتائج البحث "(3).

.....

(1) أ.د. رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية ، دار هومة للطباعة ، ط1 ، الجزائر ، 2002 ، ص 153.

(2) أ.د.رشيد زرواتي : مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط1 ، عين مليلة ، الجزائر ،2007 ، ص.257 ، نقلا عن نائل حافظ العولمة :أساليب البحث العلمي:الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة ،ط1،بدون ذكر دار الطبع ،بدون ذكر مدينة الطبع ،1995 ،ص.130.

(3). نفس المرجع السابق 132.

لذلك فقد اعتمدنا في هذا البحث على هذه الأداة الهامة ، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة الواضحة والدقيقة في خدمتها لأغراض الموضوع ، كما أننا من خلال الملاحظة والمقابلة اللتين تم التطرق لهما تم بناء هذه الأسئلة التي تمس جميع الجوانب في البحث ، كما أنها ذات علاقة منسجمة مع فرضيات البحث ومتنوعة بأصنافها الثلاث المشهورة منها المفتوحة والمقيدة وكليهما في الحالات الضرورية للبحث .

وفيه قسمنا استمارة البحث إلى محاور أساسية في خضمها أسئلة فرعية ، حيث أن المحور الأول شمل بيانات شخصية وذلك بطرح أسئلة تزودنا بمعلومات متعلقة بالمبحوث ، أما المحاور الباقية فهي بمثابة إسقاط لما ورد في الفرضيات وعناصرها ومؤشراتها ، حتى نتمكن من جمع البيانات والأدلة حولها وبالتالي إثباتها أو نفيها.

3 – العينة : تعتبر العينة إحدى أهم الخطوات المنهجية التي يقوم بها الباحث لدراسة الظاهرة مجال البحث سواء كانت هذه الأخيرة مشكلة اجتماعية أو نفسية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها من المشاكل التي تتطلب بحثا علميا منهجيا ، كما أنها أداة فعالة تمكن الباحث من جمع الأدلة والبراهين ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة ومحاولة الوقوف على الثغرات التي أدت إلى حدوثها وعلاجها بالطرق العلمية الكفيلة بها ، وعليه فإن العينة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد أو المادة يريد الباحث من خلالها حصر أسباب المشكلة ، وإعطاء حل مناسب لها ، حيث تختار وفق أحد الأسلوبين الاحتمالي أو العمدي بغرض الحصول على أدق النتائج بغية التعميم على المجتمع الأصلي للظاهرة .

* **اختيار العينة :** إن العينة التي تم اختيارها في هذا البحث هي عينة عشوائية منتظمة ، حيث تم اختيارها كما وكيفا حتى تكون ممثلة للمجتمع الأصلي بشكل دقيق وعلمي ، معتمدا في ذلك الحياد لتحقيق الأهداف العلمية للبحث ، وللحصول على النتائج الحقيقية للظاهرة موضوع الدراسة ، وبالتالي ففي نظرنا هي العينة الأحسن تمثيلا لهذا النوع من الدراسات ولهذا النوع من المواضيع ، وهي التي نراها تنسجم مع موضوع بحثا .

وعليه فقد قمنا باختيار عينتنا من المجتمع الأصلي المتكون من مواطنين يقطنون بالبلدية وكذا من إداريين يعملون بها والذي يقدر عددهم بـ 17115 نسمة حسب إحصائيات سنة 2009 ، وبطريقة عشوائية تم اختيار العينة البحثية المقدر عددها بـ 500 مبحوث تمثل مجتمع البحث الكلي .

* **مواصفات العينة :** إن أهم المواصفات المتعلقة بعينة بحثنا تشمل عموما خمس مواصفات أساسية يمكن أن تكون كالآتي : الجنس ، السن ، الحالة العائلية ، المستوى العلمي ، المستوى المهني ، حيث الجداول : (الأول) (الثاني) (الثالث) (الرابع) (الخامس) توضح ذلك على الترتيب .

الجدول الأول : يبين جنس المبحوثين .

التكرار / فئات الأعمار	التكرار		نسبة التكرار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
15 ——— 25	130	45	%40.62	%25.00
25 ——— 35	75	90	%23.43	%50.00
35 ——— 45	55	30	%17.18	%16.66
45 ——— 55	60	15	%18.76	%08.34
المجمـــــــــوع	320	180	%100	%100

من خلال البيانات الواردة في الجدول الأول يتضح لنا بأن عدد الذكور من مجتمع العينة أكبر من عدد الإناث ، وهذا في كل المستويات عدا فئة الأعمار المتراوحة بين 25 إلى 35 سنة التي نجد بأن عدد الإناث يفوق عدد الذكور وهذا مما يدل على أن هذه الفئة من الإناث في تزايد لمسايرة والاحتكاك مع أفراد المجتمع وكذا مع الإدارات الموجودة في البلدية .

الجدول الثاني : يبين سن المبحوثين.

التكرار / فئات الأعمار	التكرار		نسبة التكرار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
15 ——— 25	130	45	%40.62	%25.00
25 ——— 35	75	90	%23.43	%50.00
35 ——— 45	55	30	%17.18	%16.66
45 ——— 55	60	15	%18.76	%08.34
المجمـــــــــوع	320	180	%100	%100

لقد تم من خلال الجدول الثاني توضيح متوسط عمر فئتي الذكور والإناث وهذا في جميع فئات الأعمار المختلفة حيث أن متوسط عمر فئة الذكور من 15إلى 25 كانت 18 وهذا بنسبة 40.62% من

عينة البحث للذكور في حين يقابلها متوسط لنفس الفئة من الإناث بتكرار 22 وبنسبة 25% وبنفس التدرج في النسب حيث كلما توجهنا نحو الفئة المسنة نجد بأن متوسط العمر ينخفض إلى أن ينعدم في الفئة 45 إلى 55 ويتساوى في ذلك بين الذكور والإناث

الجدول الثالث : يبين الحالة العائلية .

التكرار / الاحتمالات	التكرار		نسبة التكرار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
أعزب	45	55	%14.07	%30.56
متزوج	275	125	%85.93	%69.44
المجمـــــــــــوع	320	180	%100	%100

إن عدد المتزوجين سواء من قبل الذكور أو الإناث والذي يبينه هذا الجدول مرتفع وهو ما يعطي نسبة عالية أيضا ويدل ذلك في تحليلنا على نسبة القرة على أبداء الرأي والدراية الكبيرة بالاحتياجات اللازمة لتنمية الأسر ، وبخاصة عند الذكور الذين يكون احتكاكهم أكثر بالبلدية كلما كانوا متزوجون والعكس في ذلك .

الجدول الرابع : يبين المستوى التعليمي للمبحوثين .

التكرار / الاحتمالات	التكرار		نسبة التكرار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
أمي	100	80	%31.25	%44.44
ابتدائي	75	65	%23.43	%36.11
متوسط	90	35	%28.12	%19.44
ثانوي	40	00	%12.50	%00.00
جامعي	15	00	%04.68	%00.00
المجمـــــــــــوع	320	180	%100	%100

إن مستوى التعليم في أي بحث علمي له الدور الكبير في إبراز القدرة على إبداء الرأي بكل دقة ووضوح ، ومن خلال الجدول يتبين لنا بأن نسبة الأمية سواء عند الذكور أو الإناث مرتفعة وهذا راجع في تحليلنا إلى طابع البيئة الاجتماعية المعيشة وبخاصة في السنوات الماضية أين كان التعليم مقتصرا

على بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل الكبير، في حين نجد بأن الأشخاص الذين تعلموا فقد كان تعلمهم مقتصرا على المستوى الابتدائي وهذا بنسبة تقدر بـ 23.43% عند الذكور وبنسبة 36.11% عند الإناث في حين ارتفعت نسبة المتعلمين في المستوى المتوسط عند الذكور إلى 28.12% وبقيت منخفضة تسير في الانخفاض عند الإناث ، أما في المستويات الأخرى كمستوى الثانوي والمستوى الجامعي فقد وصله نسبة ضئيلة جدا من الذكور وتقدر بـ 12.50% و 04.68% على التوالي في حين انعدمت نسبة المتعلمين الإناث في كلا المستويين، وهذا نتيجة المكوث في البيت لتربية الأولاد .

الجدول الخامس : يبين المستوى المهني للمبحوثين .

التكرار / الاحتمالات	التكرار		نسبة التكرار	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
بطال	180	120	%56.25	%66.66
عامل بسيط	105	45	%32.82	%25.00
عامل متخصص	35	15	%10.93	%08.34
المجمـــــــــــوع	320	180	%100	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة العمال البطالين بالنسبة للرجال كبيرة جدا وهذا يعود من جهة إلى صغر سن المبحوثين ومن جهة أخرى إلى الأمية الغالبة على سكان المنطقة ومن جهة ثالثة ومهمة إلى التهميش الممارس من طرف الإدارة المحلية على أبناء المنطقة ، كما أن النسب سواء بالنسبة الذكور أو الإناث تكون أكثر حدة عند العمال البسطاء وأكثرها حدة عند العمال المتخصصون وهو ما يفسر الظواهر المذكورة آنفا .

II.التعريف بميدان الدراسة

1/ لمحة تاريخية عن ميدان الدراسة : تعتبر بلدية العش من بين بلديات ولاية برج بوعريريج الأربع والثلاثين ، انبثقت هذه البلدية بناءا على التقسيم الإداري لسنة 1984م ، حيث كان سكانها تابعون إداريا إلى البلدية الأم المسماة الحمادية ، يتوزع سكانها على 14 قرية .

جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون 84 - 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية ، كما هي واضحة في الخريطة رقم (2) و 1541 بلدية ، و 742 دائرة.

وكان هذا التقسيم الجديد نتيجة كثافة الشبكة العمرانية و نموّها السريع حيث ارتفع عدد المدن بكثرة لهذا أضيفت 837 بلدية جديدة للقضاء على المنافسة المحلية، و تنمية مدن مهمّشة . إنما التناقضات التي ظهرت في هذا التنظيم الإداري للمجال الوطني تمثّلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية ، حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية و هي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير، و العكس مدن كبيرة وظيفتها على مجال إداري صغير.

2/ لمحة جغرافية : تقع بلدية العش ميدان الدراسة جنوب ولاية برج بوعريريج يحدها من الشرق كل من بلدية الحمادية والرابطة من الغرب بلدية القصور وحمام الضلعة ، ومن الشمال بلدية الحمادية ومن الجنوب ولاية المسيلة والمعاضيد ، تعتبر بلدية العش من أكبر بلديات الولاية مساحة حيث تبلغ مساحتها 380كلم$_2$ يتوزعون على أكثر من أربع عشر قرية وتجمعا سكانيا ، يمكن أن نذكر منهم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر : - دلالجة – لمحامدية – ولاد احريز – ولاد تواتي – ولاد أعمر – لادواح – ولاد احمد – تيحمامين – لبلاعدية – لجواولة – الفج – معارة – لمجاز – لمكارطة ، تتميز هذه البلدية بموقعها على حافة الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولايتي برج بوعريريج والمسيلة وذلك على مسافة تبعد عن الولاية بـ 24 كلم.

3/ لمحة ديمغرافية : أما من الجانب الديمغرافي للبلدية ميدان الدراسة فإنها وحسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة للموسم 2008 / 2009 يقدر عدد سكان البلدية برمتها 17115نسمة موزعة على مساحة إجمالية تقدر بـ 380 كلم 2 حيث يتوزع هذا العدد من السكان على ثلاث جهات كبرى هي على التوالي : - لمخازن وتظم أكثر من 8000 نسمة – لمكارطة وتظم أكثر من 5000 نسمة – لجواولة وتظم أكثر من 4000 نسمة ، يغلب الطابع القروي على سكان البلدية ، مما يجعل عملية التنمية بها صعبة نوعا ما ، كما تتكون من بلدية مركزية وثلاث فروع بلدية بكل من تيحمامين وهي تعمل بشكل

عادي حسب مسؤوليها ، والفرع الثاني في قرية غفستان ولم تنطلق بها الأشغال إلى يومنا هذا ، وفرع في قرية ماز ولم يعرف إطلاق الأشغال به و الآخر إلى حد اليوم .

كما تظم البلدية ميدان الدراسة في مجال التربية والتعليم حوالي 19 مؤسسة تروية للطور الأول والثاني بمجموع 92 قسما وثلاث إكماليات بمجموع 54 قسما ، وثانوية بمجموع 30 قسما ، غير أنا مازالت تعني من القص في الهياكل البيداغوجية والتربوية .

أما فيما يخص الجانب الصحي فإن البلدية ميدان الدراسة تظم تحت إطارها الجغرافي أربع قاعات للعلاج بالإضافة إلى المركز الصحي المتواجد بمركز البلدية ، غير أن الصحة في هذه البلدية تعرف نقصا فادا ، حيث لا تقدم نسبة 20% من الخدمات التي يحتاجها المواطن ، ولا تعرف تنمية في مجالها ، حيث أنه منذ سنة 1989 والعيادة المركزية عبارة عن عيادة متعددة الخدمات غير أنها إلى يومنا هذا لم تحضي إلا بمركز صحي لا يقدم إلا خدماته العادية وفي أوقات العمل النهارية فقط .

كما تحتوي البلدية في مركزها الإداري أربع مصالح حسب مسؤوليها هي : - مصلحة التنظيم والشؤون العامة – مصلحة الإدارة والمالية – مصلحة المنازعات – مصلحة التجهيز البناء والتعمير والأشغال العمومية ،كما تحتوي على أمانة عامة لرئاسة المجلس الشعبي البلدي حيث أن هذه المصالح تظم تحتها مكاتب إدارية يمكن توضيحها في الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية ميدان الدراسة التالي :

الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية

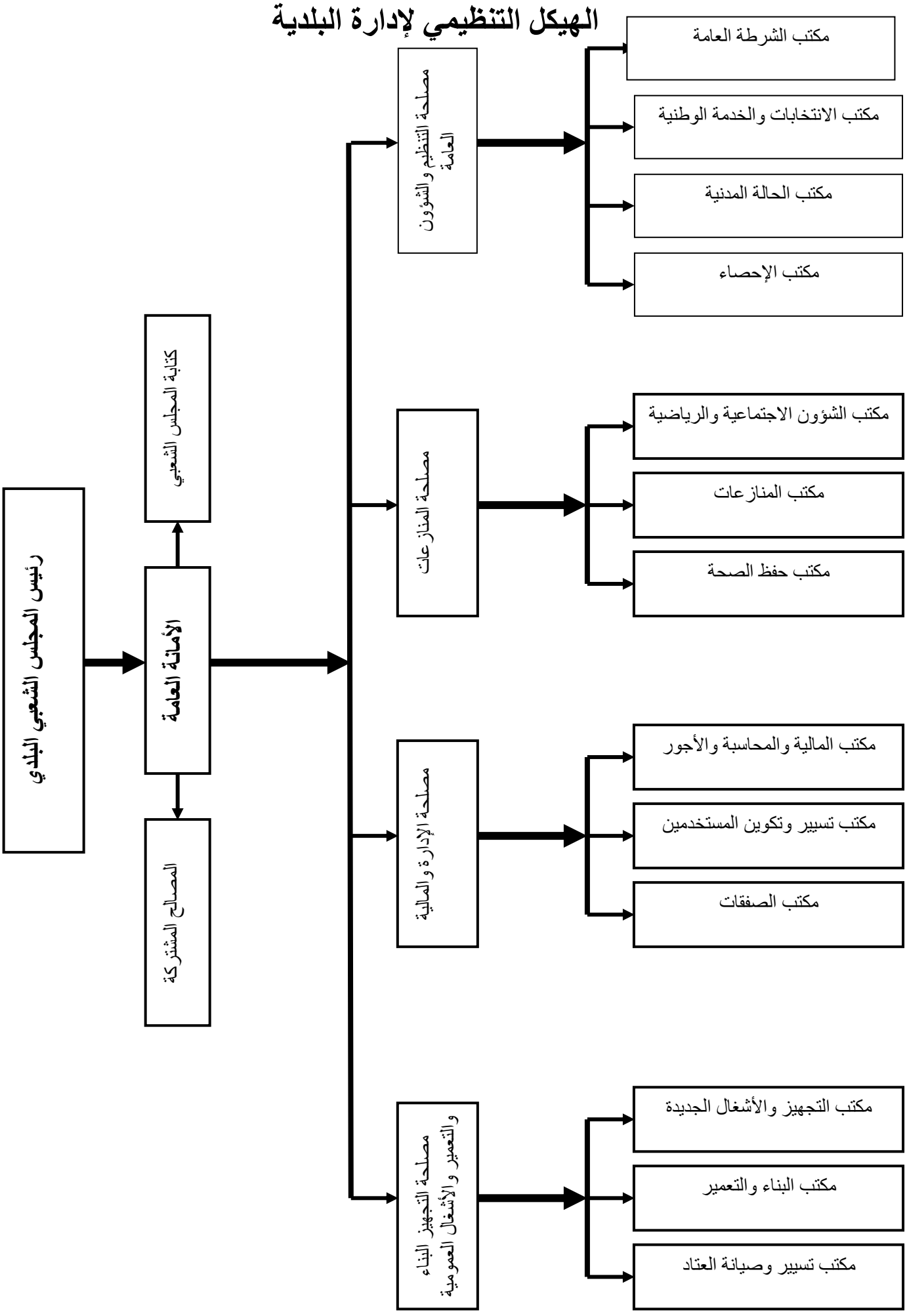

4/ أهمية ميدان الدراسة ومدى ملاءمته للبحث :

إن وجود البلديات على مستوى تراب أي ولاية يعني التواصل المباشر بين المواطن وحكامه ومسؤوليه و كذا مد يد العون المباشرة لهذه الفئات الاجتماعية المختلفة وترقية مستوياتها الحياتية وإقامة التنمية العامة والمفيدة لها وللوطن عامة فهي الخلية الأساسية التي يتركب منها البناء الاجتماعي في مؤسساته الدستورية وفي هيكلته الحكومية ، كما أنه وبفضلها ترقى التنمية في شتى الميادين والمجالات إلى المستوى المرغوب فتأخذ الدولة مكانتها بين الدول بفعل عمل أجهزتها الإدارية المكونة لها .

ولهذا كان اختيارنا للبلدية كمكان للقيام بالدراسة رغم الصعوبات التي واجهنا سواء مع المسؤولون خاصة في التوضيحات القانونية في مجال التنمية المحلية ، فهي تكتسي حسبهم سرية بالغة لا يمكن لأي كان الإطلاع عليها وتابعة الإنجازات التنموية حتى وصولها إلى المواطن بسلام ، فهي عند بعضهم النقاط الهامة التي يترشح لرئاسة البلدية من أجلها ، وهي في جانبها المقابل النقاط التي لو علم المواطن بكامل حقوقه منها لأقام الدنيا وأقعدها على المسؤولين عنها وعن إيصالها لم .

وحيث أن المقابلات المتواصلة مع المسؤولين بها أثمرت بنتائج جد مريحة حول صيرورة العملية التنموية بهذه البلدية سواء عن طريق الاستمارة الموجهة للمواطن الذي عبر بكل ثقة وحرية وواقعية على ما يدور بالجانب التنموي ببلديته ،أو عن طريق الملاحظة للأعمال التي يقوم بها مجلس وإدارة البلدية في هذا المجال التنموي أو عن طريق المقابلة البسيطة مع المسؤولين بالبلدية ميدان الدراسة ، فلقد كانت حقيقة نموذجا للكثير من البلديات على مستوى ولاية برج بوعريريج أو على مستوى كامل ولايات الوطن الجزائري ، وهذا ما يجعلها تتلاءم مع موضوع بحثنا ومضمون دراستنا .

5/ المجال الزمني للدراسة :

لقد كان لهذه الدراسة في جانبها المادي الوقت الطويل ، وهذا ما فرضه موضوع البحث علينا ، فاستمارة البحث أخذت من الوقت مدة تراوحت من: 13 / 01 / 2009 إلى غاية يوم : 09 / 08 / 2009 وهذا نظرا لشساعة البلدية وتوزع سكانها غير المنتظم وكذا عدد السكان الكبير الذي وجدناه يفرض علينا نفسه باتخاذ عينة كبيرة الحجم يمكن أن تكون ممثلة بشكل مقبول لمجتمع البحث بصفة عامة ، كما أن المقابلة تزامنت مع ظروف تحدث فيها تغيرات كبيرة في البلاد ، فقد تزامنت مع الانتخابات الرئاسية التي حالت ولوقت طويل على الحصول على المعلومات التي تخدم البحث بشكل علمي وأساسي ، فقد استغل البعض الظرف لإبراز أدوار سياسية لا علمية مما حال بنا إلى اللجوء إلى الانتظار والملاحظة للأعمال التنموية التي تسير داخل البلدية ميدان الدراسة، والولوج من حين إلى آخر لأخذ بعض التفاصيل المهمة والتي تخدم البحث .

الفصل الثالث

نظريات التنمية الإجتماعية ونماذج بعض البلدان حول التخطيط

III. نظريات التنمية الاجتماعية

1/ النظريات الكلاسيكية

2/ نظرة الإسلام لنظريات التنمية

3/ نظرة ابن خلدون لنظريات التنمية

IV.نماذج نظام التخطيط لدى بعض البلدان

1/ نموذج التخطيط السوفيتي

2/ نموذج التخطيط في فرنسا

3/ نموذج التخطيط في الهند

I. نظريات التنمية الاجتماعية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن العشرون، ظهرت مجموعة نواحي مختلفة، وذلك من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقق التنمية ، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات، بحكم أنها لا تعتبر كنماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها ساهمت في إغناء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال أمام المفكرين والفاعلين الجدد لبلورت مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية. لذلك دأب العديد من الباحثين إلى تقسيم هذه النظريات إلى كلاسيكية وحديثة، وغالبا ما يراد بالنظريات الكلاسيكية، تلك التي تعتمد على مبدأ التطور الطبيعي للأمم والتي مثلها كل من فريدريك لست، رستو و بوشير، من خلال وضعهما لمجموعة من المراحل التي تمر منها كل أمة حتى تصل إلى مرحلة النمو. ثم هناك نوركس في نظريته المعروفة بالحلقة المفرغة للفقر.

1/ النظريات الكلاسيكية : وحتى يمكن أن نقف أكثر عند مبادئ هذه النظريات، سنركز على التمييز ما بين نموذجين للتنمية، وهو ما شكل لب الاختلاف فيما بينهما، ويتعلق الأمر بالتنمية كحالة والتنمية كعملي

أ- التنمية كحالة : ويقصد بها الوضعية التي يجب على كل دولة أن تكون عليها من التقدم والتطور على جميع الأصعدة النموذج ، وهو الذي تمثله الدول الصناعية الكبرى لهذا فقد افترض العديد من المهتمين بقضايا التنمية والتخلف أن على الدول المتخلفة والضعيفة إن أرادت أن تعيش حالة التنمية أن تتبع خطى الدول المتقدمة،إلا أن المعايير التي تم اعتمادها آنذاك للحكم على دولة ما بأنها تعيش حالة التنمية هي ارتفاع الدخل الفردي وارتفاع الناتج الوطني الداخلي ووجود مجتمع منتج، ليس لذاته فقط، بل لغيره أيضا، من أجل توفير العملة النقدية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ومواجهة كافة الاختلالات الاجتماعية والمجالية، وهي الحالة التي عبر عنها رستو في تقييمه لمراحل النمو بمرحلة الاستهلاك الجماهيري الموسع(1).

.....

1- د. محمد منير موسى:الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1974 ، ص 123.

إلا أن النقطة السلبية التي تعاني منها هذه النظرية وغيرها من النظريات التي تتناول العالم المتقدم والعالم الثالث، هي تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدة، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والتي تجعل أي مقارنة أو مقاربة بين هذه الدول بدون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات هي غير ذات جدوى، وإلا فسيتم الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلول الجاهزة للمشاكل،فكما هو معلوم، هناك فوارق واضحة بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي ترجع إلى أسباب تاريخية وثقافية واجتماعية، والتي كان لها أثر على الهياكل الاقتصادية لكل مجتمع

لهذا فبعض دول العالم الثالث التي سقطت في براثن أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، وجدت صعوبة كبيرة، إن لم نقل فشلا ذريعا في الوصول إلى أهدافها. لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية ذات أهمية قصوى؛ من قبيل المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة وغيرها، إضافة إلى الاختلالات الجهوية والإقليمية في ترابها، الشيء الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجانب الاقتصادي.

في حين نجد أن هناك دولا أخرى استطاعت أن تبني لنفسها طرقا للتنمية اعتمادا على مبادراتها الخاصة، من خلال مجموعة من الإصلاحات، خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقا، أو دول أوروبا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا، والتي استطاعت في نماذجها التنموية أن تؤثر على أمم أخرى.

ب- التنمية كعملية: إن الوضعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة من التطور التقني والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لم تأت بمحض الصدفة، بل تطلب ذلك المرور من مجموعة من المراحل، وتراكم التجارب والأفكار التنموية، وهو الشيء الذي يعني أن التنمية هنا هي عملية يتطلب الوصول إليه قطع مراحل مختلفة وسنوات طويلة،لذلك فقد طرحت أمام الدول المتخلفة، ضرورة اختيار السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة، فكان أمامها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الاختيار ما بين تتبع النموذج الغربي في عملية التنمية أو إيجاد طرق خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار ثرواتها المحلية وإمكانياتها البشرية، وخصائصها الثقافية والتاريخية والمجالية(1).

.....

1- د. محمد منير موسى:المرجع السابق ، ص 124.

ج/ العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي (1) **:**

* سياسة الحرية الاقتصادي: يؤمن الأقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد

* التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: يتظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الأقتصادي، و لذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات

* الربح هو الحافز علي الإستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار

* ميل الارباح للتراجع: معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، و يفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

* حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لانة ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر و يتوقف التراكم الرأسمالي، و يستقر حتي السكان و يصل معدل الأجور إال مستوي الكفاف، ووفقا لأدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون

غير المسلمين.

يتساءل الدكتور على الطراح في مقالته عن الاسلام وتحديات العولمة: هل يجوز شرعا أن ننقل عن غير المسلمين, وماذا عن باب سد الذرائع, فأجيبه ببساطة شديدة: إذا ذهبنا لغير المسلمين , ورأينا نتائج أفكارهم على حياة شعوبهم, فنستطيع أخذ ماناراه مناسبا لنا منهم..وإذا ارتضينا التقوقع على أنفسنا ورضينا بمانحن عليه , فلن يتركوننا وسيأتون لديارنا ومعهم مالانرضاه ونحبه, وبالتالي من الافضل أن نركب العولمة من أوسع أبوابها..أما حكاية سد الذرائع, فلم يعد لدينا أسوار ولا بوابات.

.....

1/ د. خيري عزيز: الاستنتاجات العملية للمفهوم الماركسي للتنمية في مصر، دراسات عربية، السنة السابعة عشرة، العدد 7، (أيار/ مايو 1981)، ص66-67

فأرضنا فضاءا مفتوحا,لننسى سد الذرائع ,فلن نستطيع فعلها بعد الان ولنقبل على فتح الذرائع, ومالا يصمد من ترائنا فليذهب بلا رجعة, وإذا كان الشرع الذي لانتفق على تفاصيله,سيعرقل طموحنا في حياة أفضل ,فلا داعي لهيكفينا حدود الله .

الله خلقنا مختلفين لنتعارف ونتبادل المصالح تارة بالسلم وتارة بالقوة , فعلينا خوض غمار الحياة بخيرها وشرها, حتى يكون لدينا إنجاز بالدنيا ورصيد بالاخرة, وما يعترضنا في سنة التطور علينا تركه بلا تردد حتى لوسميناه شرعا.حرية الانسان وفاعلية عقله أهم من كل التنظيرات , شرط ألا يجنح بالاباحة صعودا نحو الانحلال وهبوطا نحو التزمت(1).

قواعد المجتمع الإنساني ونظرية الحكم في القرآن تعليق على مقال الدكتور علي الطراح بعنوان "الإسلام وتحديات العولمة" المنشور في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2004/2/28

ابدأ تعليقي بشكر الأخ الدكتور علي الطراح على مقاله القيم وتحليله العميق للمشكلة التي يواجهها المسلمون هذه الأيام، وليس الإسلام. الجواب على تساؤلات الأخ الدكتور الطراح في آخر مقاله وغيرها من التساؤلات التي تواجهنا نحن المسلمين هذه الأيام، موجود في القرآن الكريم. إن مثلنا مع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كما قال أحد شعرائنا الأقدمين:كالعيش في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمولالحلول لكل مشاكلنا السياسية والإجتماعية والإقتصادية موجودة اسسها وقواعدها في القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة.

أولاً: في ما يتعلق بالقواعد التي يقوم عليها المجتمع الإنساني مذكور في آية واحدة في سورة المزمل.يقول الله سبحانه وتعالى:"إنَّ ربَّك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، وطائفة من الذين معك، والله يقدِّر الليل والنهار، علم أن لَّن تحصوه، فتاب عليكم، فاقرأوا ما تيسر من القرآن. علم أن سيكون منكم مرضى، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله. فاقرأوا ما تيسر منه، واقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأقرضوا الله قرضًا حسنًا، وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم اجرًا. واستغفروا الله، إنَّ الله غفور رحيم." (المزمل 20/23)(2) نستدل من هذه الآية الكريمة، أن المجتمع الإسلامي يقوم على ثلاث دعائم.

1 ـ الدعامة الروحية، المتمثلة في "فاقرأوا ما تيسر منه، واقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأقرضوا الله قرضًا حسنًا".

.....

د. علي الطراح : الإسلام وتحديات العولمة ، جريدة الشرق الأوسط ، 2004/2/28 /1

المزمل آية 23 / 20 /2

2 ـ الدعامة الإقتصادية، المتمثلة في "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله". هؤلاء هم العمال والفلاحون وأرباب التجارة والصناعة وغيرها من المرافق الإنسانية.

3 ـ الدعامة العسكرية، المتمثلة في "وآخرون يقاتلون في سبيل الله". الجيش والجنود والقادة والمجاهدون في سبيل الله.

إن هذه الدعائم الثلاث تكوِّن مثلثًا من ثلاثة اضلاع، لا يتم المثلث إلا بتلاحم الأضلاع الثلاثة. بمعنى آخر، ان المجتمع الإنساني السليم لا يستطيع التخلي عن أية من هذه الدعائم الثلاث. وهكذا بنى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلَّم الدولة الإسلامية الأولى. إذ حال استقراره في المدينة، أنشأ سوقًا تجاريًا عالميًا للسيطرة على الإقتصاد في المدينة. كذلك انشأ قوة عسكرية ضاربة من المهاجرين والأنصار دافعتعن الدولة الإسلامية الفتية الناشئة وحمتها من اعتداءات قريش وغيرها من القبائل المعادية. أما عن إقام الصلاة والصوم والزكاة فحدث ولا حرج. إن القرآن الكريم والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حثَّا المسلمين بدون توقف عن ممارسة هذه العبادات بشكل منتظم لا يتوقف.

أما في ما يتعلق بنظرية الحكم والحاكم، فإن الله سبحانه وتعالى وضعها لنا في آية واحدة فقط، في(سورة ص)، وهي:"يا داود إنَّا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيل الله. إنَّ الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب(ص 26/28) (1)

هذا فيما يتعلق بالحاكم، اما فيما يتعلق بالقاعدة الشعبية ومسؤوليتها في الحكم، بيَّنها الله سبحانه وتعالى في سورة الشورى، حيث قال وهو اصدق القائلين:"والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون، والذين إذا اصابهم البغي هم ينتصرون."(الشعراء 37/42) (2)

"وأمرهم شورى بينهم" أساس النظام الشوروي البرلماني. وشاور الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وأكثر من مشاورتهم في أكثر الأمور السياسية والعسكرية والإقتصادية والتي لم ينزل فيها وحي من السماء.

.....

1/ سورة ص آية 38 .

2/ الشعراء 37/42

أولا / نظرية آدم سميث(1)

يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابة عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي و إن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و هي من سماتها

أ/ القانون الطبيعي اعتقد أدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية و من ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم علي مصالحة و أن هناك يد خفية تقود كل فرد و ترشد آلية السوق، فان كل فرد إذا ما ترد حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، و هكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة

ب/ تقسيم العمل يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي أدم سميث حيث تؤدي إلي أعظم النتائج في القوي المنتجة للعمل

ج/ لعملية تراكم رأس المال يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد علي الادخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني

د/ دوافع الرأسماليين علي الاستثمار وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد علي مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة

ه/ عناصر النمو وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال و يساعد علي ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلي توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية

.....

1/ د. خيري عزيز: المرجع السابق ، ص 123.

و/ عملية النمو يفترض أدم سميث إن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل

ثانيا / نظرية ميل

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصيلين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي علي مدي توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سمات هذه النظرية (1).

أ/ التحكم في النمو السكاني اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

ب/ معدل التراكم الرأسمالي يري ميل أن الأرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل و من ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور و يزيد معدل الأرباح و التي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي و بالمثل فأن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي

ج/ معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة و ارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى و تحدث حالة من ركود

د/ حالة السكون اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب و يتوقع أنها ستقود إلي تحسين نمط توزيع الدخل و تحسين أحوال العمال و لكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغيير العادات

.....

1/ د. أبو عياش، عبد الإله وإسحاق قطب. الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، الكويت: وكالة المطبوعات، 1980.

ه/ دور الدولة كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج

ثالثا / نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة و في حالة توازن استاتيكي، و في هذه الحالة لا توجد أرباح، و لا أسعار فائدة و لا مدخرات و لا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية و يصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي و من خصائص هذه النظرية (1).

1.الابتكارات وفقا شومبيتر تتمثل الابتكارات في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هي موجود من منتجات و تشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: إدخال منتج جديد. طريقة جديدة للإنتاج. •إقامة منظمة جديدة لأي صناعة

2.دور المبتكرين خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم و لبس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، و لكنة قادر علي تقديم شئ جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية و لكنه يحول مجال استخدامها

3.العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية و الأسعار و تساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار و تزيد الأرباح. ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: اختلاف النظام الاقتصادي و الاجتماعي. النقص في عنصر المنظمين. تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية. الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات. ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكانية تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار.

.....

1/ د. أبو عياش، مرجع السابق ، 1980.

رابعا / النظرية الكينزية

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويري كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوي التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي و الأدوات الكينزية و الاقتصاديات النامية هي (1).

1.الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعالي و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2.الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لنعدل الإستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

3.سعر الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4.المضاعف: فالمضاغف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي: أ-وجود بطالة لا إرادية. ب-اقتصاد صناعى. ج-وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية. د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

5.السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

خامسا / نظرية روستو

قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفؤ و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. 3.مرحلة الأنطلاق : تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتخديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة (2).

1/ د. أبو عياش، نفس المرجع السابق ، .1980

2/ د. أبو عياش، نفس المرجع ، 1980.

الشروط اللازمة لمرحلة الأنطلاق :

1- ارتفاع الأستثمار الصافي من نحو 5%إلى مالايقل عن 10%من الدخل القومي .

2ـ تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الأنطلاق .وينظر روستو لهذا الشرط بأعتبارة العمود الفقري في عملية النمو

3ـالأطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة . اجمالافأن مرحلة الأنطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد

4. مرحلة الأتجاة نحو النضج : عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية: أ. تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن . ب. تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء ج. يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات .

5. مرحلة الأستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاة السكان نحو التركيز في المدن وضوحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع .في هذة المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب .

سادسا / نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض (1).

1/ عناصر النمو : تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة .

.....

1/ د. عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان، "إشكالية التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية والانتقالية (مدخل في منهج التحليل)، "دراسات عربية"، السنة الخامسة والعشرون"، العدد 6 (نيسان/ ابريل، 1989)، ص92.

أ-الحوافز الصفرية وهي التي لاترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي .

ب-حوافزايجابية وهي التي تودي إلى زيادة الدخل القومي ،ومن الواضح أن الأخيرة وحدها تقود للتنمية

سابعا / نظرية نيلسون

يشخص نيلسون يمكن وضع الأقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الأدخار وبالتالي معدل الأستثمار الصافي عند مستوى منخفض. يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضى إلى هذا الفخ وهي 1.الأرتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان (1).

2.انخفاض العلاقة بين الزيادة في الأستثمار والزيادة في الدخل .

3.ندرة الراضي القابلة للزاعة .

4.عدم كفاية طرق الأنتاج .

ثامنا / نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الأستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الأقتصاد على مسار النمو الذاتي . يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة انواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية . الأول عدم قابلية دالة الأنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، و أخيرا عدم قابلية عرض الأدخار للتجزئة و يعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية الأستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاة التوازن أكثر من الشروط اللآزمة عند التوازن(2).

.....

1/ د. عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان، المرجع السابق ص .97

2/ د.عبد العزيز عبد اللطيف الزيدان ،المرجع نفسه ص 144.

تاسعا / نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الأستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة . و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين و رانجر و أرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها علي الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية اثار هامة

عاشرا/ نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الأستثمارات في هذة الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الأقتصاد الوطني. وفقا لهيرشمان فان اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ،الا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب ان تستهدف السياسات الانمائية ما يلي :

1- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .

2- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها .

3. النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية علي حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المجلي، تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللأزمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام . أما المؤيديون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

4. نظرية ميردال يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكافأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم احباطها . و بنى ميردال نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الأقليمية في الأطار الدولي والقومي واستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما آثار الآنتشار و آثار العادم وقد عرف أثار العادم بانه كل التغيرات .

2/ نظرة الإسلام لنظريات التنمية : دخول المساهمات من منظور إسلامي لمعالجة قضايا العولمة

والتنمية بدأت متأخرة بعض الشيء لعوامل عديدة، ولكن ربما لارتباط المناظرة حول التنمية، والحداثة، والتبعية والتخلف والنمو، والإنماء أو التطور، بالفكر الغربي بصورة عامة، وبتطور المجتمعات الرأسمالية تحديداً من مرحلة إلى أخرى، وقد اختلطت هذه المفاهيم في الأدبيات المنطلقة من منظور إسلامي، وفي بدايتها بالتحديد اصطلاحات أخرى مثل التغريب، العلاقة بين الغرب المسيحي بصورة عامة، والشرق المسلم، حيث ارتبط الغرب بالقوة والعلم والتمدن، بينما ارتبط الشرق بالجمود والتخلف، ولعل هذا ما جعل المنظرين الإسلاميين ينظرون إلى الدراسات التي تتناول العولمة أو النخبة بصورة مبدئيه على أنها مجالات أو علوم قامت أساسا على النظر في أحوال أمم الشرق جملة، على نسق الاستشراق.

ولاعتبار أن هذه المجالات، والمقصود هنا «العولمة»، جاءت من الغرب لاحتواء الشرق، كان لا بد للمساهمات القائمة على منظور إسلامي أن تتجه إلى منحى المقارنة ثم النقد لهذه التوجهات من وجهة النظر المعرفية الإسلامية. ولذلك يمكن القول إن هذه المنهجية تستند أولا الى منهج نقدي، وثانيا على تحديد منطلق جديد يعتمد هنا على إسلامية المنطلق، ثم خصائص تلك الإسلامية، وثالثاً في نسق الأساس المعرفي لنظريات التنمية والحداثة، على اعتبار أنها انبثقت من مشروع حضاري غربي ـ ويتم ذلك كما يقول نصر عارف ـ عبر عرض المقولات الرئيسية لتلك النظريات، ومحاولة استكشاف نظرية إسلامية في هذا المجال.

وقد يرجع الفضل في البدايات النقدية للمنهج الغربي في إطار دراسات العولمة والحداثة، إلى المفكر الإيراني علي شريعتي، الذي دعا إلى العودة إلى الذات، وقال إن القضايا الاجتماعية لها ارتباط وثيق ورابطة مباشرة بالبيئة الاجتماعية والمكانية والرمانية لها، ومن ثم لن يكون مجديا البحث عن صحتها، بل الأجدى البحث عن صلاحيتها لبيئة اجتماعية مغايرة.

وإذا كان لشريعتي سبق الفضل في المبادرة بطرح البنود الأولى لما يمكن تسميته بمنهج إسلامي للعولمة، فإن هذا لا يعني إنكار المساهمات العديدة لمفكرين إسلاميين من امثال مالك بن نبي، ومنير شفيق، وعادل حسين، ومنى أبو الفضل، ورشدي فكار، وغيرهم. لكن المشكلة أن الجهد النظري الكبير الذي بذله كل من شريعتي، وبن نبى لم يتوج، حتى بعد أربعة عقود من كتاباتهم، بنظرية متكاملة للحداثة من منظور إسلامي. وما يمكن قوله إن الكتابات المتأخرة عملت بجد على نقد النظريات المسائدة أكثر مما عملت على وضع أسس جديدة، وإذا ما استثنينا كتابات، أو محاولات منى أبو الفضل الجادة لإيجاد

منهج متكامل، نجد أن معظم الكتابات المعاصرة هي أقرب إلى النقد السلبي منها إلى النقد المنهجي أو المعرفي.

وإذا ما أراد المعاصرون من الكتاب، وخاصة الشباب منهم، خوض غمار تأسيس نظرية محدثة للتنمية والحداثة من منظور إسلامي، فإنهم يعودون إلى ابن تيمية، وسيد قطب، أكثر من العودة إلى مالك بن نبي، وعلي شريعتي الأكثر تمكنا من فهم الظاهرة الاستعمارية ومن تشعباتها العديدة.

غير أنه يمكن القول، بقدر من الاطمئنان، ان هناك محاولات جادة لوضع أسس نظرية لمعضلة التخلف التي تواجه العالم الثالث ولا سيما الإسلامي منه. وتبدأ هذه المحاولات، كما قلنا، بنقد مرجعى للكتابات العربية في هذا الشأن، وعلى أساس أن هذه الكتابات تتجه إلى تقليد النظريات الأوروبية والنقل عنها. ويتم هذا التعميم، حيث عادة ما تقسم الكتابات العربية إلى تلك التي تتبنى المنهج الليبرالي السلوكي أو النموذج الاشتراكي، أو تلك التي تتبنى مدارس التبعية والتخلف. وقد يكون هذا النقد في معظمه غير دقيق، على اعتبار أن المفكرين الإسلاميين لم يقدموا، حتى الآن، الجهد النظري الضخم الذي يمكن من خلاله الحديث عن نظرية إسلامية في التنمية والحداثة. ولا يتم في هذا الصدد نقد تلك النظريات على أساس أنها تلفيقية ولا تمت للواقع «الإسلامي» بصلة، بل يتم نقد حتى تلك الجهود التي تحاول الانطلاق من أرضية إسلامية، بحجة محاولتها إحداث مصالحة غير ممكنة بين النظريات الأوروبية والقيم الإنسانية. وتوجه هذه الانتقادات إلى كتاب جادين في التوصل إلى صيغة، أمثال د.محمد أحمد خلف الله «الأسس القرآنية للتقدم»، د. جلال أمين «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية»، محمد عابد الجابري «نحن والتراث»، أنور عبد الملك.

ويتركز انتقاد المنظرين الإسلاميين لنظريات التنمية والحداثة على: قصور المناهج المستخدمة في دراسة قضايا التنمية، حيث تختصر أوجه القصور في الطبيعة الجامدة لهذه المناهج، وفي ميكانيكيتها، وفي تفتيت الظاهرة الاجتماعية، وافتقارها للتكامل المنهاجي. ومن الانفصال بين المقولات والموضوعات، وفي محدودية فهم الواقع السياسي للدول النامية(1).

.....

1/ د .محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ط3 1977-ص145

ويتركز الانتقاد الثاني: على تحول العلم على يد أبناء الدول غير الأوروبية إلى ممارسة ذهنية مجردة. أما الانتقاد الثالث فهو أكثرها للجدل، حيث هناك من يرى عدم شرعية تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومناهجهم.

ويخلص المنظرون الإسلاميون الى أن نظريات التنمية والحداثة والعولمة ليست وليدة المرحلة التاريخية المعاصرة، بل أن جذورها تمتد إلى تاريخ تطور العلوم الأوروبية، وإن جاءت الآن بتسميات جديدة. حيث أن معظم مقولات نظريات التنمية قد طرحت في علوم ونظريات مناهج أخرى، وأن التعامل الغربي مع الإسلام تأسيساً قد أخذ مراحل عدة، من الاستشراق إلى الأنثروبولوجيا إلى نظريات التنمية المعاصرة. فالاستشراق تعامل مع العقيدة، والانثروبولوجيا تعاملت مع التنظيم الاجتماعي للإسلام، ونظريات التنمية المعاصرة تعاملت مع النظم السياسية والاقتصادية وانتقالها. ويرون أن هذه النظريات تسقط الخبرة الأوروبية على واقع العالم غير الأوروبي، مستخدمة نسقا ثقافيا مرتكزا على الآتي: القضاء على النسق الثقافي التقليدي، تحقيق علمانية البناء الثقافي وبلورة الوعي الطبقي كأداة للتغيير.

وفي مقابل الجهد الفكري المبذول لنقد النظريات المعاصرة، فملامح النظرية المنطلقة من المنظور الإسلامي لازالت في عموميتها، ومفهوم «الاستخلاف» لم يؤصل تفصيلياً ومؤسساتياً بصورة يمكن الحديث عن أشياء واقعية كالمسائل التنظيمية، والمؤسسات التقنية. ويمكن القول هنا، إن الجانب النظري للبديل قد طرح بقوة، وهو جانب شرعي إلى حد بعيد، أي أن الشريعة الإسلامية شريعة شاملة لجميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع لا تخضع لتأثر الزمان أو المكان، أو اختلاف طبيعة الإنسان. وبالتالي فإن الاجتهاد الإسلامي في هذا الصدد يتعلق بالإطار أو الآلية.

ويبقى مفكرو الأمة أمام تحديات كبيرة، تتطلب جهدا في فهم ضرورة تقديم نماذج حضارية إسلامية قادرة على فهم طبيعة الظروف العصرية، وتعمل على اخراج العالم الاسلامي من مأزقة. وربما لنا أن نتساءل: كيف نفهم عالما كان تواقا للحداثة حينما درس العرب أرسطو واخترعوا علم الجبر، واسهموا في الحضارة الكونية، بأن يتحول الى حالة عداء مع الحضارة الغربية أو الكونية؟

الاندماج مع العالم الجديد يتطلب رؤية جديدة لمفاهيم قديمة فقدت فاعليتها في بناء جسور التواصل مع الثقافة العالمية. إن الجهد النظري نحو إطار إسلامي نظري وعملي يتحدد أيضا بتحديات خلق الإطار في ظل منافسة عالمية، وفي ظل تقدم غربي عقلاني رهيب، فهل يمكن أولاً التطور بشكل مستقل، وكيف؟ وهل تصمد البنية المؤسساتية «الإسلامية» لضغط التأثيرات العالمية؟ وما هي مساحة التفاعل

مع الثقافات الأخرى إذا أمكن إيجاد فتوى لها؟ وربما السؤال الأكثر تأثيراً وأهمية في مستقبلنا هو: هل يجوز شرعاً النقل عن غير المسلمين

يتساءل الدكتور على الطراح في مقالته عن الاسلام وتحديات العولمة: هل يجوز شرعا أن ننقل عن غير المسلمين, وماذا عن باب سد الذرائع, فأجيبه ببساطة شديدة: إذا ذهبنا لغير المسلمين , ورأينا نتائج أفكارهم على حياة شعوبهم, فنستطيع أخذ ماناراه مناسبا لنا منهم..وإذا ارتضينا التقوقع على أنفسنا ورضينا بمانحن عليه , فلن يتركوننا وسيأتون لديارنا ومعهم مالانرضاه ونحبه, وبالتالي من الافضل أن نركب العولمة من أوسع أبوابها..أما حكاية سد الذرائع, فلم يعد لدينا أسوار ولابوابات, فأرضنا فضاءا مفتوحا,لننسى سد الذرائع ,فلن نستطيع فعلها بعد الان ولنقبل على فتح الذرائع, ومالا يصمد من ترائنا فليذهب بلا رجعة, وإذا كان الشرع الذي لانتفق على تفاصيله,سيعرقل طموحنا في حياة أفضل ,فلا داعي لهيكفينا حدود الله .

الله خلقنا مختلفين لنتعارف ونتبادل المصالح تارة بالسلم وتارة بالقوة , فعلينا خوض غمار الحياة بخيرها وشرها, حتى يكون لدينا إنجاز بالدنيا ورصيد بالاخرة, وما يعترضنا في سنة التطور علينا تركه بلا تردد حتى لوسميناه شرعا.حرية الانسان وفاعلية عقله أهم من كل التنظيرات , شرط ألا يجنح بالاباحة صعودا نحو الانحلال وهبوطا نحو التزمت.

قواعد المجتمع الإنساني ونظرية الحكم في القرآن تعليق على مقال الدكتور علي الطراح بعنوان "الإسلام وتحديات العولمة" المنشور في جريدة الشرق الأوسط .

ابدأ تعليقي بشكر الأخ الدكتور علي الطراح على مقاله القيم وتحليله العميق للمشكلة التي يواجهها المسلمون هذه الأيام، وليس الإسلام. الجواب على تساؤلات الأخ الدكتور الطراح في آخر مقاله وغيرها من التساؤلات التي تواجهنا نحن المسلمين هذه الأيام، موجود في القرآن الكريم. إن مثلنا مع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كما قال أحد شعرائنا الأقدمين:كالعيش في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمولا لحلول لكل مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية موجودة أسسها وقواعدها في القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة.

أولاً: في ما يتعلق بالقواعد التي يقوم عليها المجتمع الإنساني مذكور في آية واحدة في سورة المزمل.يقول الله سبحانه وتعالى:"إنَّ ربَّك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، وطائفة من الذين معك، والله يقدِّر الليل والنهار، علم أن لَّن تحصوه، فتاب عليكم، فاقرأوا ما تيسر من القرآن. علم أن سيكون منكم مرضى، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله. فاقرأوا ما تيسر منه، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأقرضوا الله قرضًا حسنًا، وما تقدموا

لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم أجرا. واستغفروا الله، إنَّ الله غفور رحيم." (المزمل 20/73)نستدل من هذه الآية الكريمة، أن المجتمع الإسلامي يقوم على ثلاث دعائم.

1 ـ الدعامة الروحية، المتمثلة في "فاقرأوا ما تيسر منه، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأقرضوا الله قرضًا حسنًا".

2 ـ الدعامة الاقتصادية، المتمثلة في "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله". هؤلاء هم العمال والفلاحون وأرباب التجارة والصناعة وغيرها من المرافق الإنسانية.

3 ـ الدعامة العسكرية، المتمثلة في "وآخرون يقاتلون في سبيل الله". الجيش والجنود والقادة والمجاهدون في سبيل الله.

إن هذه الدعائم الثلاث تكوِّن مثلثًا من ثلاثة أضلاع، لا يتم المثلث إلا بتلاحم الأضلاع الثلاثة. بمعنى آخر، إن المجتمع الإنساني السليم لا يستطيع التخلي عن أية من هذه الدعائم الثلاث. وهكذا بنى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلَّم الدولة الإسلامية الأولى. إذ حال استقراره في المدينة، أنشأ سوقًا تجاريًا عالميًا للسيطرة على الاقتصاد في المدينة. كذلك انشأ قوة عسكرية ضاربة من المهاجرين والأنصار دافعتهن الدولة الإسلامية الفتية الناشئة وحمتها من اعتداءات قريش وغيرها من القبائل المعادية. أما عن إقام الصلاة والصوم والزكاة فحدث ولا حرج. إن القرآن الكريم والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حثَّا المسلمين بدون توقف عن ممارسة هذه العبادات بشكل منتظم لا يتوقف.

أما في ما يتعلق بنظرية الحكم والحاكم، فإن الله سبحانه وتعالى وضعها لنا في آية واحدة فقط، في (سورة ص)، وهي:"يا داود إنَّا جعلناك خليفة في الأرض، فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى، فيضلك عن سبيل الله. إنَّ الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب." (1)

هذا فيما يتعلق بالحاكم، أما فيما يتعلق بالقاعدة الشعبية ومسؤوليتها في الحكم، بيَّنها الله سبحانه وتعالى في سورة الشعراء، حيث قال وهو اصدق القائلين:"والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون، والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون."

"وأمرهم شورى بينهم" أساس النظام الشوروي البرلماني. وشاور الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وأكثر من مشاورتهم في أكثر الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي لم ينزل فيها وحي من السماء.

.....

(1) سورة (ص) الآية : 25 – 26 ، ص ، 454.

3/ نظرة ابن خلدون لنظريات للتنمية

أردنا أن نضع ابن خلدون بمقاربته العمرانية ضمن سلسلة من المقاربات التي سبقته أو لحقته حتى لا يتصور البعض مع من يتصورون أن ابن خلدون فلتة لا تقبل التكرار، ومصادفة لا يقاس عليها، أو هو نتوء ضمن إسهامات معرفية أو منهجية أو علمية متواضعة، فإن هذا مثلما يحمل ظلماً لابن خلدون فإنه يعبر من جانب آخر عن ظلم فادح للحضارة التي أنجبته، وتغذى من مرجعيتها ما شاء، فكانت مقدمته التي لا تدعي انفصالاً عن حضارته بل لبنة ضمن بنائها، وليس من غرضنا استعراض نصوص خلدونية في مقدمته، بل الغرض أن نشير إلى ما تميزت به مقاربته في التخطيط العمراني، والمفاتيح التي دلف من خلالها إلى الظاهرة العمرانية والتعرف على عناصرها وشبكة علاقاتها، والمستلزمات والمتطلبات التي يجب التسلح بها عند مقاربة العمران، ومن هنا فقد أشار ابن خلدون إلى:

- ضرورة الاعتبار بالتاريخ، فأسّس وأصَّلَ فكرة أن للظاهرة الاجتماعية والسياسية والعمرانية عمقاً تاريخيًا، وللظواهر التاريخية عمقًا حضاريًا عمرانيًا.

- ضرورة النظر إلى الظاهرة العمرانية ضمن امتداداتها، وعناصر شمولها، فلشئون العمران ما يعرض له، وفيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان (ظاهرة السلطة)، والكسب والمعاش والصنائع والعلوم (مجالات العمران)، وعمارة الحياة والأمة التي هي مقصد عالم عمران ابن خلدون (المقاصد العمرانية).

فقد شرح ابن خلدون "من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها، ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك".(1)وهى إشارات واضحة إلي التنبيه إلي علم الاجتماع العمراني والسياسي الذي يرى الظاهرة السياسية في جوف الظاهرة الاجتماعية والظاهرة التاريخية.

.....

1/ عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (القاهرة: الطبعة الأميرية، 1320هـ)، ص 3.

يكمل ذلك تصوره للعمران البشري والمقدمات المتعلقة به التي تتصل بالجغرافيا الطبيعية والبشرية، وأثر البيئة على أبدان البشر وأحوالهم وما ينشأ من العمران، وهو يصنف أنواع العمران من عمران بدوي، ونشأة الدول وتطورها وقوتها ثم ضعفها، والعمران الحضري، ونشأة الهياكل العظيمة، وبنائها وخراب الأمصار إذا تراجع عمرانها أو إذا انقرضت الدول القائمة فيها، والمعاش: وجوبه ووجوهه وأصنافه ومذاهبه، والعلوم التي هي من أهم مقدمات العمران وأصنافها، والتعليم وطرائقه وسائر وجوهه. وعكف ابن خلدون يتحرى شبكة العلاقات بين تلك المقدمات العمرانية محققاً أصول تحليله في ضوء عناصر الترتيب المقترن بنظرية المقاصد الكلية العامة من الضروري والحاجي والتحسيني، والأصلي والمكمل.(1)

1/ وفى هذا السياق ينتقل ابن خلدون إلي فكرة الأطوار متبعاً منهجاً سننياً، فالأطوار الحضارية محكومة بقوانينها وسننها؛ سنن تتعلق بالمظاهر العمرانية وتحويلها إلي عالم أفكار تتعلق بالقيم المتعلقة بها.

2/ يعالج ابن خلدون كذلك أسباب الانهيار والتي عدد بعضها، إلا أنه يؤكد على سنة ذهبية وناموس عمراني، هما في غالب الأحوال تعبير عن سنة تحذيرية "أن الترف مؤذن بخراب العمران" الترف أو الانغماس في التمدن هو من أسباب انهيار الحضارة.(2)

مفاتيح عمرانية خلدونية يمكن أن تولد رؤية للتنمية على شاكلتها، وتؤصل منهج تعامل وتناول للظاهرة العمرانية والإنمائية، وتحرك عناصر لفهم جوهر العلاقة بين الإسلام والتنمية.

لم يعد هناك خلاف اليوم على أن للتنمية وجوهاً متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وإذا كان التركيز قد تم في العقود الماضية على الجوانب الاقتصادية من التنمية، إلا أنه الإجماع اليوم بين العلماء والباحثين هو أن ذلك كان يمثل قصوراً شديداً في الرؤية، مما أدى إلى سلبيات متعددة في مجال الممارسة، كشف عنها عدم فعالية السياسات الاقتصادية، وتعثر عملية الارتقاء بأحوال البشر.

.....

1- عبد الرحمن بن خلدون : المرجع السابق ، ص .116 . 117.

2- عبد الرحمن بن خلدون :المرجع نفسه. ص- ص .133 - 134 .

ومن هنا ارتفع في الآونة الأخيرة شعار 'الحكم الرشيد' باعتباره سنداً رئيسياً للتنمية الشاملة. بعبارة أخرى بدون ديمقراطية حقيقية بكل مكوناتها، وبدون مشاركة سياسية فعالة في مجال تشخيص الأوضاع الراهنة، وبدون إسهام فعلي مجتمعي في عمليات صنع القرار التنموي، لن يقدر لجهود التنمية أن تؤتي ثمارها. ومن ناحية أخرى تنال قضية عدالة التوزيع اهتماماً بالغاً، على أساس أنه ليست هناك تنمية حقيقية بدون عدالة اجتماعية. وذلك لأن عمليات الاستقطاب الاجتماعي وتركز الثروة في أيدي قلة من أعضاء الطبقات العليا، وانتشار دوائر الفقر بين الطبقات الدنيا والوسطى، من شأنه أن يعوق مسار التنمية. ومن ناحية أخرى بدون دفع الوعي الاجتماعي للناس من خلال الارتقاء الثقافي بهم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، لن يجعل التنمية تؤتي ثمارها. تبني مفهوم متكامل للتنمية إذن ضرورة أولى

غير أن صياغة سياسات فعالة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبحت الآن هي التحدي الأساسي للدول وخصوصاً ونحن نعيش في عصر العولمة. العالم العربي الذي يحاول جاهداً تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، يجد نفسه في نفس الموقف الذي توجد فيه مختلف دول العالم، ونعني محاولات النخب السياسية والثقافية إلقاء نظرة نقدية على ما تم إنجازه في مجالات التنمية البشرية، ومحاولة رسم خطوط استراتيجية جديدة، وضعاً في الاعتبار المتغيرات الدولية والسياسية والاقتصادية الجديدة. والواقع أن القرن العشرين والذي انتهت سنواته أمام أبصارنا، يرحل بعد أحداث تاريخية تكاد تكون أبرز أحداث القرن، ونعني على وجه التحديد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، ونهاية عصر الحرب الباردة، وزوال النظام ثنائي القطبية، وبداية عهد القطبية الأحادية، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأميركية على مجمل المسرح العالمي، بحكم قوتها الاقتصادية، وتفوقها التكنولوجي، وتميزها العسكري.

ولو تأملنا هذا الحدث التاريخي الكبير، لأدركنا أن له انعكاسات ضخمة على اتجاهات التنمية في العالم. ذلك أن سقوط التجربة السوفيتية على وجه الخصوص، يعد إعلاناً مدوياً بفشل استراتيجيات التنمية التي قامت على أساس التخطيط المركزي الجامد، وتأييداً مباشراً للتنمية التي تقوم على أساس الاقتصاد الحر وحرية السوق.وكان من نتائج هذا الحدث أن أصبحت النظرية الاقتصادية الرأسمالية هي النظرية السائدة في العالم، مما دعا عديداً من دول العالم الثالث عموماً، والدول العربية خصوصاً، إلى أن تعيد النظر في توجهات التنمية، وأن تخفف من سلبيات التخطيط المركزي الجامد، وأن تفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام القطاع الخاص لكي يسهم بإيجابياته في مجال التنمية، وفي كل الميادين وبلا استثناء.

ويمكن القول إن هذه التحولات الكبرى التي أثرت في توجهات التنمية في مختلف بلاد العالم، قد ضاعف من آثارها تعمق موجات العولمة الاقتصادية، التي تريد فتح الأسواق بلا حدود، وتدفق الأموال والسلع والخدمات والمعلومات والأفكار والبشر بغير قيود. وربما كان إنشاء منظمة التجارة العالمية أبلغ رمز لهذا الاتجاه، والذي سيؤثر تأثيراً عميقاً على التنمية: اتجاهاتها ومردودها وآثارها الاجتماعية على كل الطبقات، وذلك في مختلف أنحاء العالم. في ضوء كل هذه التغيرات العالمية، تحاول دول عربية شتى صياغة استراتيجية شاملة للتنمية وهي على أبواب الانطلاق، بعد أن أنجزت بشكل أو بآخر مرحلة الإصلاح الاقتصادي. وهي في هذه المحاولة تستفيد من الخبرة التاريخية العربية في مجال التنمية التي استمرت نصف قرن على الأقل، بالإضافة إلى استفادتها من الخبرة العالمية .

في ضوء كل هذه الاعتبارات بادرت ميرفت تلاوي المدير التنفيذي لـ'الإسكوا' (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) إلى الدعوة لاجتماع رفيع المستوى لمجموعة مختارة من المفكرين والباحثين لمناقشة قضايا التنمية العربية ومشكلاتها، وذلك في بيروت في الفترة بين 24 و25 يناير المنصرم، وتكشف عن ذلك في كلمة افتتاحها لاجتماع الخبراء في بيروت والذي أشرنا إليه. وهذه الكلمة تثير التساؤلات الرئيسية التي تتعلق بالوضع الراهن للتنمية العربية، وتحاول من خلال مناقشات الندوة التماس الإجابات لها، في ضوء مهام ووظائف لجنة 'الإسكوا' التي تغطي نشاطاتها الدول العربية. وهي تنطلق من توجه الأمم المتحدة الذي يتمثل في نتائج القمة العالمية التي انعقدت عام ،2005 والتي كان موضوعها 'الأمن، التنمية، وحقوق الإنسان'. والأسئلة الأساسية التي طرحتها تتمثل فيما يلي: - إلى أين تتجه المنطقة العربية على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- ما هي أسباب عجز المنطقة العربية عن مواجهة التحديات التي تواجهها وقصورها عن الرد أواتخاذ القرار المناسب لمواجهة التحديات. وهل هو قصور مؤسسي أم تشريعي؟

- ما هو سبب عدم القدرة على العمل الجماعي في مواجهة التحديات وما المطلوب لمواجهة هذا الموقف؟

- كيف تستطيع لجنة 'الإسكوا' أن تموضع نفسها بشكل يسمح لها بمعالجة الصعوبات المستقبلية التي تنتظرها المنطقة؟

- هل يتطلب ذلك تغيير أولوياتها؟

ولم تقنع ميرفت تلاوي بإثارة هذه التساؤلات ولكنهاأشارت بدقة إلى مجموعة من الظواهر السلبية الراهنة، وأهمها تهديد الإرهاب وتصاعد الانقسامات الدينية والعرقية في المنطقة، وازدياد

التطرف وانتشار النزعات الأصولية السلبية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول، وداخل كل دولة على حدة، وأهم من ذلك كله عدم جهوزية المنطقة العربية للتحديات الاقتصادية المترتبة على العولمة، وعدم تناغمها مع التطور التكنولوجي في العالم.

وفي مجال التعليق على تلك التساؤلات المهمة قدمت مجموعة من الإجابات المبدئية والتي تحتاج كل واحدة منها إلى دراسة معمقة ، ونحن في مجال تغير المجتمع العالمي ننتقل من مجتمع الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر، ومصادر هذه المخاطر متعددة. وأخيراً نشهد في الوقت الراهن انهيار نظرية الأمن القومي التقليدية التي كانت تقوم على حراسة الحدود من مصادر التهديد المعروفة، بعد بروز موجات الإرهاب الجديد، الذي يستعين بوسائل الثورة الاتصالية الكبرى لكي يعبر الحدود ويقفز فوق الحواجز التقليدية ويضرب ضرباته في قلب عواصم العالم(1).

.....

1 - د. عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 165.

II. نماذج نظام التخطيط لدى بعض البلدان

1 / نموذج التخطيط السوفيتي:

حاول الاقتصاديون السوفيت في نهاية العشرينيات من القرن السابق وفي ظل فورة الأفكار البلشفية الأولى أن يصنعوا خططاً لتنمية المجتمع تتبع هذه المؤشرات الاشتراكية. ولقد رأى المخططون أن السبيل لتقدم المجتمع السوفيتي هو التركيز على الصناعة والصناعة الثقيلة بالذات. وتضمنت الخطة الخمسية الأولى التي دشنت في أكتوبر 1928 أهدافاً طموحة ومنها زيادة رأس المال في الصناعة بنسبة 100%. ولم تكن لهذه الأهداف أن تتحقق دون زيادة الأعباء على الريف واستخدام فوائضه لتمويل الصناعة،لقد فشلت جهود استنزاف فائض القطاع الزراعي بصورة طوعية، وتلي ذلك برنامج عنيف لتصفية الملكية الفردية في الزراعة والقضاء على طبقة الملاك الزراعيين. ونتج عن ذلك انتشار المجاعة في الريف وملايين من الضحايا(1).

وبدء في هذا الوقت تطوير جداول المدخلات والمخرجات التي تهدف إلى إظهار علاقات الترابط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة ولقد نجح برنامج التصنيع السريع، بالرغم من تكلفته الإنسانية والمادية الهائلة، في أحداث نقله في هيكل الاقتصاد السوفيتي.

وفي عام 1960 وصل متوسط دخل الفرد في الاتحاد السوفيتي إلى حوالي 40% من مستواه في الولايات المتحدة. ([2]). واستطاع أن يحقق في بعض القطاعات مثل التعليم وبحوث الفضاء مستوى أرقى من ذلك في الولايات المتحدة. مع ذلك لم يحقق الاقتصاد السوفيتي نفس معدلات النمو النشطة التي بدأت تظهر في أوربا الغربية واليابان. حيث بلغ معدل نمو اقتصاد أوروبا الغربية 3.2% سنوياً في الفترة 1955 – 1962 بالمقارنة بنسبة 2.8% في الاتحاد السوفيتي. وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا تحققت معدلات أكبر بكثير 4.1%، 4.6%، 4.7% سنوياً على التوالي. أما في اليابان فقد فاقت معدلات النمو السنوي 10% (3).

وبالرغم من نجاح الاقتصاد السوفيتي في أن يحقق نمواً مادياً كبيراً وأن يبني صناعة ثقيلة جعلته منافساً للقطب الأول في العالم، الولايات المتحدة، إلا أنه بدأ يعاني في الستينيات والسبعينيات من مشاكل عنيفة في الكفاءة الاقتصادية.

1- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialPlan/sec01.doc_cvt.htm

2 – http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialPlan/sec01.doc_cvt.htm

3 – http : Arabic / contemporary / economy / 2001 / 1 article 2 . www.islamonline.net

وظهر أن موارده الضخمة لا تكفي بذاتها لتحقيق الرفاهة اللازمة لمواطنيه. وتأكد أن الاقتصادات الغربية قادرة على تحقيق معدلات نمو أكبر لاهتمامها بكفاءة نظام الإنتاج واعتمادها على التطور التكنولوجي والابتكار.

2 / نموذج التخطيط في فرنسا: كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة في أوربا الغربية التي أخذت بمبدأ التخطيط كوسيلة لتحقيق إعادة التعمير والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية. وبدأ التخطيط بعد الحرب مباشرة تحت إشراف مونيه "Monet" الذي اقترح على الجنرال ديجول خطة لتحديث فرنسا وزيادة الاستثمار. وتم في يناير 1946 تكون اللجنة العامة للتخطيط (CNP) برئاسة مونيه. ولقد تضمن برنامج التخطيط الفرنسي سيطرة الدولة على الكثير من المرافق الأساسية للبنوك والصناعات. مع ذلك ومع إعادة تأهيل الاقتصاد بعد الحرب بدأت الدولة تتراجع تدريجياً عن التدخل في الشئون الاقتصادية مع إعطاء دوراً متزايداً للبنوك والشركات الخاصة

3 / نموذج التخطيط في الهند: كانت الهند في مقدمة بلدان العالم الثالث المتخلف التي أخذت بمبدأ التخطيط[3]. ولقد أنشأت هيئة التخطيط في مارس 1950 بغرض تقييم الموارد المتاحة وبحث إمكانية زيادتها وتشكيل الخطط التي تكفل أكفأ وسيلة لاستخدام هذه الموارد في تحقيق أولويات محددة. ولقد تضمنت الأهداف طويلة الأجل للتخطيط في الهند تحويل المجتمع إلى "نمط اشتراكي" بما في ذلك تسريع سيطرة القطاع العام والتأميم، والقيام بالإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الدخل.

والغريب أن الخطة الخمسية الأولى وضعت أهدافاً متواضعة، وذلك لاعترافها بقلة موارد الهند في ذلك الوقت وانخفاض معدلات الادخار التي لم تزد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي (كما هو الحال، الكثير من الدول الأفريقية اليوم). وبالطبع كانت فرص زيادة تدفق رأس المال الأجنبي محدودة لأن دول أوربا الغربية كانت مازالت تعاني من آثار الدمار الناتج عن الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى عدم جاذبية الهند بسبب سياستها الاشتراكية. وعلى ذلك هدفت الخطة الأولى (1951 – 1955) إلى زيادة الدخل القومي في خمس سنوات بنسبة 12.5% فقط وهو معدل يزيد قليلاً عن معدل زيادة السكان في تلك الفترة.

ومن حسن الطالع أن حققت الخطة الأولى أهدافها وزيادة، حيث زاد الدخل القومي بنسبة 17.5% وزاد ناتج الزراعة والصناعة بنسبة 21% و 41% على التوالي.

وحيث أصبح المخططون الهنود أكثر طموحاً، تضمنت الخطة الثانية هدف زيادة الدخل بنسبة 25% في خمس سنوات (1956/55 – 1961/60)، مع التركيز على التصنيع السريع وتوفير المزيد من

---

www.islamonline.ne/ Arabic / contemporary / economy / 2001 / 1 article 2t 1 – http :.

فرص العمل هذا مع السعي إلى تخفيض عدم عدالة توزيع الدخل.ومن الملاحظ أن خطة التنمية الخمسية الأولى في مصر بدأت بأهداف أكثر طموحاً من الهند، حيث سعت إلى مضاعفة الدخل القومي في فترة عشر سنوات يتحقق منها 40% في الخطة الخمسية الأولى 1961 – 1965. (حوالي 6% سنوياً).

وبالرغم من هذه الأهداف الطموحة فقد تعرضت تجربة التخطيط في الهند لكبوات ظاهرة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وفشل النظام التخطيطي في تخفيض البطالة وتخفيف حدة الفقر مع زيادة التباين بين الطبقات.

ويرجع هذا الإخفاق إلى الطموح غير الواقعي لأهداف الخطة أحياناً والانغماس في بعض المشروعات ذات العائد الاقتصادي الضعيف مثل برامج التصنيع الثقيل وبرنامج التسليح النووي، إلى جانب تعطل التنمية الاقتصادية بسبب المواجهات العسكرية مع باكستان. هذا إلى جانب جمود العلاقات الاجتماعية وانتشار الفساد الناتج عن تضامن البيروقراطية مع أصحاب المصالح. وعدم قدرة جهاز التخطيط على فرض سلطاته على الجهات التنفيذي.

كما أظهرت التجربة الفعلية أن المزايا النظرية الباهرة لنظام التخطيط كانت مغرقة في الخيال حيث أن آليات النظام الاشتراكي افتقدت الكثير من المرونة والدوافع الكفيلة بتحقيق الكفاءة الاقتصادية. صحيح أن البطالة السافرة لم تكن معروفة في الاقتصاد السوفيتي وقرينة في أوربا الشرقية، إلا أن صوراً أخرى من عدم الكفاءة في استخدام العمل والموارد ظهرت. ومن ذلك تكدس العمالة وانخفاض الإنتاجية في قطاعات عريضة وكذلك أدى غياب جهاز الثمن التنافسي إلى الوصول إلى قرارات اقتصادية غير سليمة، فيتم إنتاج سلع قد لا يحتاجها المستهلكون، ويقل إنتاج أخرى عليها طلب كبير. كذلك فشل نظام المزارع الجماعية في ضمان الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب في دولة شاسعة مثل الاتحاد السوفيتي.

وبالرغم من نجاح الاتحاد السوفيتي في تحقيق تفوق مبكر في مجالات الفضاء وبعض الأنشطة العملية إلا أن هذا التفوق لم يشمل باقي قطاعات المجتمع مما أدى في النهاية إلى تراجع معدلات أدائه عن ذلك المحقق في العالم الغربي.

وفي الدول النامية التي اتبعت النموذج الاشتراكي ظهر تدني مستوى الأداء في قطاع الأعمال العام في انخفاض الكفاءة الإنتاجية وردائه السلع ونقص العرض عن الاحتياجات. كذلك عانت الكثير من الصناعات من تزايد الخسائر واعتمادها على الائتمان لتغطية خسائرها مما أدى إلى حلقة مفرغة من

الخسائر والاقتراض* ولا تنعكس الخسائر فقط في القطاع العام بل أن أداء القطاع الخاص يتأثر أيضاً حيث أن منافسة المشروعات العامة له منافسة غير متكافئة تخل بتوازن الأسواق. مرة أخرى يعبر ابن خلدون في مقدمته تعبيراً متميزاً عن هذه الفكرة فيقول إن فساد الدول ينشأ من انشغال السلطان بالتجارة" ذلك أن السلطان يشتري احتياجاته بأيسر ثمن ولا يجد من يناقشه في شرائها، فلا يكاد أحد من الفلاحين والتجار يحصل على غرضه. وعندما يبيع بضاعته يبيعها أيضاً بتكلفتها (غير الحقيقية) ولا يجد التجار من يشترون منهم، فتكسد بضاعتهم ويخسرون رؤوس أموالهم.

ويقترح ابن خلدون على السلطان أن يحصل على احتياجاته من الجباية بدلاً من الانشغال بالتجارة والأعمال. ذلك أن "الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها إتلاف أموالهم.." (المرجع السابق ذكره، الفصل الثالث من الكتاب الأول فقرة 41).

كذلك هوجم التخطيط المركزي على أساس أن الأجهزة العامة قلما يتاح لها نفس المعلومات الخاصة بالأسواق التي تتوفر للأفراد أو المنتجين. وبالرغم من القدرات الهائلة التي توفرها أجهزة الكمبيوتر الحديثة، والجهد الذي بذل في دراسات التوافق Cybernetics إلا أن المشكلة كما أظهرت الكثير من المواقف الفعلية تكمن ليس في توفر المعلومات بل أيضاً على القدرة على تحليل هذه البيانات والتفاعل على دلالاتها والتحرك المرن نحو الاستفادة بالفرص التي تتيحها الأسواق. وتضيف المدرسة النمساوية وبالذات كتابات هايك، وفون ميزس Hayek and Von Mises أن نجاح نظام السوق في توزيع الناتج يرجع إلى كفاءة اتخاذ القرار في أسواق السلع. ذلك أن كل مستهلك يحتاج إلى معرفة أذواقه والأسعار المختلفة ليحدد خياراته أو "دالة الطلب". وبالمقابل فإن المنتجين يحتاجون لمعرفة طرق الإنتاج وهيكل أسعار مدخلات الإنتاج حتى يحدد السعر ويتم توازن الأسواق. فلا يخرج أحد خالي الوفاض إذا كان مستعداً لدفع ثمن السلعة الذي يحدده السوق ولا تبور بضاعة إذا كان المنتج مستعداً أيضاً لأن يقبل السعر الذي يحدده السوق للكمية المباعة كل هذا بالطبع بافتراض سيادة المنافسة في السوق وإتاحة المعلومات لكافة المتعاملين..

---

* وانتقضت الأحوال، واذعر الناس في الآفاق.. فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصار، المرجع السابق ذكره، الفصل الثالث من الكتاب الأول الفقرة 44 (فصل في إن الظلم مؤذن بخراب العمران).وانتقضت الأحوال، واذعر الناس في الآفاق.. فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصار، المرجع السابق ذكره، الفصل الثالث من الكتاب الأول الفقرة 44 (فصل في إن الظلم مؤذن بخراب العمران).

الفصل الرابع

الجماعات المحلية في الجزائر

I. الإدارة المحلية في النظام الجزائري

1/ التقسيمات الإدارية في الجزائر

2/ الولاية والبلدية كإدارة محلية في النظام الجزائري

3/ ماهية العمل البلدي وعلاقته بالتخطيط للتنمية المحلية

II. نظرة القانون الجزائري للجماعات المحلية

1/ مالية الإدارة المحلية الجزائرية

2/ آفاق التنمية المحلية في الجزائر

V.الإدارة المحلية في النظام الجزائري

إن الجزائر و منذ عدة سنوات مضت حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سوا ء على المستوي المحلي والوطني و يتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – الولاية و البلدية – عبر الإصلاحات المستمرة و ذلك في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول الى اقتصاد السوق وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي (1).

ولهذا ارتأينا التعرض الى جانب الإصلاحات المالية التي شهدتها الجماعات المحلية و التعرف على الآفاق و التطلعات التنموية على مستوى المحليات، و لكن قبل التطرق لهذه الإصلاحات نتطرق أولا الى نظام الجماعات المحلية في الجزائر ، بازدياد وظائف و مهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية الى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية و البلدية أو مايطلق عليه بالجماعات المحلية(2)

يرى أحد الباحثين المهتمين بشؤون الإدارة المحلية ويقول انه من الصعب وضع تعريف عام وشامل لنظام الإدارة المحلية لأن هناك عدة اتجاهات رئيسة ومنها (3) .

-تعريف الإدارة حسب وظائفها ،-تعريف الإدارة حسب أهدافها ،- الاتجاه الثالث يتعلق بجوهر الحكم المحلي وموقعه و هيئتة (هيكل الجهاز الإداري الذي يتكون من المجالس المحلية)، وهو الاتجاه المقبول ، وعليه فإن الإدارة المحلية هي المناطق المحددة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية (4).

.....

1- في بحثنا نستعمل المصطلح الإدارة المحلية و الجماعات المحلية بنفس المفهوم أي (الولاية , البلدية) .

2- أنظر الأمر رقم 67 -24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدية في مقدمته .

3- د.عبد الرزاق الشيخلي : الإدارة المحلية , دار المسيرة للنشر , عمان 2001 , ص 17

4- د.عبد الرزاق المرجع نفسه ، ص 20

1 / التقسيمات الإدارية في الجزائر: لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال و إلى المرحلة الراهنة أهمّ تقسيمين للمجال الجزائري ، إذ كان لهما أثرا واضحا على المسار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للقطر الجزائري و هما :

* التقسيم الإداري سنة 1974: أعطى هذا التقسيم الصادر بمقتضى أمر 02 جويلية 1974 31 ولاية ، كبديل للتنظيم السابق (12 محافظة) ، و704 بلدية و160 دائرة . حيث كان يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد التوازن الإقليمي(1) ، والتقليل من حدّة الفوارق بين بلديات الوطن و ذلك بتوسيع و تكثيف الأنشطة الاقتصادية بإعطاء الولاية صلاحيات لتنمية مجالها في إطار حدودها الإدارية.

و كان الهدف النظري من هذا التقسيم هو خلق بلديات متجانسة بحصرها في حدود ولايات تتمتّع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع التطبيقي أظهر عيوبا حالت دون ذلك.

* التقسيم الإداري سنة 1984:جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون 84 - 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية ،) و 1541 بلدية ، و 742 دائرة.

وكان هذا التقسيم الجديد نتيجة كثافة الشبكة العمرانية ونموّها السريع حيث ارتفع عدد المدن بكثرة لهذا أضيفت 837 بلدية جديدة للقضاء على المنافسة المجالية، و تنمية مدن مهمّشة ، إنما التناقضات التي ظهرت في هذا التنظيم الإداري للمجال الوطني تمثّلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية ، حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية و هي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير، و العكس مدن كبيرة وظيفتها على مجال إداري صغير(2).

أ / إشكالية الفوارق بين البلديات: إن سياسة التوازن الإقليمي في الجزائركانت دائما تسعى إلى تطوير أقاليم البلاد وفقا لما تقتضيه التنمية في كل بلدية وذلك عن طريق الإسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا تتوفّر بالضرورة على أحسن ظروف ملائمة للتنمية . وتؤدّي بهذا إلى توظيف استثمارات متوالية في مجال المنشآت العمرانية الأساسية والأمر هنا يتعلق بالقضاء في أكثر جهات الوطن تخلّفا على جيوب الرّكود و إقامة القواعد اللازمة لتطوير نشط يستمدّ طاقته من ذاته . و من أجل هذا تولّي سياسة التوازن الإقليمي أهمية خاصّة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة و ذلك بفضل إنشاء المستشفيات و توسيع المرافق الصحية ، و بناء المساكن و المدارس و شقّ الطرق ، و تعميم الكهرباء، و مضاعفة الربط الهاتفي و تنمية وسائل الاتصال و تقريب الإدارة من السكان.

.....

2- أنظر الأمر رقم 67 -24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدية في مقدمته .
3- د.عبد الرزاق الشيخلي : المرجع السابق , ص 19

ب/ الوظيفة الإدارية البلدية : و تقوم في هذا الميدان بوظيفتين هما المحافظة على النظام العام المحلّي في إطار الحدود الإدارية للبلدية . أمّا اختصاصات الشرطة المتعلقة بحفظ النظام من حيث مظاهره السياسية فإنها من اختصاص وزارة الداخلية.

و سلطات البوليس للبلدية، تمارسها بواسطة شرطة معينة و موضوعة تحت تصرف الهيئة التنفيذية البلدية برئاسة المجلس الشعبي البلدي.

والبلدية بهذه السلطة ، تحقق خدمة المجتمع المحلي في الميدان الإداري – بطريقة محلية و تحمي هذا المجتمع أيضا بسلطات محلية في ميدان النظام العام.

ج/ تطوير تنسيق المرافق العامة : تقوم بمهمة تطوير وتنسيق المرافق العامة (مثل بناء الطرق والشوارع وإنشاء مصانع ومساكن وتشييد المباني والمدارس وأعمال الري والتجهيزات الفلاحية بموارد الطاقة ... إلخ) وذلك في حدود الموارد والإمكانيات المالية التي تضعها الدولة تحت تصرفها وبمساعدة مختلف الإدارات المختصة التابعة للدولة ، والمكلفة أيضا بالمراقبة التقنية للعمليات وذلك لإعداد المشاريع وتنفيذ الأشغال.

مع ملاحظـة أن وسـائل الإنجاز المستعملة في المجال البلدي يجب أن يبقى اغلبها تحت إدارات الدولة -مؤقتا- منعا من أضعاف مصالح الدولة في وقت ما تزال فيه البلديات عاجزة عن سد حاجياتها بنفسها وعلى أحسن وجه .

وبهذا تتمكن البلدية من إشباع حاجيات المجتمع المحلي في جميع ميادين الأشغال العمومية بطريقة تتماشى مع الواقع المحلي وحاجياته ، وبالتالي تساهم البلدية في تنمية المجتمع الجزائري في ميدان العمران و التعمير.

وبالإضافة لمهمتها في المبادرة ، فإنها بذلك تخدم الدولة في ميادان الاقتصاد عنها كما أنها تخدم الدولة أيضا في ميدان التخطيط وتنفيذه ، و تنشيطه وتقيمه و ملاءمته مع الواقع المحلي،ويمكن تفصيل هذه الوظائف التخطيطية للبلديات في الميادين الاجتماعية كما يلي:

د/ دور البلدية في الميادين الاجتماعية : أن البلدية كهيئة لا مركزية تحقق خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميادين الاجتماعية والثقافية للذين هم حقل خصب للنشاط المحلى التلقائي المباشر.

وفي هذا الميدان تحول المجالس البلدية جميع السلطات الممكنة حتى تصبح البلديات المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي.

* فبالنسبة لدور البلدية الاجتماعي :

- تنظم البلدية الخدمة الاجتماعية (كالمساعدة للمحتاجين ، وتنظيم دور تربية الأطفال ورياض الأطفال ، وإعادة العاطلين ومسائل الصحة وحفظها).

- تقوم البلديات بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية ، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجة المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتحقق و توجه تنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة للدولة.

- على البلدية أن تكون الإطار الاجتماعي لتكوين الفرد وازدهاره.

- ومهمة التكوين الأساسي للفرد – تقع على عاتق البلدية – من حيث نشر الثقافة ، والتعليم ومحو الأمية ، وتنظيم التكوين المهني لفائدة المستخدمين العاملين في المصالح البلدية وفي المصانع والمزارع .

- وعليها أيضا مهمة ازدهار الأفراد – بتأسيسها مراكز الشباب وتجهيزها بالملاعب الرياضية وإنشاء المكاتب وقاعات المطالعة بها وإيجاد الوسائل الثقافية والترفيهية للشباب لشغل فراغه في النافع المفيد وبذلك تنجح البلدية في دورها إزاء الشبيبة .

* دور البلدية في الميدان الفني:تقوم البلدية بدور هام جدا في هذا الميدان إذ أن الجوانب الفنية والسينما خاصة أداة ممتازة لتنوير الفكر الفرد ولذا فعلى البلديات تسيير شؤونها والقيام بالمهمة الثقافية ذات الصالح العام.

وقد سلمت الحكومة في هذا الميدان للبلدية مهمة تسيير جميع المؤسسات والمرافق المتعلقة بالثقافة الوطنية، ومنحتها حق الاستمتاع بمدخولها فأصبحت البلدية هي التي تتولى تسيير المصالح كالمسارح والملاعب، كما قررت الحكومة أخيرا أن تسند إلى البلديات مهمة استغلال قاعات السينما التي كانت موضوعة من قبل تحت تصرف المركز الوطني للسينما.

إن النشاط الاجتماعي والثقافي للبلديات يجب أن تنميه وتشرف عليه الدولة بمجهودها لأن المبدأ هو أن البلديات هي التي تفي بالحاجات الضرورية ، بينما تضمن الدولة الواجبات الأخرى في الميادين الاجتماعية والثقافية.

والملاحظ أن التقدم الاجتماعي متوقف على نمو الإنتاج وازدهاره في الميدان الاقتصادي غير أن البلديات لا تتمتع كلها بالوسائل الكافية، ولهذا تم إنشاء صندوق التضامن الوطني لتحقيق التوازن بين البلديات الغنية والبلديات الفقيرة.

* دور البلدية في النظافة والأمن والوقاية المدنية :إن رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته رئيسا كذلك للهيئة المحلية يملك سلطة الشرطة المتعلقة بحفظ الأمن والنظام العالم في الشوارع والأسواق وغيرها

من الأماكن العمومية لأن البلدية مطالبة بالسهر على تسهيل تنقلات الأشخاص والأموال في شوارعها وعلى حفظ أمن مواطنيها وزائريها.

ولكي يتسنى لها القيام بهذه المهام فإنها تملك سلطة الشرطة البلدية ، وحتى سلطة شرطة الدولة عند الضرورة ، واللامركزية التي تطبق في هذا الميدان تدل على الاهتمام الدائم بوضع أوسع سلطة بين أيدي المجلس الشعبي البلدي لأن المشاكل المطروحة عليه تهم الإدارة المحلية.

وفي الميدان الصحي تتولى البلدية تسيير الوحدات الصغيرة والمتوسطة من المستشفيات والعيادات العمومية وبعض الصيدليات.

وبما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتقلد مهام السلطة المتعلقة بالشرطة فإنه من المنطقي أن تكون له اليد العليا فيما يتعلق بإدارة هيئة رجال المطافئ ومراقبتها وحتى إنشائها كما أنه هو المسؤول عن وسائل الإسعاف التي تملكها مصالح الوقاية العامة في حالة ما إذا حدثت كارثة في مجال البلدية.

وفي هذا الميدان يحصل على المساعدات التقنية لدى سلطات الولاية ويكون له الحق في الأرباح التي تدرها عليها الوحدات الاقتصادية التي تسيرها بنفسها.

وكذلك نصيب البلدية في أرباح المؤسسات والمجموعات الزراعية والصناعية كما أن له أن يعقد قروضا بضمان صناديق الائتمان والضمان.

وأخيرا سلكت الدولة تجربة البرامج الخاصة بالبلديات الفقيرة وتمكينها من اللحاق بالبلديات الغنية، وذلك بتخصيص مبالغ إضافية زيادة على البرامج العادية ، لتحقيق التوازن داخل الدائرة ذاتها ثم داخل الولاية و منها إلى مجموعة الوطن(1).

.....

1/ د . عبد الرزاق الشيخلي : المرجع السابق , ص 19

2/ الولاية والبلدية كإدارة محلية في النظام الجزائري:

أ/ الــولايــة: تنشاالولاية بقانون ويحدد اسم الولاية ومركزها الإداري ، و التعديل في حدودها التقليمية يتم بموجب مرسوم يصدر بناء على تقريروزير الداخلية وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي،ويمر إنشاء الولاية بثلاث مراحل هي :

مرحلة التقرير: يتم فيها اتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية.

مرحلة التحضير :يتم فيها تحضير كل الوسائل المادية و البشرية لتنفيذ قانون إنشاء الولاية.

مرحلة التنفيــذ: و هي المرحلة العملية حيث تدخل في حيز التنفيذ و التطبيق. إن عملية التنفيذ تتصف بالاستمرارية لذا يجب أن تكون هناك متابعة و رقابة مستمرة لوسائل التنفيذ لكي يتم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الولاية.

تعمل الولاية علي تحقيق التنسيق و التعاون بين وظائف و اختصاصات البلديات و بين مهام السلطة المركزية في الدولة و تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية المصلحة العامة في الدولة.

بعد التعرف على الولاية كإدارة لامركزية نتطرق الى البلدية باعتبارها هيئة ممثلة للدولة على المستوى القاعدي.

ب/ البلـــدية: تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لهل وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت و في أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة و الرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة الى مهمتها في مجال المبادرة و التنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في مجال الاقتصاد وأيضا في مجال التنفيذ و التخطيط(1).

إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية ،حيث منحت لهل كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية و البشرية و نركز على الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية .

تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز و تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة .

---

(1) د.عمار عوابدي:دروس في القانون الإداري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1990،ص168.

ج/ الإدارة المحلية

من المسلمات أن نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا بالقضاء ولكن عمله ينحصر في مجال الوظيفة التنفيذية فيما يتعلق بالمرافق ذات الطابع المحلي دون غيرها [1]، وعلى إثر ذلك فإن استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة[2] من طرف السكان المحليين التابعين لإقليم البلدية أو الولاية ، وهناك جماعتان محليتان فقط هما البلدية والولاية .

"البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون،ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية [3]

أما الولاية فهي" جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية وتنشأ بقانون" [4] .

" يجدر بنا أن نعرف الإدارة المحلية التي هي عبارة عن نظام ومجموعة من العناصر تؤثر وتتأثر فيما " بينها،وتكون في محيط معين وتقوم بنشاط معين ولها هيكل يتطور عبر الزمن وله أهداف محددة حيث ' أن التكامل بين عناصر النظام تمكن من الكشف على جميع الاختلالات والانحرافات وإعادة لتصحيح الخلل بما يسمى بالتغذية العكسية Feed - back النظر ، ولهذا النظام فروع فهناك النظام الفرعي لتسيير الموارد البشرية والنظام الفرعي لاتخاذ القرارات إلى جانب النظام الفرعي المالي[5]

ولا تتحقق الإدارة المحلية مبتغاها إلا من خلال نجاح هيكلها التمويلي المحلي والذي و الذي يعمق فلسفة هذا النظام ، ولن تحقق التنمية المحلية بالصورة المطلوبة إلا إذا توافر هيكل للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية وتقل فيه إعانة الدولة إلى أقل درجة ممكنة [6] .

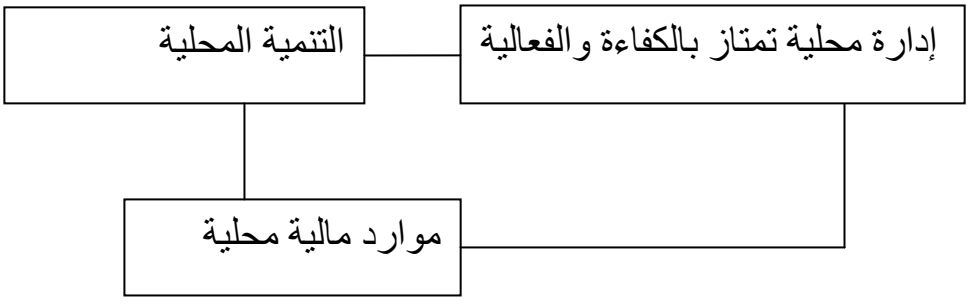

.....

1- مصطفى الجندي : الإدارة المحلية و إستراتيجيتها , منشأة المعارض الإسكندرية 1987 , ص 18.
2- د/ شيهوب مسعود : أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها , ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986 ص 4 .
3- قانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .
4- قانون رقم 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية .
5- L. Boyer ,M. poirée , Eliesalin : prècis d'organisation et le gestion De la production, ed . d'organisation . paris1982 . p63
6. د/ عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001,ص 12 .

د/ التنمية المحليةDEVELOPMENT LOCAL

ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو إلى غاية السبعينات ، لكن كشفت الحقيقة أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم إلى الجانب الثقافي ... الخ .

مفهوم التمويل المحلي للبلديات : من الأهمية بمكان وضع مشاكل التمويل في أول العقبات التي تقابل الإدارة المحلية في كافة مراحلها من بداية نشأتها إلى الآن, ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق اكبر معدلات للتنمية عبر الزمن , وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة .[1]

من خلال التعريف تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية هذا من جهة ,وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة استقلالية الإدارة المحلية من جهة ثانية , إذن التمويل المحلي الذاتي قد تقاس به درجة الاستقلالية المالية , وعلى ضوء ذلك تقسم مصادر التمويل المحلي إلى:

موارد مالية ذاتية نذكر منها[2]:♣

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مدا خيل الجباية والرسوم) .
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مدا خيل الممتلكات) .
- الإعانات والقروض .

موارد مالية خارجية (تمويل خارجي) :♣

- إعانات الدولة .
- القروض المحلية
- موارد أخرى .

.....

1- لمزيد من المعلومات أنظر عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق ص 13

2- د.عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 13

تشير الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNESأن إيرادات الأملاك والممتلكات لا تتجاوز 8 من المجموع العام لإيرادات تسيير البلدية ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي [1].

الجدول رقم (43) تطور إيرادات التسيير الوحدة:مليون دينار

طبيعة الإيرادات	1995	1996	1997	1998	1999
إيرادات مخصصة مباشرة وأخرى عبر ص م ج م	50.210	49.717	52.500	51.415	57.683
إيرادات الأملاك والممتلكات (1)	2.698	2.567	3.200	4.139	4.042
مجموع إيرادات التسيير للبلديات(2)	52.908	52.284	55.700	55.554	61.725
% (1) إلى(2)	5.10	4.90	5.75	7.45	6.55

Source : CNES,Commission Finances locales 18éme session, juillet 2001

نلاحظ من الجدول أن إيرادات الأملاك والممتلكات في تطور لكن بتطور بطيء , ويرجع ذلك من خلال حث السلطات العمومية على إعادة واسترجاع وصيانة هذه الممتلكات وتثمينها ، لكن لابد من الاستمرارية في التثمين وتسيير هذه الممتلكات بصفة عقلانية ،ومن هذه الأملاك المنتجة للدخل على مستوي البلديات نذكر: المحلات التجارية والمهنية, السكنات ,الأسواق, المسا بح البلدية ...

مميزات التمويل المحلي :

يتضح وان التمويل المحلي له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية وهذا في حالة توافر الموارد المطلوبة ، ولكن مع تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة من جهة واختلاف المشروعات من جهة أخرى،ومن أهم الموارد المالية الذاتية للمحليات مود الضرائب إذ أن الإصلاح الضريبي لسنة 1991 لم يأتي إلا لسوء التقدير والتعقيدات المختلفة ولذلك فان اتجاهات الإصلاح ركزت على أهداف تقنية وأخرى اقتصادية ومالية واجتماعية [2]، ففي هذا السياق يمكن ا أن نقول ماهي الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي من خلال تمييزها عن غيرها ، ومن أهم هذه الشروط [3].

.....

1- د.عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 23

2- ذكرها القانون البلدي رقم (90-08)

3- Conseil national économique et social,commission "finances locales "projet d'étude 18éme session juillet 2001 .

- محلية المورد: أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية .
- ذاتية المورد : من حيث استقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة .
- سهولة تسيير المورد : بتقديره وكيفية تحصيله ،وتكلفة تحصيله...

لا يعني إطلاقا التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للاستقلال الإداري للمجالس المحلية ، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك ، فتبقى إعانات الدولة لكن بنسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب الآتية :

رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها.

التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة ، وهو معيار يقضي في التفاوت على مستوى تقديم الخدمات .

القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة .

من خلال ما سبق نجد أن الإدارة المحلية تعاني مشاكل كثيرة وعلى وجه الخصوص التمويل المحلي ويدخل ذلك فيما يسمى بمالية الإدارة المحلية .

3/ ماهية العمل البلدي وعلاقته بالتخطيط للتنمية المحلية:

البلدية هي ركن أساسي في تنمية المجتمع المحلي، وفي تطوير وضعه الإقتصادي والسياسي والتربوي والصحي والبيئي، وفي التنشئة الوطنية إنطلاقاً من تماسكها المباشر مع الكتلة البشرية التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها (فهي الأكثر قرباً الى المواطنين) وتواصلها المتين مع السلطة المركزية (إذ تعتبر البلديات الشريك الأوثق مع السلطة المركزية في تنفيذ جداول أعمال التنمية على المستويين المحلي والوطني وحتى العالمي (إعلان إسطنبول)).

نَصّ القانون البلدي أن: " البلدية هي إدارة محلية، تقوم، ضمن نطاقها، بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون. تتمتع البلدية بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري في نطاق هذا القانون"، وأن : "إختصاص المجلس البلدي هو كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة في النطاق البلدي". كما حدد القانون ذاته أن إختصاصات المجالس البلدية في إقامة المشاريع الإنتاجية وتحقيق التنمية المحلية، وجعل من مهامها إقتراح وتولي البرامج العامة للأشغال والتجميل وتخطيط الطرق وتوسيعها وإنشاء الحدائق والساحات العامة ومشاريع المياه والصرف الصحي والإنارة وحل مشكلة النفايات وإنشاء الأسواق والمنتزهات والملاعب والمكتبات العامة والمدارس والمساكن والمراكز الصحية وتنظيم النقل وإسعاف المعوقين والمعوزين ومساعدة النوادي والجمعيات، وغير ذلك من النشاطات والخدمات المحلية التي تقع ضمن النطاق البلدي. وهذه المشاريع تعتبر رافداً مهماً في رفع المستوى المعيشي للمواطن وتخفيف الأعباء عنه وإيجاد فرص العمل له، فضلاً عن تحسين الواردات البلدية والى ما هنالك من إيجابيات... ورغم الدور البارز والمدى الواسع من المسؤوليات الملقاة على عاتق البلديات اللبنانية، تواجه معظمها عوائق مرتبطة بموارد محدودة في القطاعات المالية والإدارية والقانونية والتقنية.(1)

بعيداً عن الواقع الحالي، إذا ما نظرنا الى قانون البلديات نرى أنه يضع من ضمن أهداف عمل البلديات: تفعيل التنمية الإجتماعية والإقتصادية للسكان المحليين، في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية... كما أن هذا القانون يأخذ بعين الإعتبار الإرادة الشعبية المجسدة في إيصال ممثليها الى سدة المجالس البلدية (الديموقراطية التمثيلية)...

.....

1 - انظر : وزارة المالية المديرية العامة للضرائب , قانون الضرائب المباشرة , الجزائر المطبقة الرسمية 1991.

إن آفاق العمل البلدي هي أوسع من أي تحديد قانوني. والمشكلة لا تكمن غالباً في القوانين بل في تطبيقها الذي يتطلب ثقافة ومراقبة... لذا يستوجب العمل البلدي إتباع منهجيات سليمة لتحقيق التنمية المحلية والتغيير المنشود نحو الأفضل، عن طريق توطيد الروابط الإجتماعية وإشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة القرار والتنفيذ، وتدريبهم على المساهمة في المشاريع العامة، وعلى الحفاظ على الملكيات العامة ومصالح المجتمع والوطن... فيكبر بالتالي شعورهم بأنه بإمكانهم إذا ما تضافروا أن يحققوا التغيير الذي يتطلعون إليه، ويخرجوا من واقع المتلقي فقط الى واقع المحاور والمراقب والضاغط والمشارك في صنع القرار (الديموقراطية التشاركية)... وتصبح البلدية نواة تغيير محلية وأهم قاعدة لممارسة الديموقراطية ولتعزيز مفاهيمها.

بإمكان المشاركة الأهلية أن تربط كافة أفراد المجتمع وفعالياته بقضاياهم الحياتية اليومية، ويصبح العمل البلدي ورشة عمل لا تنتهي تعبر عن إرادة المواطنين في توجيه هذا العمل وتحديد أولوياته وتصحيح مساره. وتجسد بالتالي نوعاً من الاستفتاء الدائمة للبلدية ولحسن أدائها تجاه مجتمعها، وذلك بعيداً عن المفهوم السلطوي وسلطة النفوذ الذي تعاني منه بعض بلدياتنا.

أ/ ماهية المشاركة: يربط المجتمع المدني الأفراد بالمجال العام وبالدولة، إذ تعمل منظمات المجتمع المدني على توجيه مشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة وللتمكن من الوصول آلي الموارد العامة (خصوصاً بالنسبة للفقراء والفئات الأقل تمثيلاً في الشأن العام كالنساء مثلاً). والأمر الأهم، تنظم هذه المنظمات والجمعيات مؤسسة العمل الجماعي، مما يزيد التفاعل والتضامن الاجتماعي، ويقلل من الانتهازية، ويعزز الثقة لدى المواطنين، وتسهل بالتالي التعاملات السياسية والاقتصادية بين الجميع مسؤولين وأفراد وجماعات... كما يشجع التواصل الأقرب بين المسؤولين والمواطنين والمنظمات المحلية على تبادل المعلومات التي يمكن استخدامها لصياغة برامج تنمية مبنية وفق أولوية الحاجات المحلية، مما يجعلها أكثر فعالية وأبقى إستمرارية.

لذا يشكل إعطاء حق التعبير للناس عبر زيادة مستويات مشاركتهم تحدياً رئيسياً يواجه عملية التنمية. فالمشاركة تُمكّن المجتمع من الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته المنظمة، وتعطي دوراً أكبر للمجتمع المدني، وتمكّن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية. كما تحرر المشاركة قدرات المرأة وتفسح في المجال أمام تنمية يشارك بها الجميع نساءاً ورجالاً.

المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد. ولكي تكون المشاركة فعالة، يجب أن يتوفر للأفراد وللجماعات فرصة وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال السلطة المحلية والوطنية، ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضلّونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار. فيمكن للناس كأفراد أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات لأنها وسيلة من وسائل التنمية الإجتماعية (بإعتبار أن المجتمع الذي يتعود على الإنتخابات ويشارك فيها هو مجتمع ينمو بالإتجاه السليم). كما يمكنهم كجماعات أن يؤسسوا روابط وجمعيات مختلفة الأنواع أو أن ينضموا إلى الاتحادات المهنية أو إلى المنظمات التطوعية ذات الأهداف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. وبالتالي تمنح مستويات المشاركة المرتفعة للقدرات البشرية مجالاً واسعاً للتعبير المثمر، وتسمح للجماعات وللأفراد بأن يحققوا ذاتهم وأن يشعروا بأهمية دورهم ورأيهم في صياغة ورسم الكثير من السياسات والبرامج والمشاريع التنموية التي تفيدهم حاضراً ومستقبلاً.

ما هو واقع علاقتنا بالشأن العام ضمن العمل البلدي، مسؤولين ومواطنين؟

من الواضح أن حالة المجتمع الأهلي ما زالت تحول دون تحقيق المجتمع المدني بمفهومه العام المرتبط بالمصلحة العامة: ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات. ويعود السبب لعوامل ثلاثة:

- تركيبة المجتمع الأهلي وتقاليده وعاداته ومفاهيمه القائمة على الروابط العائلية والسياسة المحلية، حيث تكمن العوائق تجاه المواطنية الفاعلة في وجود مؤسسات مشخصنة وفي مصادرة الآراء وإلغاء مشاركة جميع الأفراد في الحياة العامة بإسم العائلية والعشائرية،
- إنفصال السلطة عن المجتمع المدني ورغبتها الدائمة في إحتوائه وضبطه ومنعه من ممارسة حقه الديموقراطي بشكل صحيح،
- غياب التربية المدنية الحقة، مما يخلق مشكلة سلوكية كبيرة تتجلى في عدم الإهتمام بالشأن العام وبالمرافق العامة. إن علاقتنا بالمجال العام هي، نوعاً ما، نزاعية صدامية وهجومية، ويعود السبب الى أننا لم نخلق علاقة سليمة فاعلة معه.

بالنظر الى الواقع البلدي ، نلاحظ أن الحاجز النفسي لا يزال قائماً ما بين معظم البلديات والناس، نتيجة النقص في التعاطي ما بين البلدية وأبناء المجتمع، وكأن العلاقة مقطوعة أو ضعيفة، في ظل ميزان قوى مائل للأنانية على مستوى الأفراد وللمركزية والتفرد في القرارات على مستوى بعض المجالس البلدية. ويعود السبب الى حؤول هذه الأخيرة دون إفساح المجال أمام المواطنين، جماعات وأفراداً، للمبادرة والمشاركة والمحاسبة، وبالتالي عدم ترسيخ قواعد الممارسة الديموقراطية المباشرة في النسيج الإجتماعي. ثم أن الحزازات العائلية والحزبية تطغى عادة في الحياة المحلية، فلا يحصل نقاش محلي عام حول القضايا الحياتية اليومية التي تتطلب إبعادها عن الصراعات السياسية، ولا تحصل تعبئة محلية لصالح مشروع مشترك يهم كل الناس: المشترك موجود على الارض ولكنه غائب كبير في إدراكنا وفي ثقافتنا وفي ممارستنا اليومية...

ولا تتلخص المشكلة فقط في البلديات بل أيضاً في الناس الإتكاليين الذين لا يرون جدوى في المشاركة الأهلية طالما أن هناك مجلساً بلدياً يتم إنتخابه من الشعب وهو يمثل المجتمع الأهلي؟ هناك فعلاً تدن في عدد الأفراد المبادرين في المجتمع لإحداث التنمية ، وهذا الأمر يلزمه قيادات ومواطنون واعون يراقبون ويحاسبون ويشاركون في رسم الخيارات والمصالح المشتركة... لقد باتت الظاهرة ملموسة عندنا اليوم بعد سبع سنوات ونيف من التجربة البلدية. إن سلوك التقاعس وإستقالة الإرادة هو النسق السائد غالباً عند معظم المسؤولين الذين يتناسون أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن التنمية والتغيير ينطلقان من العمل المحلي: فكل مواطن هو معني ومسؤول وعليه أن يشارك ويبادر لتحقيق مواطنيته. العمل البلدي بحاجة الى إنسان مبادر، فاعل، مسؤول، قادر على تقرير مستقبله ومستقبل أولاده لتأمين إستمراريته الاجتماعية والاقتصادية. هو بحاجة أيضاً الى وعي إجتماعي ومبادرة فردية وجماعية وتعاضد متكامل ضمن المجتمع الواحد.

أما على المستوى المحلي، فعلى البلديات تطوير الإدارة العامة وتجنب الجنوح نحو مواقع النفوذ، وتعديل السلوك ضمن منظومة من الخطوات والإصلاحات البناءة التي تتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية للتطور الذي تشهده المدن وإرتفاع سقف الوعي والتعليم والثقافة لدى مختلف شرائح المجتمع، وذلك في سبيل تحسين نوعية الحياة المحلية. إن المجتمع المحلي هو خير مساعد فاعل للدولة وللبلدية، عبر العمل الجماعي والحوار والمشاركة مع البلدية في التخطيط للمستقبل، لأن الإنماء هو

عمل عام، مشترك وعضوي من داخل المجتمع، كما أن الديموقراطية هي فعل إختيار ومراقبة ومحاسبة، وهي تجربة متكاملة من بدايتها الى نهايتها وتصب في النتيجة في مصلحة الوطن .

إنطلاقاً من هذه المسلمات، يمكن أن نتقدم ببعض الأسس التي من خلالها نرى بأن الإطار المحلي يمكن له أن يعيش في تنمية متوازنة ومن هذه الأسس نجد:

أولاً: تحقيق النضج المدني: الذي هو بحاجة للتماشي بين ما هو عام وما هو خاص ، فتتطابق تصرفات المواطن في ما هو عام مع تصرفاته في ما هو خاص به يحتاج فيه العمل البلدي إلى اعتماد العمل الجماعي المنتج والشجاع والرائد، والتعاطي مع الجميع لصالح البلدة والمصلحة العامة، فمنها ينطلق المواطنون جميعاً إلي الوطن. كما يفترض من المسؤولين في البلدية التحلي بالمحبة في المعاطاة مع الآخر، واعتماد فن الإصغاء وليس الاستماع فقط بل وقرن القول بالفعل والذي نحتاجه هو معرفة مفهوم الشأن العام حق معرفة(1):

- إحترام الملكية العامة والمرافق العامة:من طرف المواطن وكذلك المسؤولين، فبدل أن يكون الشأن العام خارجاً عنه ولا يعنيه، يصبح عنده أولوية وينعكس عليه إيجاباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا - إحترام المال العام : ويتجلى هذا الموضوع في مستوى الإدراك الحسي والملموس للضريبة، بحيث يمكن للمواطن أن يدركه على المستوى البلدي المصغر ويعرف بكل شفافية قيمة المال الذي يدفعه كرسوم وضرائب وكيفية صرف هذه الأموال من قبل البلدية.

ثالثا- الإهتمام بالشؤون العامة : والتي بدورها تحتاج الى نقاش محلي حول القضايا العامة، من أجل بلورة رؤية مشتركة، يتعلم المواطن من خلالها الديموقراطية وكيفية الإستماع الى الآخر. بإمكان البلدية إدارة نقاش عام حول موضوع مشترك، عبر فتح باب الحوار مع المواطنين لتحديد الأولويات، ويتم بالتالي الربط بين المساءلة والشفافية وبناء إنسان متمكن من نفس،ويكون ذلك خاصة مع الجمعيات الممثلة للمجتمع المدني.

رابعا: إشراك الشباب في الحقل العام: إن لكل دولة ولكل بلدية بالخصوص طاقة شبابية وقدرة كبيرة على التغيير والتطوير. إن مشاركة الشباب في الحقل العام هي حتى الآن حق مهدور خاصة وأن الشباب دون الواحد والعشرين محرومون من حق الترشح والانتخاب على المستويين البلدي والوطني(2).

.....

1- Instruction n°111/93 du 01/02/ 1993 de Mr . le Ministre de l'intérieure et des colluctivites locales.

2 – د.عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 65 .

إن القوى الإجتماعية الحية التي يشكلها شباب لبنان تتمتع بالإرادة الصلبة والأكيدة على جعل مشروع بناء الوطن وتطويره وتحريره همها الأساسي ومهمتها التاريخية، كما أن شباب اليوم يتحلون بالنضج والتصميم الأكيدين على القيام بواجباتهم، متمسكين بمثالية الشباب من جهة وواقعية إحساسهم بدورهم الوطني من جهة أخرى:

-مثاليون: لأنهم يكافحون العديد من القيم والمفاهيم الموروثة التي يستند عليها النظام السياسي - الإجتماعي في إدارة الشأن العام ويعيد إنتاجها كما هي،

-واقعيون: لأن الواقعية تفرض عليهم الإنطلاق من المجتمع القائم، آخذين في حسابهم واقع الحال في مجتمعهم الذي يقيد تطلعاتهم ويثقل الوطأة عليها.

لذا يتوجب علينا، مسؤولين محليين ودولة، العمل سوياً من أجل إخراج أولادنا من اليأس الذي يعتريهم وتحفيزهم للمشاركة الفعالة معنا في صنع مستقبلهم ومستقبل الوطن. وهذا الأمر يتطلب منا إعطاء الكلمة للشباب، ليعبروا عن تطلعاتهم ويرسموا النموذج الإجتماعي- الثقافي والسياسي لمجتمعهم الذي سيكون ثمرة العقلية الجماعية الجديدة التي يخلقونها: مجتمع الحرية والعدالة والمساواة والأخوة الذي يبقى إطاره الأساسي: الديموقراطية بمفهومها الحضاري المعاصر.

خامسا: إشراك المرأة: تعد مشاركة المرأة في الشأن العام مؤشراً الى مستوى التطور الإجتماعي والثقافي والسياسي في المجتمع، وركيزة أساسية من ركائز التخطيط للتنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يجب أن تنظر الى المرأة كإنسان منتج وطاقة خلاقة.

إن نسبة مشاركة المرأة في القرار السياسي ما زالت ضعيفة جداً خاصة في السلطة التنفيذية،وكذا في السلطة التشريعية،وكذلك على صعيد الإدارة العامة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي تبوأن مناصب إدارية عالية في الدولة .

ونستنتج من هذه الأرقام أن الطريق نحو مشاركة فاعلة للمرأة في السياسة وفي الحياة العامة لا تزال طويلة، علماً أن المرأة تشكل حالة نموذجية لواقع مساهمة النساء الواسعة والرائدة في التنظيمات الإجتماعية، حيث تلعب المرأة دوراً بارزاً في مجال التنشئة والتوعية والتطور الإجتماعي.

إن حقوق المرأة وواجباتها لا يمكن أن تنفصل عن مسيرة الوطن الإنمائية ومؤسساته الفاعلة وسياساته العامة. لذا لا بد من إشراك المرأة في تثمير وتطوير هذه المسيرة، خاصة وأنها تشكل نصف المجتمع. كما أن نجاح كل إمرأة هو نجاح للمجتمع بأسره، فهي الأم التي تربي الأجيال والأخت والزوجة والإبنة. وتشكل البلدية إمتداداً طبيعياً للمساحة الخاصة بها، حيث بإستطاعتها تحسين المحيط المباشر لعائلتها ولأولادها.

كما أن وجود المرأة في العمل البلدي يحدث تغييراً على صعيد أنماط التعامل داخل المجلس البلدي وخارجه. ولا يخفي أن هناك تحديات للمرأة المشاركة في العمل البلدي على مستوى إثبات وجودها داخل المجلس البلدي ومهارتها لتبرز مكانتها الإجتماعية وقدرتها على تجاوز الصعاب، الأمر الذي يساعدها في خلق صورة ونظرة جديدة للمرأة داخل مجتمعها.

ما يدعو الى التفاؤل ويصلح كمؤشر على تحول مهم في المشاركة النسائية في الحقل العام ظاهرتان أساسيتان:

- الظاهرة الأولى هي إقبال المرأة على تقديم ترشيحها للإنتخابات البلدية في جميع الأقضية وعلى نحو مكثف في القرى والبلدات النائية التي تحكمها التقاليد الإجتماعية المحافظة.
- والظاهرة الثانية هي تجاوز عدد النساء الفائزات في القرى والبلدات الصغرى عدد الفائزات في العاصمة والمدن الكبرى التي طالما إفترض البعض أن حظ المرأة فيها هو أوفر بكثير من حظها في الريف حيث المجتمع يبقى تقليدياً.

ويمكننا أن نستشرف بادرة خير تبشر بمشاركة نسائية أكبر في المستقبل تكون دليل نهاية تقصير المرأة بحق نفسها أكثر منه نهاية مقولة تقصير المجتمع بحقها. إذ أن تحد الوصول الى الحداثة بالنسبة للمرأة والمجتمع يتطلب هو الآخر إختراقا للذات التقليدية للمرأة ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الإجتماعية. فالحداثة لا تبنى فقط من إرادة السلطات الوطنية بل من داخل الفرد والجماعة. وقد يعجز المجتمع عن تحقيق ذلك إذا لم تبدأ النساء بتحقيق التحول في ذاتها، وسيبقى الأمر محكوما بقدرة أفراد المجتمع، نسائه ورجاله، على تقبل هذا التحول في ذواتهم وإنعكاسه في علاقتهم بالآخرين من أفراد مجتمعهم(1).

سابعا : تفعيل العمل على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء:خاصة لأنه في الحي يوجد أفراد من كل العائلات ولهم قضية مشتركة في المياه والنظافة والطريق. إن مسألة لجان الأحياء بالذات هي أكثر الأطر والمنهجيات والأساليب نجاحاً لتوظيف قدرات الناس في قضايا الشأن العام وفي الأمور الحياتية في حيهم، إستناداً الى قدراتهم الذاتية. فالجغرافيا ليست جماداً، بل مكاناً حياً نابضاً بالحيوية، يتعامل معه المواطنون أحياناً بعنف، بينما المطلوب تعديل ممارساتهم اليومية بإشراكهم في تنظيم مجالهم العام وفي تطويره: عندها يبنون علاقة شخصية مع حيهم ومدينتهم وبلدتهم ويتغير سلوكهم تجاه كل ما هو عام ويصبحون مدافعين عنه.

.....

1- Instruction n°111/93 du 01/02/ 1993 de Mr . le Ministre de l'intérieur et des colluctivites locales.

VI. نظرة القانون الجزائري للجماعات المحلية

يشير الكثير من الباحثين في مجال الجماعات المحلية (نظام الحكم المحلي)[1] إلى أنه يؤكد ويوضح مبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث ، كما يعتبر أن الجماعات المحلية خير تطبيق لما يسمى بمبدأ الديمقراطية الذي يستلزم مشاركة المواطنين أو ممثليهم في مشاكلهم وتطلعاتهم ، وهذا ما أخذت به الجزائر غداة استقلالها .

في الواقع أن عدد البلديات التي اصطنعتها السلطة الاستعمارية 1535 بلدية[2] لم يكن لها أي تجانس يحتم تسييرها وسجلت انخفاضا شديدا في مواردها من جهة ، مما عجل من أخذ تدابير التي تفرضها الاعتبارات العملية والاهتمام بحسن تسييرها ومشاركتها في المهام الاقتصادية ، الاجتماعية من جهة أخرى، تم تقليصها إلى 676 بلدية بموجب الأمر رقم 63-421 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 لتصبح 704 بلدية سنة 1977 حيث تم النظر في الإصلاحات للجماعات المحلية (البلدية والولاية) ، والتي جسدت بالأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 والذي أظهر أهمية الجماعات المحلية من خلال صلاحيتها ومساهمتها في التنمية العامة للاقتصاد ومسؤوليتها في الميدان الاجتماعي والثقافي وعلى ذلك الأساس تصبح الجماعات المحلية تعبر عن سيادة الدولة في إقليمها ، وفي سنة 1984 قررت الدولة إعادة تنظيم الإقليم لكثير من الاعتبارات ، وأصبحت 48 ولاية و1551بلدية (قانون 84-09).

---

(1)دعبد المطلب عبد المجيد:التمويل المحلي والتنمية المحلية،الدار الجامعية،الأسكندرية،2001،ص184.

(2)د.الطيب ماتلو ، التنمية المحلية آفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، العدد الرابع أكتوبر 2003، ص127 .

1/ مالية الإدارة المحلية :

تعتبر المالية المحلية احد فروع المالية العامة ، نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات والنفقات ، ويقصد بالمالية المحلية " مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية ولها ميزات منها : أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة ، وذات طابع محلي ...الخ " [1] ، وعلى اثر ذلك تعتبر المالية المحلية معيارا ومؤشرا فاعلا والذي من خلاله يظهر عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير ، هذا المعيار أصبح يدخل تحت ما يسمى بالتسيير العمومي (Gestion Publique العقلاني والذي يهدف إلى البحث عن الفعالية والكفاءة la recherche d'efficience et d'efficacité [2] ومن ضمنه التسيير المالي المحلي la gestion financière publique ،للإشارة أن لمالية المحلية تتأثر بقانون المالية السنوي . ميزانية البلدية :

يسميها البعض بميزانية الإدارة المحلية وهي المنهاج الحقيقي للإدارة المحلية التي تريد تطبيقه خلال سنة معينة ، وهي تعكس بذلك الخطط والاتجاهات من اجل تحقيق احتياجات ورغبات المواطنين [3].

كما عرفت بأنها جدول للتقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية ، وتشكل أمرا بالإذن ،والإدارة تمكن من سير المصالح العمومية [4].

وحسب قانون المحاسبة بأنها وثيقة تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز و الاستثمار [5] .

تتضمن ميزانية البلدية عموما ثلاث وثائق :

الميزانية الأولية BP .

الميزانية الإضافية BS .

الحساب الإداري CA .

.....

1 – د.عبد الرزاق الشيخلي مرجع سابق ص 119

2- لمزيد من المعلومات حول موضوع التسيير العمومي أنظر : عبد الرزاق الشيخلي , مرجع سابق ص 132 .

3- Xavier Greffe:gestion publique Dalloz , paris 1999 p.8

4 - أنظر المادة 149 القانون رقم 90-08 قانون البلدية .

5- Loi n° 90-21 du 15/08/90 relative a la comptabilité publique .

إضافة إلى الاعتمادات المفتوحة مسبقا les OCA ، والترخيصان والأخرى (les AS توضع، الميزانية الأولية قبل بدء السنة ويصوت عليها لزوما قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها ويتم التعديل سواء في النفقات أو الايردات عن طريق ميزانية إضافية ووجب التصويت عنها قبل 15 يونيو من السنة التي تطبق فيها ، كما أن الميزانية تستعمل وفق نموذجين

الجديد مستعمل في مقر الولايات والبلديات الواقعين بمقر الدائرة والنموذج القديم مستعمل في باقي البلديات الأخرى .

للإشارة أن الميكانزم الذي تعمل به الميزانية يوافق :التعليمة رقم 1 Instruction C1والتعليمة رقم2 instruction C2.

تقسم الميزانية إلى قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز و الاستثمار وكل قسم يشمل النفقات والإيرادات :

النفقات :

يمكن أن نقسمها حسب الأهمية فمنها ماهو إجباري charges obligatoires و ماهو ضروري charges nécessaires، و ماهو اختياري charges facultatives، يعتبر الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار ،مصاريف المستخدمين ، المساهمة في صندوق الضمان ، العقود والنازعات، غاز ، كهرباء من النفقات الإجبارية.

يبن الجدول التالي أجور ونفقات المستخدمين (حساب 61ق،53ج) إلى جانب الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار (حساب 83ق و ج) وفي معظم البلديات يسجل الحد الأدنى (10% إلى جانب نفقات تسيير أخرى(ح60، ح61ج و64ق ،66ق و62ج ...الخ) .

الجدول رقم (44) يوضح تطور نفقات التسيير للبلديات . مليون دينار

طبيعة النفقة	1995	1996	1997	1998	1999
أجور المستخدمين A	36.501	35.242	40.200	42.966	46.376
التمويل الذاتي B	7.940	11.000	13.733	14.372	15.018
نفقات تسير أخرىC	9.367	9.842	6.027	7.762	6.806
المجموع D	53.808	56.084	60.000	65.100	68.200
A (%) إلى (D)	67.83	62.84	67.00	66.00	68.00
B(%) إلى (D)	14.76	19.61	22.98	22.08	22.02
C (%) إلى(D)	17.41	17.55	10.02	11.92	09.98

المصدر: CNES,Commission Finances locales 18éme session, juillet 2001

من خلال النسب أعلاه يتضح وان تكلفة المستخدمين بالنسبة إلى نفقات التسيير الإجمالية هي نسبة عالية وفي زيادة مستمرة ،فقد يعبر عن اتساع نشاطات البلدية وزيادة حجم الأعباء الملقاة على عاتقها ، ومن ضمنها تحمل البلديات لبعض النفقات التي في الواقع من اختصاصات الدولة أو وزارة معينة ، مثال ذلك نفقات التعليم ...الخ .

الإيرادات : تظهر إيرادات البلدية المختلفة من خلال التقديرات للسنة الموالية ونذكر منها :

إيرادات الممتلكات

الإعانات والتحصيلات

الإيرادات الضريبية

من الإيرادات الضريبية ماهو مباشر وغير مباشر، ومن ضمن الضرائب المباشرة نذكر :

- الرسم العقاري :تشير بعض الدراسات أن نسبته ضئيلة جدا وتوضح عجز التسيير العقاري والذي يعتبر مورد ضروري لميزانية البلدية .

- الرسم على النشاط المهني : والذي أحدث بموجب قانون المالية والذي يطبق على الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو أنشطة غير تجارية والذي يوزع بنسب معينة على الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وفي هذا الإطار فان التشجيع على إنشاء المهن الحرة والأنشطة الصناعية على المستوى المحلي ترفع من المداخيل .

- الرسم على القيمة المضافة : تضمنه قانون الرسم على رقم الأعمال الصادر سنة (1991)و المعدل بقانون المالية لسنة (1994)[1]، ويتم توزيعه بنسب مختلفة إلا أن النسبة التي تتحصل عليها البلدية تقدر بـ 6 % وهي نسبة قليلة مقارنة بحصة الدولة 85 % و 9 % المتبقية للصندوق المشترك للجماعات المحلية .

- الرسم على رفع القمامات المنزلية ورسم التطهير ، رسم الذبح ، الرسم على العروض ، رسوم التعمير .

.....

1 - مرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 93/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994 .

- الدفع الجزافي ويوزع على البلديات (30 %) والصندوق المشترك للجماعات المحلية (70 %) هذا الأخير يوزعه كما يلي (60 % للبلديات ، 20 % للولايات ، 20 % للتضامن) .

حقيقة الموارد السابقة والتي نسميها بالموارد الضريبية إلى جانب ناتج إيرادات الممتلكات غير كافية للسير العادي للجماعات المحلية ، وعلى إثر ذلك فمساهمة البلدية في رفع هذه الموارد كالمساعدة في تحصيل الضرائب المحلية وإعادة التثمين للممتلكات بات أمرا ضروريا .

- الإعانات والتحصيلات : منها إعانات الدولة والتي تأتي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

اهتم المرسوم رقم 86/266 والمتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالتوزيع العادل بين الجماعات المحلية وفق المعايير التالية [1].

- حسب الوضعية المالية للبلدية .

- حسب عدد السكان .

وتحصل البلدية عن منحة التوزيع بالتساوي إذا كان معدلها أقل من المعدل الوطني :

المعدل الوطني =مجموع موارد البلديات/عدد السكان

معدل البلدية = مجموع موارد البلدية /عدد سكانها

حقيقة عند توزيع الصندوق لمعادلة التوزيع (ح 740) للبلديات فإنه يعتمد على المعدل (معدل الغنى)، وعلى ذلك الأساس فنجد كثير من البلديات معدلها يفوق بكثير البلديات الفقيرة ولكنها تستفيد مما يفيد بأن هذه الإعانة لا تخصص للبلديات الفقيرة .

وفي هذا السياق يشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2] أن عدد البلديات التي يقل فيها معدل الثراء عن كل ساكن حوالي 1100 بلدية ، وهي البلديات أشد فقرا ومحرومة .

إن دور الصندوق لا يقتصر فقط على ذلك بل من جهة أخرى يقدم الإعانات لاستثنائية للتوازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية متردية جدا ، كذلك يقدم إعانات لمواجهة الكوارث والأحداث الطارئة وسنتطرق على إشكالية العجز فيما بعد[3] .

.....

1- المرسوم رقم 266-86 المؤرخ في 1986/11/2 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك .

2- مرجع سابق . CNES 18eme session :

3. (12 ,11 خاصة المادة) 266-86 المرسوم أنظر -

أما فيما يتعلق الإعانات التي يقدمها إلى قسم التجهيز والاستثمار فإنه لم يقدم هذه الإعانات تقريبا من سنة 1996 بسبب التكاليف المتعلقة بتسيير الحرس البلدي .

كذلك من ضمن الإعانات التي توجه إلى قسم التجهيز والاستثمار (إعانات الدولة) تلك الإعانات المتأتية من المخططات البلدية للتنمية (PCD) ، وفي هذا السياق يظهر من خلال:

الجدول رقم (45) الإعانات لمساعدة البلديات .

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
FCCL	2012	4069	1290	1883	15520	3117	0	0	0	0	0
PCD	9810	9736	12297	13430	18265	18800	20900	21250	15904	18195	16600

المصدر : CNES عن وزارة المالية .

تقريبا أن كل اعتمادات (PCD) ، وجهت إلى شبكة المياه والتطهير والتهيئة الحضرية ، وشق الطرق ... الخ .

من خلال تقديم إيرادات التسيير بصفة مختصرة وتنوع مصادرها ، هل هذه الإيرادات كافية وتفي بالمهمة الملقاة على عاتق البلديات ، تشيرالإحصائيات بأن مستوى إيرادات البلديات مختلف تماما وأن هناك بلديات غنية جدا وأخرى فقيرة، وقد صنفت حسب معدل الشراء (الغنى) كما يلي:

- بلديات تساعد على التنمية قدرت بـ 302 .
- بلديات تتطلب دعم وتعتمد على نسبة أكبر في القطاع ألفلاحي 877 .
- بلديات تتوفر على فرص للتنمية وتتطلب دعما 358 .
- بلديات لها معدل شراء يفوق 4000 د.ج / الفرد الواحد .

حقيقة عندما نتصفح في الميزانيات لكثير من البلديات نجد وأن النفقات المسجلة أكبر بكثير من الإيرادات الحقيقية المسجلة بالميزانية مما يضطر البلدية إلى تقديم طلب لمنح الإعانة لإعادة التوازن للميزانية ، إن مبدأ التوازن في الميزانية البلدية يرتكز على التوازن المالي أي الإيرادات تساوي النفقات ، والإخلال بذلك يؤدي إلى فائض في النفقات (عجز مالي) ، وعندما يتبين عجز الميزانية يتعين على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لامتصاص وتأمين التوازن الدقيق للميزانية

الإضافية ، وإذا لم يتخذ المجلس الشعبي البلدي إجراءات الضبط الضرورية جاز للوالي اتخاذها والإذن بامتصاص العجز في مدى سنتين ماليتين أو أكثر[1] .

يعتبر العجز المالي أحد المشاكل التي تعانيه البلديات أو الإدارة المحلية عموما ، إلا أن ذلك لم يتم امتصاصه على المدى المتوسط بل أصبح يتطور سنة بعد سنة وعلى المستوى الوطني ويمكن أن يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول يوضح تطور العجز المالي للبلديات [2]

السنوات	1986	1987	1988	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد البلديات التي سجلت عجزا	52	63	96	300	775	889	1090	1159	1249	1207	1280

.....

1- المادة 156 من القانون البلدي 90-08

2- مديرية المالية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (الملتقى الدولي للجماعات المحلية بسكرة أفريل 2001 و CNES 18eme SESSION

الشكل رقم (02) : تطور عجز البلديات 1994-2000

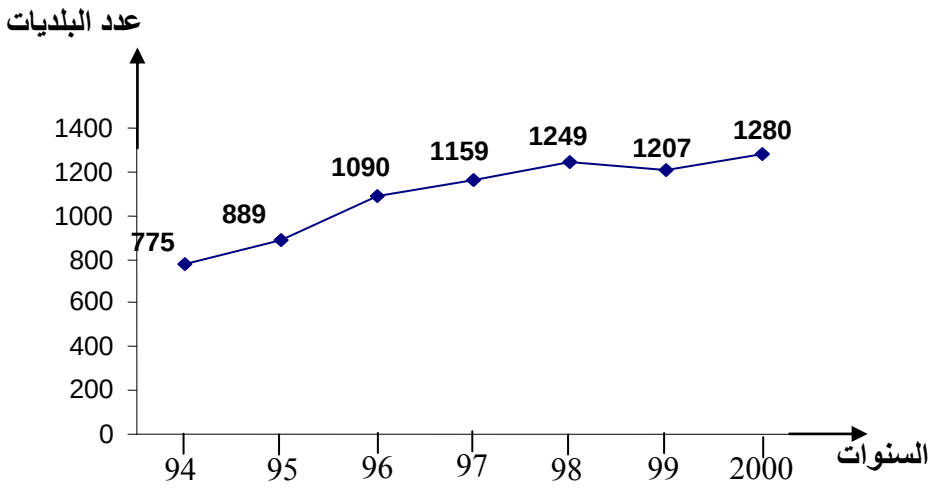

يغطى هذا العجز من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)ويسجل في الحساب 79 ناتج استثنائي أخر بميزانية البلدية ولكن لا يمكن أن تتم التغطية 100% نتيجة للزيادة المسجلة كل سنة مما جعل البلدية لا تستفيد بمبلغ العجز المطلوب ، وهذا مما جعل ديونها تتكرر كل سنة مع الصعوبة في التسديد ، وأصبح المتعاملين مع البلدية يشترطون التسديد المسبق وهذا أدى إلى عرقلة في التسيير اليومي لشؤون البلدية من جهة وعدم التكفل الفعلي بانشغالات المواطنين ومن ثم التأثير السلبي على التنمية المحلية من جهة ثانية ، ولكن لماذا هذا العجز ولماذا يحدث ؟ أي ما هي أسبابه .

قد تكون الإجابات متعددة ومنها أسباب مالية وأسباب تقنية وأخرى إدارية ... الخ ، في هذه المداخلة كان التركيز على المشاكل المالية ، إذ نسجل على قسم التسيير من جانب النفقات

- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية ، والتي تمثل تقريبا 65 % من ميزانية التسيير كما أوضحنا سابقا .

- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة .

- عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة .

- تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة .

- التشغيل أي فتح مناصب مالية لا تراعي فيها القدرة المالية للبلدية .

-النمو الديمغرافي و زيادة عدد السكان .

- عدم المواكبة و التكيف مع التغيرات الجديدة بسرعة تعظم المكاسب لفائدة البلدية .

أما من جانب الإيرادات فهي ضعيفة وقد تتأثر بما يلي :

- موقع البلدية فلقد تأثرت العديد من البلديات من التنظيم الإقليمي الجديد (التقسيم الإداري)فالكثير من هذه البلديات تعاني من عدم وجود أنشطة اقتصادية على ترابها .

- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة و نقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية .

- عدم الدقة في وضع تقدير الإيرادات (كتثمين الممتلكات) ،أي عدم التقدير الاحصائى الدقيق للموارد.

- في جانب قسم التجهيز و الاستثمار نجد الكثير من البلديات لا يقومون بالاستثمار و الذي تحقق من خلاله إيرادات قد تغطى الكثير من التكاليف و إنشاء استثمارات جديدة .

- اعتماد الجماعات المحلية على إعانات الدولة قلل من التحفيز على خلق موارد ذاتية .

إن العجز المالي مهما كانت أسبابه فإننا لا نتغاضى عن العجز ألتسييري المتمثل في المورد البشري ، والذي من خلاله تتطور الخدمة العمومية ، فهنالك بعض البلديات لها نسبة كبيرة من المداخيل الضريبية ومن أثرى البلديات لكن مواطنوها يعيشون في مشاكل كنقص تهيئة الأحياء...الخ، و لا تتوفر على أبسط مكونات الحياة ،و عليه فهذه الاختلالات تقع على مسؤولية الجماعات المحلية .

2/ آفـاق التنمـية المحـلية: بالرغم من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية و الناتجة أساسا عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الجماعات المحلية – البلدية خاصة – والدولة إلا أن كل ذلك يمكن إصلاحه في ظل إستراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تتدخل فيها البلدية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح آفاقا و تطلعات جديدة لإنعاش التنمية المحلية والتي تساهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية و ذلك بتدعيم الاستثمار المحلي و تشجيع القطاع الخاص في انجاز مشاريع التنمية المحلية و بعث التنمية المحلية من القاعدة نحو المركز و ذلك بالاشتراك الفعلي للجماعات المحلية و بالتالي المواطن في تحقيق أهدافها المرتبطة بمشاريع التنمية المحلية.

قبل التعرف على هذه التطلعات و الأفاق نتطرق الى تعريف كل من التنمية المحلية و برامج التنمية المحلية.

أ/ مخططات التنمية في الجماعات المحلية: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD و الآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD . و سنوضح كلا المخططين .

أولا- المخطط البلدي للتنمية:هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعما للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية.

و تنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها, و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية.

ثانيا - المخطط القطاعي للتنمية:هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك.

و يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك,ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

ب / التطلعات التنموية: إن الهدف الأول و الأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع و تحسين و ترقية المستوى المعيشي للمواطن, وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق و تطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في تدعيم الاستثمار المحلي و تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

تدعيم الاستثمار المحلي: يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي و يهدف هذا الاستثمار الى تراكم الثروات و خلق فرص أكثر من مناصب العمل و يرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي و الأسواق المالية و التي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة.

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات و التجارب في هذا الميدان, إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية و التي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي و فعال يخدم أهداف التنمية و يرقيها يحقق مكاسب و موارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية.

كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص و ذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق و واجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

كما يمكنها إنشاء شركة تكون فيها هي المسير و المالك الوحيد و تتحمل جميع المسؤوليات و الأعباء و المخاطر التي تلقى على عاتقها, كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور و في هذه الحالة فان الجماعة المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة.

إن قانون الاستثمار 93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية و يتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية و تحديد الاستثمارات CALPI على المستوى المحلي و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطنيAPSI حيث تتكفل هاتين الهيئتين بمايلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير و إحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية " الاقتصادية, التقنية, التشريعية, التنظيمية " و المتعلقة بمجال استثماراتهم و طرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته و تدعيمه بشكل فعال و ناجح وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق و العولمة و حرية التجارة و المنافسة الاقتصادية.

أولا - تفعيل القاعدة في التنمية المحلية لكي تتحقق التنمية المحلية و بالتالي التنمية الشاملة للوطن لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالقرب من المواطن و التعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته.

ثانيا - تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية الاقتصادية إن تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي و دفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه(1) .

ثالثا - ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين و إشراكهم في القرار المحلي, كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها و احتياطاتها و إمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة(2) ،و من ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية بالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي و الذي يعكس رغبات المواطنين فيها.

---

(1) د.جعفر أنس قاسم:أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998،ص،ص65،66.

(2). مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بسكرة :برنامج التنمية المحلية،فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبيةالبلدية لولاية بسكرة،2003،ص113.

ج/ الإصــلاحات المــالية:

إن من أهم الإصلاحات المالية للجماعات المحلية تمثلت في تجديد الجباية المحلية وإصلاح مداخيل الأملاك بالإضافة الى الاقتراض البنكي وإصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أولا – تجديد الجباية:تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة و نسبها و كيفية تغطيتها .

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف الى تقريب إدارة الجباية من الموطن للوصول الى رفع مردودية الضرائب ، و باعتبار إن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية و هي بحاجة للأموال وجب عليها البحث عنها و تحصيلها.

كذلك يمكن للدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية إذا كانت تؤدي الى تحسين ا لوضعية المالية للبلديات و الولايات ، و تعفى الدولة بذلك من منح إعانات التسيير و التجهيز لهذه الهيئات.

ثانيا – إصلاح مداخيل الأملاك: إن مدا خيل الأملاك بالنسبة للبلديات تعتبر ضعيفة و لهذا وجب إعادة الاعتبار لها و ذلك بالتحكم في تسييرها ، فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية و منقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الآخرين لأغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا يجب تثمينه و الرفع من مردوده .

ثالثا – العقود البلدية للنجاعة : يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثلين آخرين من جهة أخري وهم ممثل عن الإدارة المركزية و ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط و ممثل عن احد البنوك (مثلا بنك التنمية المحلية).

وتهدف هذه العقود الى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها و اقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير و المتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير و التحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها و الغاية من ذلك هي تحقيق التوازن المزاني للبلدية.

رابعا – المعاهدات البلدية : تتضمن هذه المعاهدات انجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة و تحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة و يتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات وبالمقابل تحقيق التنمية، ويتمثل الهدف منها

- تطوير الاستثمار المحلي.

- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

- تنسيق المجهودات بين البلديات لانجاز عدد من التجهيزات و تحسين الخدمات .

و يمكن القول انه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات خاصة النائية منها تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان.

خامسا – تجديد الاقتراض المصرفي :إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي تستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال و للاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى و تتشكل ضماناتها من موارد دائمة و بذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي و تسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

سادسا- الشركات المختلطة:وهي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50 % أما الباقي فقد يكونوا متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة و الصناعة. و تهتم هذه الشركات بـ :

* ترقية نشاطات البناء و التسيير العقاري.

* ترقية و استغلال المرافق العمومية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق و تلاشي التفرقة بين القطاعين العام و الخاص .

سابعا - إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية: نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجأت الدولة الى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف تكوين التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية.

والصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المرسوم رقم86– 266 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي ويتكفل بالمساهمة في تميل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات و الولايات، ونظرا للنقائص التي أظهرها السير الحالي للصندوق المشترك للجماعات المحلية هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله الى بورصة الجماعات المحلية, هذه البورصة تفاوض فيها القيم العقارية, الأسهم, السندات التي تصدرها الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية،وتهدف:

- توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات و استثمارات الجماعات المحلية للتنمية المحلية السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها, أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل خاصة في (1)

.....

(1) د.مسعود شيهوب:مرجع سابق ، ص 68.

* الأسهم: هي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.

* السندات: وهي قيم بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الإصدار.

هذه بعض المقترحات و الإصلاحات التي مست الجماعات المحلية بهدف تفعيل دورها في مجال التنمية المحلية.

الفصل الخامس

التخطيط الاجتماعي

I. المسار التاريخي للتخطيط الاجتماعي

II. مبادئ التخطيط الاجتماعي

III. مراحل التخطيط الاجتماعي

IV. أهداف التخطيط الاجتماعي

V. التخطيط الاجتماعي بالبلدية ميدان الدراسة

1/ مجالات التخطيط بالبلدية

2/ التخطيط للتنمية المستقبلية

VII.المسار التاريخي للتخطيط الاجتماعي

إن عملية التخطيط خاصة في المجتمعات الحضرية بات ينظر إليها على أنها طريقة علمية في تخطي الكثير من الصعاب ، وتوفير الاحتياجات المناسبة للمواطن باعتباره المحور الأساسي لكل العمليات التطورية التطويرية ، وقد أسست حول هذه العملية الهامة نظريات تساير التقدم العلمي في مجال الانشغال باهتمامات وإحتيجات الأفراد داخل كل المجتمعات الإنسانية ، وقد أصبح التخطيط لا يمس الجوانب المادية وحدها ،وإنما سار إلى أكثر من ذلك فقد أصبح عملية تهتم أكث بالتخطيط لكيفية توافق هذا الكائن البشري مع مختلف الجوانب الحياتية من سكن وترفيه ونقل وشغل ومسايرة للتطورات العلمية الحاصلة في المجتمعات المتقدمة .

وفي القرن العشرين وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية نمت أهمية التخطيط الاجتماعي كفكرة مركبة مؤسسية ،ومع أن فهرس موسوعة العلوم الاجتماعية لم يشر إلى التخطيط الاجتماعي ، فإن المقالات التي تحمل عنوان التخطيط الاقتصادي القومي تتضمن اتجاهات المجتمع الحديث التي تبدو متجهة نحو الاقتصاد المخطط .

وخلال الفترة المبكرة من عصر التصنيع فإن التوجهات الليبرالية التحررية المؤيدة للنظم الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية ،والتي كانت مسيطرة لم تقم بالتدخل الاجتماعي والاقتصادي ولكن كان هناك أقلية اشتراكية معينة هي التي فكرت بمفهوم كلي وشمولي ، ذلك بوضع التخطيط الإجتماعي كجزء من التخطيط الإقتصادي و في سنة 1841كتب فردريش لست :"أنها مهمة السياسيين أن تمدين القوميات غير المتمدنة ،و أن نجعل من الصغير والضعيف كبيرا وقويا ،ولكن فوق كل هذا نؤمن لهم التواجد والإستمرارية "(1).

.....

1- د. جيري. ل جيراي: مرجع سابق .

VIII.مبادئ التخطيط الاجتماعي

إن عملية التخطيط لأي مشروع أو لتنمية أي منطقة سواء كانت ريفية أو حضرية ، تستند لمبادئ تقوم على أساسها وترمي من خلالها إلى تحقيق متطلبات المجتمع ورغباته ، ويمكن أن نوجز مبادئ التخطيط كمايلي :

1/ المساواة والعدالة في توزيع الحقوق بين أفراد المجتمع، وإعتماد مقاييس عادلة في ذلك حيث أن هذه العمليات المتشابكة فيما بينها تعد من أهم الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والهياكل المشكلة له ، فتطبيق مبدأ المساوات بين الغني والفقير و القوي والضعيف والعالم والمتعلم والجاهل في حدود ما يقتضيه كل هدف من أهداف المشروع أو البرنامج أساس لابد على مجلس الإدارة القيام به ، وإلافإن الهدف الذي

تسعى للوصول إليه لن تصله ، وإن تحقق فيكون على حساب طرف من الأطراف ، وهنا يجب أن نقف وقفة بسيطة ونقول . بأن الإدارة أو المؤسسة التي لاتحترم مبدأ المساواة بين الأفراد في توزيع الحقوق ومراعاة الإحتياجات في شتى الميادين والمجالات ، لاتعبر عن حقوق هؤلاء الأفراد وإنما تستخدم سلطتها عليهم لتحقق مصالحها الشخصية فقط .

أما عن العدالة في التوزيع فتنحو نفس المنحى بين الأشخاص المحتاجين وذلك في كل الجوانب الخدماتية سواء في الصحة أو التعليم أو الرياضة أو الترفيه ...، فكلما كانت هناك عدالة في إحصاء الإحتياجات وتوزيعها على مستحقيها كلما توفر لدينا إدارة علمية واعية ، وعاد هذا العمل الأخير بالنفع على الفرد والجماعة والمجتمع وخلق لنا أيضا مجتمعا يبدافع عن حقوقه ويطالب بها بأسلوب حضاري محترم ، ويقوم بواجباته دون المساس بالآخرين .

2/ الإعتراف الحقيقي بأن لكل مواطن دور مهم في عملية التنمية داخل الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه ذلك بإعطاء الحرية الكاملة في تحديد الإحتياجات والمشاركة في بناء المجتمع ، فلقد حددت القوانين الخاصة بالتنمية في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية أو المتخلفة ، بأن دور كل مواطن في التنمية يكمن في ذاته وفي تحركاته بإعتباره عنصرا من عناصر الطبيعة التي تتفاعل مع بعضها البعض ، والتي يساعد فيها الإنسان بقية المكونات وذلك بفكره وتجاربه المتزايدة يوما بعد يوم في مجال التنمية وفي كل مجالات البيئة سواء البشرية أو الإقتصادية أو غيرها ، وذلك لبلوغ الهدف المنشود في الحياة وهو الرقي والإزدهار وإستثمار المكتسبات الطبيعية وتسخيرها للبشر بما يتوافق مع المتطلبات اليومية .

وعلى الإدارة المحلية في أي إقليم كانت أن تقدر قدرات الأفراد والجماعات وتعترف إعترافا فعليا بمشاركة هؤلاء الأفراد والجماعات خاصة منهم الجماعات المدنية المنضمة كجمعيات الأحياء جمعيات حماية البيئة والجمعيات الخيرية وغيرها ، وذلك للوقوف عن كتب على واقع الفرد داخل مجتمعه والسعي من خلاله إلى تحقيق إحتياجاته وتلبية رغباته المشروعة والتي هي حق من حقوقه وواجب فعلي على كل مسؤول عليه .

3/ إنطلاق التنمية الإجتماعية من تراث المجتمع الوطني وواقعه الحقيقي : وهذا في حد ذاته يتضمن البعد عن الأحلام من ناحية ، ثم البعد عن إستيرادالإستراتيجيات الأجنبية التي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها في تقديم الدواء الناجع لمشاكل وصعاب العالم الثالث على كثرتها .

فكثير من المجتمعات المحلية تتصف بهذه الصفة التي تعكس ظهور التنمية بها وذلك مثل المجتمعات الريفية التي يعتمد مسؤولوها على واقع مجتمعات حصرية ، تكون كل الأنظمة الحياتية بها تختلف إخلافا واضحا عن المجتمع ، فهي لا تمد بصلة إلى الثقافة البيئية التي تحويها مجتمعات المدينة ، فعاداتها وتقاليدها في كثير من الأحيان تتعاض ومعطيات التنمية المستوردة ، لذلك فعلى المسؤلين الإنتباه إلى هذا الأمر بكل جدية وضرورة مراعاة الانطلاقة الحقيقية للتنمية من التراث الحقيقي الموجود في المجتمع المراد تنميته ، ويمكن أن نضرب مثالا عن ذلك في جانب التربية في مدارسنا ، فاستراتيجيات التنمية المستوردة في تعديل مناهج التعليم لا تراعي الخصوصية الثقافية والبيئية للكثير من مجتمعاتنا خاصة الريفية منها ، وكذا في تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام وذلك بإدخال نضام السلالات المستوردة إصطناعيا وتلقيحها لسلالات من الإنتاج المحلي التي لايمكنها مقاومة هذا النوع من الحمل، فهي في كثير من الأحيان تعمل عكس ما يكون متوقعا منها .

4/ الثقة الكاملة في الذات : ذلك بالإعتماد على مختلف الثروات المتاحة في الوسط الإجتماعي المعيش ، وهذا لمواجهة التحديات التي تطرأ في أي وقت وفي أي حين ، وإن إعتماد الكثير من المؤسسات البلدية في تسيير شؤنها وشؤن مجتمعاتها على الأفراد الذين لا يعيشون في نفس المجتمع ولا بنفس النمط الحياتي ولا البيئي قد أفرز حقيقة لا تتوافق ومتطلبات إحتياجات المجتمع نفسه ، فوجود مسؤولين من أماكن بعيدة يولد نوعا من عدم الرضى لدى الكثيرين من أبناء المجتمع نفسه خاصة الذين تتوفر لديهم إمكانيات خدمة مجتمعهم بنفس الطريقة إن لم نقل بأحسن من إمكانات هؤلاء الأجانب ، فالشخص الذي يحصي ويعد إحتياجات عشيرته أقرب في إحداث تنمية حقيقية من الشخص الذي يأتي من مكان مغاير ويريد إحداث تنمية في مجتمع لا تمده به أي صلة .

ولأن هذا الأمر هام فتجديد الثقة بأهل البيت أولى والإعتماد على الثروات البشرية المتواجدة والمتاحة في الوسط الإجتماعي المعيش أفضل من سلسلة الإستيرادات بإستعمال أساليب يمكن تصنيفها في دائرة العودة إلى الجهل ومن هذه الأساليب (الحقرة ، البنعميست ، الرشوة ...) .

5/ التأكيد على ضرورة المساهمة الجمعوية سواء كانت من الرجال أو النساء : لأن كل فرد بإستطاعته أن يقدم شيئا معينا لمجتمعه ، وبناء المجتمعات ليس مقصورا على الرجال فحسب بل على الرجال والنساء معا ولو عدنا إلى كل العصور السالفة لوجدنا أن بناء المجتمعات تكوَن بفضل النوعين معا،فهذا الدين الإسلامي الحنيف حث على ضرورة مشاركة المرأة في تثبيت العقيدة الحقة عن طريق الكثير من أمهات المؤمنين والصحابيات الجليلات وهذا عبر كل مراحل إنتصاراته المختلفة ، كما أن تربية أجيال من الرجال لم يكن ألا عن طريق الأم فكما يقول الشاعر :ً الأم مدرسة إذا أعدتها أعدت شعبا طيبا الأعراق ً وهكذا وبتوالي المجتمعات الإنسانية فقد كان للمرأة الدور الكبير في إنشاء وتنمية المجتمعات ، خاصة في الحقبة الزمنية الأخيرة أين تم إيلاء الإهتمام بالجانب النسوي الذي أثبت نجاعة فكرية وعملية في المجتمعات ، فهي تمارس مهامها في كامل المؤسسات الحكومية والمدنية وفي كل تراب المعمورة ساء في الإدارة أو التخطيط أو التربية أو الدراسات الجامعية ، فهي عنصرا فعالا في إحداث التنمية في أي مجتمع وفي أي زمن وفي أي مكان كانت .

ناهيك عن الرجل الذي تصدر الطليعة في التنمية والإبتكار والرقي منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الكون وأوجد فيه بنو البشر ، وهناك أدلة كثيرة على أن الرجل مطالب في هذه الأرض بالإستخلاف والعمل والإبتكار والتحدي والإقامة بكل أنواعها ، فهو أيضا عنصرا هاما في كل الأزمنة وفي كل الأماكن ، فلولا الرجال ما وجدت دولا ،ولولا الرجال ماتحركت المجتمعات خطوة ولا نمت بمقدار أنملة .

IX.مراحل التخطيط الاجتماعي

تتم كل عملية من عمليات الحياة اليومية سواء كانت مادية كالهياكل والمنشآت أو بشرية كالأفراد عبر مراحل تختلف بإختلاف هذه الأشياء ، لذلك فإنه وبإعتبار عملية التخطيط يقوم بها الأفراد الإداريون لابد أن تعبر هذه الأخيرة عبر مراحل متفاوتة في الزمن ، وتسير عليها حتى يمكنها الوصول إلى الشكل الفعلي المرغوب فيه ، حيث من خلالها يتم التفكير في الماضي وأخذه في الحسبان ومسايرة الحاضر دون الخروج عن معطياته ومحاولة التنبؤ لما قد يحدث في المستقبل بناءا على ماهو موجود، ولن يتأتى هذا إلا بعملية التخطيط المبنية على أسس علمية دقيقة وواضحة .

وتمر وظيفة التخطيط بمراحل أساسية يمكن سردها في التالي ـ إعداد الخطة ـ إقرار الخطة – صياغة الخطة. وسنعود لتوضيح هذه المراحل بعد أن نسلط الضوء على الخطة في حد ذاتها ، والتي تقوم على مراحل لاتقل أهمية عن غيرها ، فهي مرتبطة بعضها ببعض ولا يمكن أن تتم مرحلة دون أن تمهد للمرحلة التي تليها ودون أن تعتمد على المرحلة التي سبقتها ومن هذه المراحل :

1/ تحديد الهدف الذي تم من أجله وضع الخطة : وذلك لمساعدة القائم على التنفيد من الوصول إلى النتائج المرجوة ، وكلما كان الهدف محددا ومضبوطا كلما كانت النتائج دقيقة وذات أهمية في ميدان التطبيق ، وقد تسهل الطريق للقائمين على تنفيذ هذه الخطة ، العمل والوصول إلىنتائج إيجابية في كثير من الأحيان،وكما أن تعدد الأهاف في خطة واحدة قد يحدث تداخلا بينها ، لذلك من الضروري تحديد كل هدف على حدى.

2/ جمع الحقائق والبيانات لإضفاء الصبغة العلمية على الخطة المتبعة ، حيث تكون هذه الحقائق متواجدة إما على أرض الواقع أوفي كتب أو غيرها من الوسائل العلمية الحديثة ، ولابد على القائم على هذه العملية أن يأخذ في الإعتبار جميع الجوانب التي قد تمس الخطة بإعتبارها محور العمل للوصول إلى الهدف المسطر ، كما أنه لابد من إعطاء الصبغة العلمية لأي عمل وذلك بالتسع قدر المستطاع في جمع البيانات حوله ، حيث أنه كلما كان العمل علميا قائما على حقيقة علمية كلما كان المستفيد منه قنوعابه ومطمئناللقائم عليه بشكل كبير ، وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة والتي تبني كل خططها على الأسس العلمية الدقيقة الواضحة والهادفة ، مما جعل شعوبها تتنعم بدفئ وحقيقة العمل.

بيد أن في كثير من أعمال القائمين في بلادنا ينتهزون الفرص لإشباع رغباتهم المادية دون النظر إلى حقيقة العمل رغم أن ديننا الحنيف لم يدع في أي شبر من الأرض وفي أي كلمة ـ الإخلاص في العمل والنظام فيه ـ حتى ولوكان عملا بسيطا تعود منفعته على صاحبه فقط ، ناهيك عن الأعمال التي يكون فيها العائد بالنفع أو الخسارة على الثير من أفراد المجتمع.

3/ إقتراح وسائل التنفيذ وهذا بغرض بلوغ الأهداف المرسومة في الخطة بسرعة ، والسير حسب إمكانيات المؤسسة المتاحة ، وإن كل مؤسسة أو إدارة لابد وأن توفر لإنجاح خططها في جميع الميادين سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو الدينية أو غيرها وسائل كافية وذلك حسب نوع التنمية التي تصبو إليها هذه المؤسسات ، فالتنمية في الجانب البشري تحتاج إلى وسائل وأدوات وإمكانات غير التي تحتاجها في التنمية الإقتصادية المادية وغيرها في التنمية الزراعية وهكذا.

4/ المتابعة والتقويم لكي تكون الخطة التبناة سليمة ويتم العمل بها مستقبلا، ذلك لأن كل خطة قد تتعرض لنقص أو زيادة أو عدم تطابق مع الواقع المعيش لإفراد المجتمع فمتابعتها بإستمرار ومراقبتها في كل وقت وفي كل حين أمر ضروري حتى يتم تقويمها وإستخلاص النقائص التي سارت فيها هذه الأخيرة ، ومن ثم تعديلها حتى تتوافق مع إحتياجات ومتطلبات النسبة الكبيرة من أفراد المجتمع ، وفي كثير التجارب نجد أن الخطط التي تقوم على المتابعة والتقويم تكون ناحة وكثيرة الإستفادة بالنسبة للمجتمع أما التي تنقصها هذه الخطوات في العمل فنجد بأنها لاتفي بالغرض المطلوب ولاتؤدي إلى نتائج إيجابية 100/ وإن توافقت في فترة زمنية فلا يتم إعتمادها مستقبلا كخطة نموذجية.

x. أهداف التخطيط الاجتماعي

حتى تقوم الإدارة في الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بتنفيذ برامجها ، لابد وأن تضع أهدافا مبدئية تعمل على تحقيقها ،إذ تعتبر الأهداف في عملية التخطيط خطوة هامة جدا على غرار تلك التي يتم وضعها في العمليات الإدارية المختلفة ،ذلك أن هدف التخطيط يكون نابعا من أهداف المجتمع الكلي ومن احتياجات أفراده ،حيث يعود بالفائدة على المؤسسة و المجتمع .

كما أن تحديد الأهداف يمثل الخطوة الأولى في التخطيط ، فقد تؤثر في كامل الخطوات التي تليها سلبا أو إيجابا ، فكلما كانت الأهداف سليمة ومبنية على أسس علمية ومتماشية مع الواقع الاجتماعي وغير مبالغ فيها ، فإنها تكون ذات أثر كبير ويتم تحقيقها في مجال زمني قصير ، غير أنه وفي المقابل نجد أنه من المعقول والمنطقي أن أية عملية تخطيطية تقوم بها الإدارة على مستوى أي مؤسسة تتعقبها وتعترضا بعض النقائص و التي تحد بشكل أو بآخر من تحقيقها ، كما يمكن أن، نوضح بعض الأهداف في عملية التخطيط الاجتماعي فيما يلي :

1- يهدف التخطيط السليم إلى المساعدة على آثار التغيرات الاجتماعية المفاجئة والتلقائية غير المنظمة ، والتي تعمل على التقليل من دينامكية المؤسسة في جوانبها الإيجابية .

2- تسعى عملية التخطيط المنظمة وراء تحقيق الأهداف المسطرة ، والتي تكون نابعة من أهداف المجتمع ذاته ، وهذا ما يجعلها تساعد في تحقيق أهداف المجتمع بطريقة غير مباشرة .

3- تساعد عملية التخطيط على تبادل الأفكار بين مختلف المؤسسات الأخرى ، والقائمة عل أسس الرعاية الاجتماعية ، كما تزيد في توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية ، هذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التكامل في البناء الإجتماعي لدى المجتمع .

4- تعمل عملية التخطيط المنظمة على الاستغلال الأمثل للإمكانات البشرية المتاحة

5- تقوم عملية التخطيط المبنية على أسس وقواعد الإدارة الحديثة ، وعلى مبادئ الخدمة الإجتماعية بإشباع أكبر قدرممكن من إحتياجات أفراد المجتمع ، وكذاحل مشكلاتهم .

6- تهدف عملية التخطيط إلى التنبؤلما قد يحدث من المشكلات داخل المؤسسة مما يؤهلها لمواجهتها في حدودها الخاصة (1).

---

(1) د. عبد العزيز عبد الله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 1995 ، ص(46-47) .

XI. التخطيط الاجتماعي بالبلدية ميدان الدراسة

مما لاشك فيه أن وظيفة التخطيط الإداري هي الوسيلة الناجعة ، والأداة الفعالة لأي مؤسسة لرسم سياستها وتصميم خططها وبرامجها ومن ثم تحقيق أهدافها والوصول إلى الغاية التي أنشئت لأجلها .

كما أن عملية التخطيط هي من أهم الوظائف ، وهي عملية تبنى عليها مختلف الوظائف الإدارية الأخرى ، حيث يتوقف نجاح أو فشل الإدارة في نتائجها على هذه العملية الاستراتيجية ، وفيما يتعلق بالبلدية ميدان الدراسة فإن التخطيط بها له خصوصيته الكبيرة ، حيث تقوم هذه الأخيرة بتصميم وبناء المخططات والبرامج الاجتماعية التي تحتاج إلى تجسيدها على ترابها الخاص ، وذلك من خلال مجلسها الإداري المنتخب ومسيري الجانب التنفيذي الإداري بها أيضا ، وهذا كله وفق السياسات العامة للدولة الجزائرية ، وتقوم بإرسال هذه البرامج في شكل محاور أساسية ، تراعي فيها انشغالات المجتمع المدني في كل الجوانب وفي شتى الميادين ، مرفقة ذلك كله بالموارد المالية اللازمة لتحقيق وتجسيد وتنفيذ هذه الخطط والبرامج .

وعليه قوم البلدية ببذل الجهود الرامية لتحقيق وتطبيق ذلك التشريع وتحقيق بلك الأهداف ، دون أن خرج عن إطار السياسة العامة للدولة ، غير أنه في كثير من الأحياء تعجز البلدية عن تنفيذ هذه الخطط المرسومة والبرامج الهادفة ، فيؤدي بها ذلك إلى تعديل بعض جوانب الخطة في إنجاز المشاريع ، وذلك باللجوء إلى تكييف هذه الأخيرة حسب القدرات التي تملكها البلدية في الإنجاز سواء منها البشرية ذات الدراية الكافية بتتبع هذه الخطط والوصول بها كاملة إلى المواطن أو المادية التي في كثير من الأحيان لا تتوافق ومتطلبات المواطنين الكثيرة والمتشعبة.

1/ مجالات التخطيط بالبلدية : إن المتتبع لعمل المجلس الإداري بالبلدية يجد بأنه يتعامل مع جميع الميادين التي تتعامل معها الدولة في سياستها وفي هرم سلطتها ، ذلك أن البلدية هي المحرك الأساسي للتنمية الجهوية وكذا الوطنية العامة ، ولهذا تعددت الجوانب والمجالات التي تقوم البلدية بالعمل في خظمها ، ويمكن أن نوضح هذه المجالات فيما يلي :

- **قطاع البناء والتعمير :** حيث تهتم البلدية بالبنايات بكامل أنواعها المدرسية والصحية والاجتماعية ، والإدارية وغيرها

- **قطاع الري :** وتهتم البلدية في هذا المجال بالمياه الصالحة للشرب وكذا التطهير ومياه الينابيع والفيضانات والسقي وغيرها .

ـ قطاع الطرق والأشغال العمومية : ويهتم من خلال هذا المجال بكامل الطرقات التي هي على تراب البلدية سواء الولائية المارة بها أو البلدية المتواجدة داخل التجمعات السكانية والقرى والأرياف ، وتهتم أيضا ي هذا الشأن بالنقل عبر هذه الطرق .

ـ **قطاع الفلاحة :** وتقوم من خلاله بمتابعة برامج استصلاح الأراضي ، وكذا فتح المسالك للفلاحين ، وغرس الأشجار بكل أنواعها ، والدعم الموجه للفلاحين ، ودعم قطاع الغابات وتنمية السهوب .

ـ **قطاع التربية والتعليم :** حيث تقوم البلدية ميدان الدراسة في هذا القطاع بالإشراف على بناء المطاعم المدرسية المتواجدة على ترابها لجميع الأطوار ، وبناء السكنات الوظيفية لعمال القطاع وكذا الجدران الواقية والملاعب بداخلها ، كما تقوم بتجهيزها ببعض الوسائل والحاجات الضرورية كالمازوت والمدفآت وغيرها .

ـ **قطاع الصحة :** تقوم مصالح البلدية بتوفير كل الإمكانات الضرورية قصد مساعدة فرق الكشف والمتابعة في مهامها الأساسية والوقائية .

ـ **البيئة :** سعت البلدية في حدود إمكاناتها إلى التصدي لعدد هائل من المشاكل التي تمس البيئة بالبلدية ميدان الدراسة ، حيث يمكن أن نتطرق إلى البعض منها كالآتي :

* المياه القذرة التي تأتي عبر وادي القصب من أماكن مختلفة كالحمادية والبرج وبرج لغدير و الرابطة والقصور .

* السقي بالمياه القذرة التي يمارسها ما يفوق 310فلاح

* انعدام شبكات التطهير بمعظم القرى وانتشار الحفر الفردي والعشوائي للآبار .

* وجود عدة محاجر على تراب البلدية والتي تسبب تلوث الهواء وموت العديد من أنواع الأشجار وهجرة الكثير من أصحاب المنازل إلى أماكن غير معروفة .

* انتشار القمامة بشكل فوضوي ودون تنظيم وحراسة .

* الانتشار القوي للحيوانات المضرة (الكلاب ، القطط ، الخنازير).

ـ **قطاع البريد والمواصلات :** تتوفر البلدية على مركز بريدي واحد يقدم الخدمات اليومية لكافة المواطنين على مستوى كامل تراب البلدية ، غير أن هذا المركز لا يفي بالخدمات المقدمة للمواطنين عبر تراب البلدية ، نظرا للمساحة الشاسعة التي تحضي بها البلدية وكذا التوزيع السكاني عبر القرى والمد اشر غير المنتظم .

ـ **قطاع الرياضة :** تعاني البلدية ميدان الدراسة وحسب المسؤولين بها من نقص فادح في الهياكل الرياضية حيث تتوفر على ملعب واحد تابع للبلدية لا يقدم أي خدمات للشباب الكثيرين والمتعطشين لهذا النوع من الخدمات التنموية .

ـ **قطاع الثقافة :** إن بلدية العش ميدان الدراسة لا يوجد بها أي مركز للثقافة ، رغم الحديث الدائم من قبل المسؤولين الذين ترأسوا دار البلدية منذ عهد بعيد .

ـ **قطاع الشؤون الدينية والأوقاف :** إن بلدية العش ميدان الدراسة تتوفر على 16 مسجد طبقا لإحصائيات سنة2001 حيث تتوزع على كامل ترابها كما تقوم البلدية المعنية بتزويد هذه المساجد بمادة المازوت ، وكذا بعض الإعانات الخاصة كالكهرباء وبعض الترميمات البسيطة .

ـ **قطاع الأمن البلدي :** تقوم البلدية ميدان الدراسة بإعداد خطوات هامة حسب مصالحا بالنسبة لهذا الجانب ، حيث توليه اهتماما بالغا ، لذا تحرص على توسيع الأمن عبر كامل تراب البلدية وذلك بما يسمى الحرس البلدي ، كما توفر الجو المريح لعمال هذا القطاع مع المواطنين وذلك بالتوعية بأهميته بالشبة لحمايتهم ، خاصة وأن المنطقة عرفت عشرية سوداء لولا تدخل مصالح الأمن ، بتعزيز الحماية الدائمة والكافية .

2/ التخطيط للتنمية المستقبلية : إن تلك النشاطات والمهام المذكورة آنفا والتي يقوم بها المجلس البلدي مع المصالح البلدية المختصة ، تعتبر إحدى الدعائم والركائز التي تستند عليها البلدية ميدان الدراسة في تقديم خطط بناءة للوصول بالتنمية الاجتماعية إلى الحد المرغوب فيه من طرف المواطنين ، غير أن هذه البلدية وبناءا على التقارير الدورية والسنوية التي تقدمها للجهات الوصية حول نشاطاتها وإنجازاتها وانشغالات مواطنيها لا تحضي بالنصيب المطلوب من المشاريع التنموية المستقبلية ، ذلك لأن إنجازاتها لم تكن واقعية وملموسة من طرف المواطنين القاطنين على ترابها ، رغم أنها تقوم بالخطوات القانونية وتتتبع الجهات المختصة والمعنية بذلك

من خلال كل هذا العرض لحالة التخطيط بالبلدية ميدان الدراسة فإن المواطن ومن خلال إجاباته على استمارة بحثنا ، كانت كما هي موضحة في الجداول الآتية:

الجدول السادس : يبين عملية التخطيط بالبلدية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تقوم البلدية بعمليات التخطيط ؟	نعم	130	%26
	لا	100	%30
	لا أدري	270	%54
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال السؤال المطروح على عينة البحث والإجابات المتباينة نجد بأن نسبة 26% من عدد المبحوثين الذين يقدر عددهم بـ : 500 مبحوث تجيب بنعم ، مما يدل على أن البلدية تقوم بهذه العملية المهمة في عمليات التنمية المحلية لكل بلدية على مستوى التراب الوطني ، في حين نجد بأن نسبة 20% من عدد المبحثين يقرون بانعدام هذه العملية داخل البلدية ميدان الدراسة ، وهذا ما يعطينا تفسيرات عدة كأن تكون هذه النسبة من المبحوثين لا تعرف هذا النوع من العمليات الإدارية أو أن هذه العملية لم تمس الخدمات التنموية المقدمة لهذه الفئة .

الجدول السابع : يبين من الذي يقوم بعملية التخطيط لتنمية الخدمات الاجتماعية بالبلدية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* من الذي يقوم بعملية التخطيط لتنمية الخدمات الاجتماعية داخل البلدية ؟	رئيس البلدية	110	%22
	رئيس المصلحة	95	%19
	مجلس البلدية	135	%27
	أخرى	160	%32
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال النسبة المبينة في الجدول نلاحظ بأن نسبة 22% من عدد المبحوثين يرون بأن رئيس البلدية هو الذي يقوم بعمليات التخطيط للخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطن داخل البلدية وبالتالي فهو المسؤول المباشر على هذه الخدمات ونوعيتها وفائدتها وتأثيرها على التنمية المحلية داخل البلدية ميدان الدراسة ، أما نسبة 19 من عدد المبحوثين فإنها ترى أن رئيس المصلحة هو الذي يقوم بهذه العمليات

ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمواطن وللتنمية أيضا ، غير أن نسبة27% من المبحوثين وهي نسبة معتبرة ترى أن مجلس البلدية هو المسؤول و المخطط للخدمات التي تهم المواطن و التنمية , في حين نجد أن النسبة الكبيرة من عدد المبحوثين و التي تقدر بـ 32% يرون أن هناك جهات أخرى تقوم بعمليات التخطيط سواء داخل البلدية أو خارجها وهذا ما يفسر عدم وصول هذه الخدمات إن وجدت لهم أو عدم درايتهم بهذه العملية المهمة داخل البلدية أومن الجهات المسؤولة عن ذلك , وهو ما يؤكد الفرضية القائلة بان أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط يؤدي إلى عدم تجسيد التنمية الاجتماعية .

الجدول الثامن : يبين هل تقوم البلدية أثناء التخطيط بمراعاة الاحتياجات .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تقوم البلدية أثناء التخطيط للخدمات بمراعاة الاحتياجات ؟	نعم	65	%13
	لا	300	%60
	في بعض الأحيان	135	%27
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن السبب المعبر عنها في هذا الجدول تبين أن أعلى نسبة هي 60% و التي ترى أن إدارة البلدية أو القائمين على عملية التخطيط الهامة و المشار إليها في الجدول السابق لا تقوم بمراعاة الاحتياجات الاجتماعية للمواطن أثناء القيام بالتخطيط لها و هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع نسبة 13% التيس ترى أن الإدارة المحلية داخل البلدية تقوم بمراعاة هذه الاحتياجات أثناء التخطيط للخدمات و هي نسبة يمكن تفسير رأيها إما إنها قد استفادت من الخدمات المقدمة للمواطن بشكل كبير و إما أنها فئة ذات دراية كبيرة بأن عملية التخطيط للخدمات أثناء قيام أي إدارة بها لا بد أنها تقوم على أساس الاحتياجات العامة للمواطن , و كما أن نسبة 27% التي ترى بأنه في بعض الأحيان تراعى هذه الاحتياجات و في البعض الآخر يكون التخطيط للخدمات ذاتيا أو دون اللجوء إلى المجتمع للقيام بوضع الخدمات حسب احتياجاتهم و هذا ما تثبته الفرضية القائلة بأن أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية داخل البلدية ميدان الدراسة .

الجدول التاسع : يبين الاستفادة في مجال السكن .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل أنت مستفيد من البلدية في مجال السكن ؟	نعم	115	%23
	لا	385	%77
المجمـــــــــــــوع		500	%100

لقد كان لتسلسل الأسئلة دور كبير في الإجابات المتباينة بين أفراد العينة المبحوثة حيث أنه من خلال الإجابات على السؤال المدرج حول الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في مجال السكن وجد بأنه دليل إضافي على أن الخدمات الموجهة للمواطن لا تقدم وذلك لأن نسبة 97% من عدد المبحوثين يؤكدون أنهم غير مستفيدين من الخدمات السكنية بالبلدية وهذا ما يثبت الفرضية القائلة بأن أي خلل على مستوى عملية التخطيط للخدمات يؤثر سلبا على التنمية المحلية بها ، كما أن هذا المجال تكون الاستفادة فيه لفئة معينة وهذا ما تدل عليه النسبة 23% من عدد المبحوثين .

الجدول العاشر : يبين توفر النقل المدرسي بالبلدية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل توفر البلدية النقل المدرسي للتلاميذ؟	نعم	85	%17
	لا	350	%70
	في بعض الأحيان	65	%13
المجمـــــــــــــوع		500	%100

من خلال السؤال المطروح حول النقل المدرسي للتلاميذ فإننا تحصلنا على نسب لاتقل أهمية عن سابقتها من حيث الإثبات لفرضيات بحثنا فنسبة 70% من عدد المبحوثين الذين يرون بأن البلدية ميدان الدراسة لا توفر النقل المدرسي هي النسبة العالية بين النسب الأخرى التي تقدر بـ 13% والتي ترى بأنه في بعض الأحيان فقط توفر البلدية النقل المدرسي وهذا خلال فصل الشتاء خاصة أما في فصل الربيع وأيام الدراسة الصيفية فإن النقل المتوفر من طرف البلدية يتوقف لنقل المواطنين ، أما النسبة 17%

القائلة بأن البلدية توفر النقل المدرسي فهي قليلة بالمقارنة مع النسبة القائلة بانعدامه ، وهو ما أكدته الإجابات بنقص عدد الحافلات الناقلة في السؤال الفرعي الذي يأتي بعد السؤال الرئيسي .

الجدول الحادي عشر : يبين الاحتجاج على وسائل النقل .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل احتج التلاميذ على وسائل النقل ؟	نعم	420	%84
	لا	80	%16
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال الملاحظة للإجابات على السؤال المطروح في هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة عالية جدا من عدد المبحوثين تقدر بـ 84% ترى أن التلاميذ قد احتجوا على وسائل النقل وذلك عدة مرات كما جاء في السؤال الفرعي له مما يؤكد السؤال الأول حول توفر هذه الوسائل وانعدامها داخل البلدية ميدان الدراسة ، غير أن نسبة 16% من عدد المبحوثين ترى بأن التلاميذ لم يحتجوا على وسائل النقل وهذا ما يبين بأن هذه الفئة إما ميسورة الحال لا تحتاج إلى نقل أو أنها لا تبالي بوجود أو انعدام النقل داخل البلدية ، وهو ما يضيف تأكيدا آخر للفرضية القائلة أن أي خلل على مستو وظيفة التخطيط يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة للمواطن وبالتالي على التنمية الاجتماعية داخل ميدان البحث .

الجدول الثاني عشر : يبين طابع حافلات النقل المدرسي المتوفرة .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* ما هو طابع حافلات النقل المدرسي المتوفرة ؟	عمومية	215	%43
	خاصة	285	%57
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال الجدول يتبين بأن نسبة 43% من المبحوثين يؤكدون بأن الحافلات المستعملة في النقل المدرسي عمومية و 57% منهم يؤكدون أنها خاصة حيث يتبين بأن الحافلات أغلبها ذات طابع خاص أو أن عمل الحافلات الخاصة ظاهر للعيان من تلك العمومية .

الجدول الثالث عشر : يبين توفر المراكز الصحية بالبلدية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر البلدية على مراكز صحية ؟	نعم	330	%66
	لا	170	%34
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال هذا الجدول نجد بأن نسبة 66% من عدد المبحوثين ترى بأن المراكز الصحية متوفرة على مستوى البلدية أما نسبة 34% منهم فلا ترى لها أثر مما يثبت بأن الذين ينفون وجودها قد تكون كذلك أو أنها لم تقم بالدور المنوط بها مما أدى إلى إنكار وجودها .

الجدول الرابع عشر: يبين الدور الخدماتي للمراكز الصحية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تقوم المراكز بدورها الخدماتي على أكمل وجه ؟	نعم	75	%15
	لا	425	%85
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن تحليلنا لمعطيات هذا الجدول تثبت الارتباط الوثيق بين الجدول السابق وهذا الجدول وذلك لأن نسبة 15% فقط تقول بأن المراكز الصحية المتوفرة تقوم بدورها وهذه نسبة قليلة مقارنة بالنسبة العالية التي وصلت إلى 85% من عدد المبحوثين والتي تقول بأن هذه المراكز الصحية لا تقوم بدورها وهذا ما يثبت الفرضية القائلة بـأن أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية بالمنطقة .

الجدول الخامس عشر: يبين توفير مصحة التوليد .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر لدى البلدية مصحة للتوليد ؟	نعم	10	%02
	لا	490	%98
المجمـــــــــــــوع		500	%100

إن نسبة 02% من عدد المبحوثين الذين يقولون بوجود مصحة للتوليد بالبلدية ميدان الدراسة لا تساوي شيئا مع نسبة 98% التي تثبت عدم وجود هذا النوع من المصحات في تراب البلدية وهذا ما يدل على أن هذا المرفق العمومي لا أثر لوجوده وهذا ما يدل أيضا على انعدام المرافق الخدماتية الضرورية للمواطن ، مما يؤثر سلبا على التنمية المحلية داخل المجتمع المدروس وهو ما تؤكده الفرضية القائلة أن أي خلل على مستو عملية التخطيط للخدمات الضرورية للمواطن يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية بالبلدية ميدان الدراسة .

الجدول السادس عشر: يبين توفير النوادي الرياضية .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر لدى البلدية نواد للرياضات ؟	نعم	25	%05
	لا	475	%95
المجمـــــــــــــوع		500	%100

من خلال إجابات المبحوثين يتبين بأن النشاط الرياضي شبه منعدم وهذا من خلال النسبة الموجودة بـ : 95% من عدد المبحوثين والتي تجيب بلا على السؤال ، وهذا ما يدل أيضا على أن القائمين على إدارة البلدية لا يضعون مخططات تنموية تمس هذا الجانب الهام للكثيرين من الشباب الراغب في هذا المجال ، وهذا أيضا ما يدل على أن المسؤولين داخل البلدية لا يميلون إلى النشاطات الرياضية مما يؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية داخل البلدية وهذا ما تؤكده الفرضية القائلة بأن أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط للتنمية داخل المجتمع يؤثر سلبا على هذه العملية الهامة ، في حين ترى نسبة ضئيلة تقدر بـ 05% من المبحوثين أن البلدية تتوفر على نواد للرياضات .

الجدول السابع عشر: يبين توفر أماكن الترفيه أو انعدامه .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر البلدية على أماكن للتنزه والترفيه ؟	نعم	15	%03
	لا	485	%97
المجمـــــــــــوع		500	%100

من السؤال المطروح في هذا الجدول والأسئلة الفرعية نجد بأن نسبة عالية جدا ترى انعدام أماكن الترفيه والتنزه سواء من قبل كبار السن أو الشباب أو النساء وهذا ما تدل عليه النسبة 97% من عدد المبحوثين ، رغم أنه من خلال الإجابات المنسجمة حول وجود أماكن شاغرة في تراب البلدية فإنه نفس العدد الذي أجاب بانعدام الأماكن أجاب بوجودها شاغرة ، حيث يمكن للسلطات البلدية والقائمين على توفير مثل هذه الخدمات اللجوء إليها واستغلالها للمواطنين ، ولقد أثبت العدد الكبير أماكن كثيرة وذكرها بأسمائها ، وهذا ما يزيد في إثبات الفرضية القائلة بتأثر التنمية المحلية داخل البلدية بأي خلل على مستوى وظيفة التخطيط الاجتماعي ، غير أن نسبة 03% من عدد المبحوثين ترى بأن البلدية تتوفر على هذه الأماكن ، وهذا ربما استنادا اللامبالاة الدائمة عندهم عن كل ما يوجد في البلدية من مرافق أو بجهلهم التام لنوعيتها .

الجدول الثامن عشر: يبين توفر دار الثقافة .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر البلدية على دار للثقافة ؟	نعم	130	%26
	لا	195	%39
	لا أدري	125	%25
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن النسب المتوفرة في الجدول تتقارب فيما بينها حيث أن نسبة 26% من عدد المبحوثين تقول أن البلدية تتوفر على دار للثقافة غير أن البلدية لا تتوفر على مكتبة علمية وهذا ما يجعلها لا تقدم خدمات اجتماعية ذات أهمية للوافدين عليها في حين نجد أن نسبة 39% من عينة البحث تقول عكس ذلك و هذا

ما يدل على أن دار الثقافة لم تقم بدورها المطلوب مع فئات المجتمع سواء كانوا شبابا أو كهولا أو نساء غبر أن نسبة 25% من عدد المبحوثين تقول بعدم درايتها جملة وتفصيلا بأن البلدية تحتوي على دار للثقافة وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بوجوب ثقافة المواطن حتى تقوم التنمية و تتحقق داخل البلدية ميدان الدراسة .

الجدول التاسع عشر: يبين الرضى عن الخدمات المقدمة .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل أنت راض عن الخدمات التي تقدم لك ؟	نعم	55	%11
	لا	445	%89
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن الشيء الملاحظ حول النسب في هذا الجدول تدل على أن البلدية لا تقدم خدمات اجتماعية تمس المواطن وهذا ما تؤكده النسبة العالية جدا و التي تقدر ب 89% من عدد المبحوثين في حين نجد أن 11% من عدد المبحوثين تقول بأنها راضية على الخدمات المقدمة لها و يمكن تفسير ذلك باستفادة هؤلاء المبحوثين من جل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البلدية .

الجدول العشرون: يبين تفاعل المبحوثين مع مسؤولي البلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تفاعلت مع المسؤولين داخل البلدية ؟	نعم	105	%21
	لا	245	%49
	في بعض الأحيان	150	%30
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال النسب المئوية التي سجلت على عينة البحث وجدنا أن نسبة تقارب نصف عدد المبحوثين وهي نسبة 49 % ترى بأنها لم تتفاعل مع المسؤولين داخل البلدية وهذا ما يدل على نقص الوعي الثقافي لدى أفراد مجتمع البحث وهو ما يؤثر سلبا على فعالية التنمية المحلية داخل المجتمع المدني للبلدية ميدان الدراسة ، ومما يزيد في إثبات هذه الفرضية نسبة 30 % من عدد المبحوثين الذين تفاعلوا في بعض الأحيان فقط مع المسؤولين داخل البلدية ، في حين نجد بأن نسبة قليلة تقوم بالتفاعل

والتعامل الدائم مع المسؤولين بالبلدية ، حيث يمكن أن يكون هؤلاء المبحوثين أفرادا لديهم قرابة أو عمالا داخل البلدية ، وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بأن التنمية المحلية بالبلدية تتأثر بنقص الوعي لدى المواطن بضرورة المشاركة مع المسؤولين في تجسيد الاحتياجات وتوفير الخدمات وبالتالي في تجسيد التنمية المحلية داخل المجتمع .

الجدول الواحد والعشرون: يبين رأي المبحوثين في أسلوب التعامل بالبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* ما رأيك في أسلوب التعامل داخل البلدية ؟	مريح	60	%12
	غير مريح	440	%88
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن نسبة عالية من عدد المبحوثين تقدر بـ : 88 % تصرح بأن أسلوب التعامل داخل إدارة البلدية غير مريح مما يؤثر على الاحتكاك بين المواطن والمسؤول وبالتالي يؤدي ذلك إلى حجب ومنع المشارك في إبداء الرأي العام حول التنمية الاجتماعية داخل البلدية ، كما أنها نسبة لا يستهان بها في الحكم على أن التنمية بالبلدية ميدان الدراسة تتأثر بشخصية السلطة الحاكمة لها ، فتكون ذات نفع كبير كلما كان الواصل بين المواطن والمسؤول واسعا والعكس عندما يكون التعامل في مجال ضيق ، في حين نرى نسبة ضئيلة تقدر بـ: 12 % من عدد المبحوثين ترى عكس ما تراه النسبة السابقة من المبحوثين وهذا ما يمكن تفسيره أيضا بإمكانية القرابة أو العمل داخل إطار البلدية ميدان البحث .

الجدول الثاني والعشرون: يبين رضا عينة البحث على الخدمات الاجتماعية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
*هل تقدم شكاوى من طرف المواطنين على الخدمات ؟	نعم	430	%86
	لا	70	%14
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال النسب المبينة في هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة الكبيرة والتي قدرت بـ : 86 %من عدد المبحوثين ترى أن المواطنين يقدمون شكاوى على الخدمات الاجتماعية التنموية بالبلدية ، سواء كانت هذه الأخيرة عامة أو خاصة ، كما أن هذه النسبة العالية يمكن التفسير من خلالها على سوء تنظيم وتوزيع الخدمات التنموية وعدم تطابقها مع الاحتياجات ومتطلبات السكان في مجال لتنمية الاجتماعية

وهو ما يؤكد الفرضية القائلة بأن أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط للتنمية يؤثر علي صيرورتها بالكامل ، غير أن نسبة 14 % م عدد المبحوثين ترى عكس ذلك ، ويمكن تفسير هذه النسبة بتلبية احتياجاتها من طرف المسؤولين أو من ناحية أخرى عدم درايتها بشكل كامل لما قد يحدث في البلدية.

الجدول الثالث والعشرون: يبين رأي المبحوثين في رؤساء البلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* ما رأيك في رؤساء البلدية منذ نشأتها؟	أكفاء	160	%32
	ليسو أكفاء	340	%68
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن كفاءة رئيس البلدية تؤخذ من عدة جوانب هامة كالديناميكية المستمرة في الحث على خلق تنمية محلية شاملة لكل أفراد المجتمع ومناطقه الجغرافية ، وكذا المستوى العلمي الذي يتقدم به هذا الرئيس لقيادة أفراد مجتمعه ، ومن جهة أخرى ينظر إلى كفاءة الرئيس من جوانب الشخصية من الناحية الانفعالية التربوية والاتزان .

لذلك قد لاحظنا من خلال النسبة 32 % من عدد المبحوثين والقائلة بأن رؤساء البلدية ميدان الدراسة ومنذ نشأتها يتميزون بالكفاءة في قيادة البلدية المجتمع وهي نسبة معتبرة ، حيث يمكن تفسير هذا الرأي بتوفر الكفاءة على المستويات المذكورة آنفا ، غير أنه وفي المقابل وجدنا نسب لا يستهان برأيها حيث وصلت إلى 68 % وهي نسبة تفوق الأولى بأكثر من ضعفها والتي ترى عكس ما تراه النسبة الأولى وهو دليل واضح على أن المسؤولين الذين تولوا هذه البلدية منذ نشأتها ليسو أكفاء بدرجة عالية أو حتى مقبولة لدى المواطن وهذا في تأدية مسئوليتها على أتم وجه وعل توفير ودعم التنمية بالبلدية للنهوض بالمجتمع نحو الحال الحسنة .

الجدول الرابع والعشرون: يبين مشاركة المبحوثين في اقتراح الاحتياجات بالبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل ساهمت في الحث على إنشاء مثل هذه الاحتياجات التنموية؟	نعم	200	%40
	لا	300	%60
المجمـــــــــــوع		500	%100

نلاحظ من خلال النسبة المبينة في هذا الجدول أن نسبة كبيرة قدرت بـ: 40% من عدد المبحوثين ساهمت في الحث على إنشاء مثل هذه الاحتياجات التنموية داخل البلدية ميدان الدراسة وهو ما يؤكد السؤال المطروح في الجدول الثالث والعشرين بخصوص تقديم الشكاوى لإدارة البلدي حول التنمية المحلية بها ، غير أن نسب عالية وفي كل مرة قدرت بـ : 60% من عدد المبحوثين تقول بأنها لم تساهم مع السلطات المحلية المسؤولة بالبلدية ميدان الدراسة في الحث على إنشاء مثل هذه الاحتياجات التنموية وبالتالي فإنها تعيق بذلك تحقيق وتجسيد التنمية وهو ما يؤكد أيضا لنا الفرضية القائلة بأن نقص الوعي لدى المواطن بضرورة المشاركة في تجسيد التنمية يؤثر عليها وبالتالي لا يمكن حدوثها وتحقيقها من قبل السلطات المحلية وحدها ، ولهذا يجب في رأينا تضافر الجهود المبذولة للوصول إلى الغايات المرجوة .

الجدول الخامس والعشرون: يبين مشاركة المبحوثين في التنمية المحلية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
*هل تعلم بأنه من الضروري مشاركتك في تجسيد التنمية؟	نعم	280	%56
	لا	220	%44
المجمـــــــــــوع		500	%100

لقد كان للنسبتين المبينتين في هذا الجدول تحقيق كبير لفرضيتين من فرضيات البحث لدينا ، حيث أن النسبة 56 % من عدد المبحوثين الذين يقولون بأنهم يعلمون ضرورة المشاركة في تجسيد التنمية بما فيها الاحتياجات الخاص والعامة مع السلطات البلدية المسؤولة عن ذلك .

وهو ما يؤكد الفرضية القائلة أنه كلما كانت المشاركة القومية فاعلة على بساط الواقع كلما كان للتنمية آثارها على المواطنين كبيرة .

ومن جهة أخرى وجدنا نسبة 44 % من المبحوثين تقول بأنها لاتعلم إطلاقا أنه من الضروري عليها المشاركة في تجسيد التنمية داخل البلدية ، وهو ما يؤثر على إحداث هذه الأخيرة على ترابها ، ومن خلال ذلك تم تحقق الفرضية القائلة بأن نقص الوعي بضرورة المشاركة في إبداء الرأي مع السلطات لحاكمة وفي إحداث التنمية يؤثر أيضا وبشكل كبير جدا على توفر وتجسد التنمية على تراب البلدية ميدان الدراسة .

الجدول السادس والعشرون: يبين رأي المبحوثين في أسلوب الحوار مع المسؤولين بالبلدية.

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تستخدم البلدية أسلوب الحوار أثناء مناقشة احتياجات المواطن التنموية؟	نعم	20	%04
	لا	405	%81
	في بعض الأحيان	75	%15
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن النسب الموضحة في هذا الجدول متباينة بشكل واضح تماما فنسبة 04 % من عدد المبحوثين ترى بأن البلدية تستخدم أسلوب الحوار أثناء مناقشة المشاريع والمجالات التنموية داخل مجلسها ، وهي نسبة ضئيلة جدا تدل إما على التقارب الشخصي بالمسؤولين في هذه البلدية أو مشاركتها نفسها في هذا الحور ، فهي نسبة يمكن الاستغناء عنها بالمقارنة مع النسبة العالية جدا والتي قدرت ب : 81 % من عدد المبحوثين والتي ترى بأن السلطات المحلية والمسؤولة على البلدية لا تعمد على أسلوب الحوار أثناء مناقشتها لمجالات التنمية والاحتياجات التي تمس المواطن وهذا حسب رأي المبحوثين وتحليلهم ، إما لعدم قدرتها على ممارسة التنمية وتجسيدها على أرض الواقع أو الهروب وتجنب أخذ رأي المواطن في هذا المجال والتمسك برأيها وقراراتها .

غير أن هذا العمل يؤثر بشكل كبير على فحوى التنمية الحقيقية ، في حين نجد بأن نسبة 15 % من عدد المبحوثين يرون بأن السلطات المحلية تعتمد في بعض الأحيان وفي بعض المشاريع التنموية فقط على رأي المواطن أو بعضا منهم مثل المقربون أو كبار الدوار أو بعض الجمعيات التي لا تتعارض مع السلطات الحاكمة أثناء اللجوء إلى طرح المشاريع التنموية على أرض الواقع .

الجدول السابع و العشرون: يبين رأي المبحوثين في صفة الشخصية المسيرة للبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتميز سلطة الشخصية الحاكمة بالاتزان ؟	نعم	95	%19
	لا	135	%27
	في بعض الأحيان	270	%54
المجمـــــــــــوع		500	%100

لقد كانت الإجابات على هذا السؤال متباينة بين من يرى بأن سلطة الشخصية الحاكمة للبلدية تتميز بالاتزان وكانت نسبتم تقدر بـ: 19 % ومن يرى بأن هذه السلطة غير متزنة وفي اضطراب دائم حيث قدرت نسبتهم بـ : 27% ومنم من يرى خلاف ذلك كله ويلتزم الوسطية في الرأي فيرى بأن شخصية السلطة الحاكمة تكون في بعض الأحيان متزنة وفي البعض الآخر مضطربة وهو الرأي الذي يمكن أن يكون غالبة نظرا للنسبة العالية جاءت من المبحوثين حول هذا السؤال والتي قدرت بت 54% ذلك لأن الحاكم قد تطرأ عليه مشاكل وأمورا تؤدي به إلى الاضطراب فيحكم عليه بذي الشخصية والمضطربة والعكس في ذلك .

الجدول الثامن والعشرون: يبين رأي المبحوثين في وجود اضطراب لدى الشخصية الحاكمة للبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتميز سلطة الشخصية الحاكمة بالاضطراب ؟	نعم	135	%27
	لا	95	%19
	في بعض الأحيان	270	%54
المجمـــــــــــــوع		500	%100

لقد كانت الإجابات على هذا السؤال متباينة بين من يرى بأن سلطة الشخصية الحاكمة للبلدية تتميز بالاتزان وكانت نسبتم تقدر بـ: 27 % ومن يرى بأن هذه السلطة غير متزنة وفي اضطراب دائم حيث قدرت نسبتهم بـ : 19% ومنم من يرى خلاف ذلك كله ويلتزم الوسطية في الرأي فيرى بأن شخصية السلطة الحاكمة تكون في بعض الأحيان متزنة وفي البعض الآخر مضطربة وهو الرأي الذي يمكن أن يكون غالبة نظرا للنسبة العالي جاءت من المبحوثين حول هذا السؤال والتي قدرت بت 54% ذلك لأن الحاكم قد تطرأ عليه مشاكل وأمورا تؤدي به إلى الاضطراب فيحكم عليه بذي الشخصية المضطربة والعكس في ذلك ، وهو نفسه ما جاء في الجدول السابق له .

الجدول التاسع والعشرون: يبين رأي المبحوثين في توفير الأخلاق والتربية في الشخصية الحاكمة .

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة الأخلاق وقيم التربية في الشخصية ؟	نعم	30	%06
	لا	80	%16
	لا أدري	390	%78
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة يحتاج على تمعن ودقة كبيرين ، ذلك أن السؤال يتمحور حول الأخلاق وقيم التربية في شخصية السلطة الحاكمة وهو الشيء المهم والأساسي في السلطة أو الحاكم أو الراعي لذلك كانت النسب متفاوتة جدا بين من يرى بأن السلطة الحاكمة تتميز بالتربية والأخلاق ونسبتهم ضئيلة جدا بلغت 06 % ومن يرى عكس ذلك ونسبتهم ضئيلة أيضا حيث بلغت 16%، في حين نجد بأن الكثيرين من المبحوثين التزموا عدم الدراية في هذه الأمور وكانت نسبتهم عالية جدا حيث بلغت 78 % من عدد المبحوثين ، ذلك أن الكثيرين منم لا يفضل الحكم على مثل الأخلاق بالتحركات الظاهرية وهو ما تتسم به المنطقة بصفتها محافظة .

الجدول الثلاثون: يبين رأي المبحوثين في المستوى التعليمي لدى السلطة الحاكمة للبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة المستوى التعليمي ؟	نعم	15	%03
	لا	485	%97
المجمـــــــــــوع		500	%100

لقد أجمع 97% على أن السلطة الحاكمة لإدارة البلدية لا تتوفر على المستوى العلمي ، وهذا ما يؤثر على وتيرة التنمية بالبلدية ميدان الدراسة ، كما أن هذا الحكم يبين مدى عشوائية القرارات التي يتخذها المسؤولون بها أثناء التسيير ، وأثر ذلك يعود على المواطن وعلى التنمية الاجتماعية ، في حين نجد بأن نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ : 03 % من المبحوثين وهي نسبة يمكن إهمالها بالمقارنة مع النسبة الأولى ، حيث ترى بأن السلطة تتمتع بالمستوى العلمي المطلوب ، وهذا إما تعبير عن تجارب شخصية

بينت لهم ذلك وأو راجع لضعف شخصية هؤلاء المبحوثين أمام السلطة أو كموالاة حرصا على عدم إبراز الصورة الحقيقية لهؤلاء الحكام .

الجدول الواحد والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في توفير الفكر الحضاري لدى السلطة الحاكمة للبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة الفكر الحضاري التطوري ؟	نعم	15	%03
	لا	350	%70
	لا أدري	135	%27
المجمـــــــــــوع		500	%100

يرى 03 % من عدد المبحوثين أن السلطة الحاكمة يتوفر لديها الفكر الحضاري والتطوري وهو تعبير عن فهم ضيق لمفهوم الحضارة والتطور ، في حين أجمع 70% من المبحوثين أنه لا يتوفر لدى هذه لسلطة الفكر الحضاري التطوري وهذا ما يدل على الرؤية السوداوية لواقع التنمية الاجتماعية ، ومن ثمة الاقتصادية والحضارية في البلدية ميدان البحث ، كما أن هذا التصور يتم عن واقع لا تلمس فيه إنجازات تنموية متطورة وانحصار التسيير على الأمور بسيطة روتينية وعدم إشراك الطرف الاجتماعي في التخطيط واقتراح البعض من أساليب التسيير .

كما أن نسبة 27 % من المبحوثين لا يبالون وككل مرة هل يتوفر الفكر الحضاري التطوري لدى السلطة الحاكمة أو لا ، وهذا لعدم قدرتهم على تحديد وضبط آليات الفكر الحضاري التطوري ، أو جهلهم لمقومات الفكر الحضاري ، مما يدل على ضعف التنمية الاجتماعية والثقافية وعدم قدرة فئة كبيرة على المشاركة فيها .

الجدول الثاني والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في توفر إرادة التغيير لدى السلطة الحاكمة للبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل يتوفر لدى السلطة الحاكمة إرادة التغيير ؟	نعم	115	%23
	لا	265	%53
	لا أدري	170	%34
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال التباين الكبير بين إجابات المبحوثين وجدنا بأن نسبة كبيرة قدرت بـ : 70% منم ترى بأن السلطة الحاكمة لإدارة البلدية لا تتوفر على عامل التحفيز لخلق وتطوير مجالات التنمية داخلها ، وهو ما يؤكد سابقيه من الأسئلة .

غير أن نسبة 06 % من العدد المبحوث ترى في السلطة الحاكمة ذلك التحفيز وهي نسبة قليلة مقارنة بسابقتها ، أما نسبة 24 % فإنها تعزف وفي كل مرة على معرفة ما يحدث في البلدية ميدان البحث من جميع النواحي ، وهو ما يؤكد الفرضية القائلة بضرورة التمتع بالوعي في المشارك مع الإدارة المحلية البلدية للمساهمة جنبا إلى جنب في النهوض بالتنمية المحلية والتقدم بها نحو الطريق الصحيح والمثمر وتجسيدها على أرض الواقع .

الجدول الثالث والثلاثون: يبين توفر عامل التحفيز لدى السلطة الحاكمة في إحداث التنمية بالبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل يتوفر لدى السلطة الحاكمة عامل التحفيز على إحداث التنمية داخل البلدية ؟	نعم	30	%06
	لا	350	%70
	لا أدري	120	%24
المجمـــــــــــوع		500	%100

من خلال التباين الكبير بين إجابات المبحوثين وجدنا أن نسبة كبيرة جدا تقدربـ: 70% من عدد المبحوثين رى بأن السلطة الحاكمة لإدارة البلدية لاتتوفر على كامل التحفيز على خلق التنمية داخل البلدية وهو ما يؤكد سابقيه من الأسئلة في حين نلاحظ بأن نسبة 06 % من العدد المبحوث ترى في السلطة الحاكمة لإدارة البلدية ذلك التحفيز على خلق التنمية على ترابها وهي نسبة يمكن إهمالها أمام النسبة الأولى أما نسبة 24 % من العدد المبحوث إنها تعزف وفي كل مرة عن معرفة ما يحدث بالبلدية من جميع النواحي وهو ما يؤكد الفرضية القائلة بضرورة التمتع بالوعي في المشاركة مع الإدارة البلدية لإنجاح تجسيد التنمية بها .

الجدول الرابع والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في أسلوب التوظيف بالبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* ما رأيك في أسلوب التوظيف بالبلدية ؟	مقبول	01	%01
	غير مقبول	90	%90
	في بعض الأحيان	09	%09
المجمـــــــــــوع		100	%100

إن أسلوب التوظيف داخل البلدية ميدان البحث غير مقبول ذلك أن النسب المئوي المسجلة دليل واضح ، حيث أن نسبة 90 % من عدد المبحوثين يؤكدون من خلال إجاباتهم على أن الإدارة البلدية لا توظف الطاقات الشبانية ذات المستوى العلمي المقبول و أن توظيفها يكون بطرق غير شرعية ولا قانونية ، في حين نجد بأن نسبة يمكن أن تكون منعدمة قدرت بـ :01 % ترى عكس ذلك ، أما النسبة 09 % من المبحوثين فترى بأن أسلوب التوظيف داخل البلدية ميدان البحث يكون مقبولا في بعض الأحيان وغير مقبول في البعض الآخر ، وهذا ما يؤكد صدق الفرضية القائلة بأن أي خلل على مستوى وظيفة التخطيط يؤثر على التنمية بشكل أو بآخر ، فيجعلها فعالة كلما كان التخطيط لها مبنيا على الأسس العلمية والمعارف الحقيقية بها كما يمكن أن يجعلها غير موجودة كلما كانت عملية التخطيط لها غير مؤسسة على الطرق العلمية والحقيقة الميدانية لمجتمع البحث .

الفصل السادس

تنمية الجتمعات المحلية

I. أسس تنمية المجتمعات المحلية

II. دور الثقافة في التنمية المحلية والوطنية

III. أبعاد التنمية الشاملة

IV. التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة (نموذج سنة 2001)

XII. أسس تنمية المجتمعات المحلية

1/ من منظور إسلامي : إن تفسير التنمية من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة له بعد كبير في معلجة الواقع المحلي والنهوض بالفرد والجماعة والمجتمع ، وهي في الغالب تحث على الوجوب وليس على الإختيار وتندرج هذه الأسس فيما يلي :

أولا- تعمير الأرض والتمكن من خيراتها : ويتجلى ذلك في الآيات التالية .

يقول الله تعالى :[...هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ...].(سورة هود الآية 61).

ويرى علماء التفسير في هذه الآية أن طلب العمارة دال علىالوجوب وعدم ترك المكان بأي حال من الأحوال ويقول الله تعالى أيضا :[ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون (سورة الأعراف الآية 10) .

وقد تم تفسير ذلك من قبل علماء والفقه بإتخاذ قرار ومكان وموطن ، وذلك بالقرة على التحكم والسيطرة على مجريات التغير التي قد تحدث في ذلك المكان ، وبصفة أخرى وحسب مجريات التكنولوجيا الحديثة التي هي آداة لتسخير الوسائل العلمية للسيطرة على الظروف الطبيعية وتوجيهها لصالح الإنسان.

ثانيا - الإهتمام بالفرد داخل المجتمع : فهو القائم على التنمية و المستفيد الأول من خيراتها ونتائجها وذلك كونه .

* تم تكريمه من طرف الله تعالى وتفضيله على سائر المخلوقات .

* أنه ليس مستهلكا فقط ، بل هو منتج لنفسه ولغيره ، كما هو مطالب بالإتقان للعمل عند القيام به في أي مجال من المجالات وفي أي ظرف من الظروف .

* أنه يحمل طاقات كثيرة منها ماهو ظاهر ومنها ماهو باطن خفي ، ليستخدمها في عمارة الأرض وترقية الحياة على ظهرها .

اثالثا - إستغلال الموارد بقدر الحاجة إليها : ويقتضي ذلك منه حسن إدارتها وتسييرها بأن:

* يحفظ توازنها وعدم تضييعها في مجالات لاتليق بإستخدامها .

* أن يحقق لجميع الأنواع التي تعيش معه القدرة على البقاء في نفس المحيط الجغرافي وعدم الهروب منه وذلك يتوفير أكبر قدر من الإحتياجات الضرورية لبقئها .

* أن يأخذ من مواردها مايكفي لإدارة شؤون الحياة اليومية لكافة المواطنين الموجودين داخل الحيز الجغرافي ، وعدم التبذير والإسراف في الأموال العامة ، والتي نهى عنها الإسلام وكل السرائع السموية.

* عدم إلحاق الضرر عند تحمل المسؤوليات ، سواء كان ذلك بين أفراد المجتمع والمسؤولون عليهم ، أوبين المسؤول وموارد الطبيهة البيئية التي إستخلف عليها ، ذلك لأن ملكيته ليست مطلقة ودائمة وإنما تتماشى وحاجات الأفراد والمصادر الطبيعية الأخرى إليها.

رابعا - ضرورة مشاركة المواطنين في الفوائد والعائدات والمطالبة بتنميتها والعدالة في توزيعها : فلقد أكد ذلك الإسلام منذ أربعة عشر قرنا ، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: [ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر] .(سورة القمر الآية 28). وقال الله تعالى أيضا :[قال هذه ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم].(سورة الشعراء الآية 155).

ومن خلال الآيات نجد بأنه لايجوز لأحد أن يمنع غيره من الإنتفاع بتلك الموارد، سواء كان إنسانا أو حيوانا أو نباتا .

وقد أخذت الإتفاقيات الدولية بهذا المبدأ، فهو مكفول لكل البشر ، كما في إتفاقية الفضاء الخارجي في 27يناير1967 ،وقد تكلمت المادة الأولى منها على فكرة التراث المشترك بخصوص المواد والثروات الموجودة في قاع البحر والمحيطات وباطن الأرض خارج حدود الولاية الواحدة لكل دولة (1).

2/ من منظور مؤتمر الأمم المتحدة : لقد أبدى صندوق الأمم المتحدة اهتماما بالغا بقضايا التنمية في سائر أنحاء العالم ، واعتبر بأن التنمية تهدف في أساسها إلى تلبية احتياجات أفراد المجتمع في الحاضر دون الإخلال بتلبية الاحتياجات المستقبلية ، ولقد حدد صندوق الأمم المتحدة الأسس التي يمكن أن تقوم عليها التنمية والتخطيط في أي دولة من الدول في الأمور التالية :

أولا – الإنسان : وهو حامل الرسالة الكونية والمسؤول المباشر على كامل عمليات التنمية ، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها ، ونتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على سطح الأرض خاصة على الماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى ، وبالنظر إلى عدد السكان سنة 1993و الذي بلغ 5.5 بليون والذي يتوقع أن يصل إلى 8 بليون سنة 2025 ، لذلك ينبغي على القائمين على استراتيجيات التنمية أن يتعاملوا مع هذا النمو بما يتوافق وتلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان وذلك من خلال صحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا المتطورة .

.....

1- د. الجوهري, محمد : علم الاجتمـــاع وقضايا التنميـــة في العالم الثالث. القاهرة: دار المعارف (جزء أوّل) 1978. ص 69

كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان في الموقع الأول من استراتيجيات التنمية العالمية ، ويجب على الدول أن تحدد لها أهدافا وبرامج سكانية ذلك لآن التزايد المستمر سوف يخلق في المستقبل مطالب وضغوطا على الموارد الطبيعية المتاحة .

ثانيا - الطبيعة : بما فيها المحيط الحيوي ، والذي يعتبر خزان الموارد المتجددة وغير المتجددة ، مثل الغابات - مصائد الأسماك – المراعي – المزارع ،والتي تعتبر موارد متجددة ، ويعد الانسان عنصرا رئيسيا من عناصر استهلاك تلك الموارد ، وإنتاجها يعتبر إنتاجا متجددا بإستمرار صحة النظام البيئي . والموارد غير المتجددة و المخزنة في باطن الأرض ، والتي تكونت ونشأت في عصور سابقة بعيدة ، وتضم هذه الموارد خامات البترول و الفحم والفاز الطبيعي ورواسب المعادن و المياه الجوفية ، وإن التنمية في هذا المجال يكمن في حسن استغلالها ، وعدم استنزافها ، وهو مايعبر عنه بالتنمية المستدامة أو المطردة أو المتواصلة .

ثالثا - التنولوجيا : لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية ، وذلك لآن الكثير من المشاكل تنشأ عن التقنيات التي لم تعتمد على النظم العلمية المتطورة وعن التكنولوجيا الحديثة ، واعتماد نظام التنولوجيا المتطورة في التنمية ظرورة لابد منها خاصة في الوقت الراهن ، وذلك ما لم تستعمل في الأتجاه السلبي منها ، فقد تبدو في بعض الوسائل في البداية عظيمة النفع بريئة الضرر ، ومع التطور المذهل لهذه الوسائل واستعمالها بأسلوب مغاير لإحتياج البشر لها أصبحت تهدد كيانه وتفرز عليه أضرارا جسيمة ، ويمكن أن نعطي في هذا الصدد مثالا عن ذلك في مركبات الفيريون والتي تم اكتشافها سنة 1928م ، وطبقت سنة 1930م ، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت ، والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد ، وسرعان ماكتشفت لها إستعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة ، وبعد خمسون عاما إكتشف بأن هذه المواد تضر بطبقة الأوزون في الإتراتوسفير(1) .

.....

1 - لجنة من العلماء و الأكاديميين السوفياتيين: الموسوعة الفلسفيّة،بإشراف: م. روزنتال؛ ب. يودين، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، الطبعة السادسة،تشرين الأول1987م،دون محقق، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ص 248 - 249 .

3/ من خلال الواقع الاجتماعي: على المستوى المحلي، ينبغي على البلديات تطوير إدارة الشأن العام وتجنب الجنوح نحو مواقع النفوذ، وتعديل السلوك ضمن منظومة من الخطوات والإصلاحات البناءة التي تتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية للتطور الذي تشهده المدن وإرتفاع سقف الوعي والتعليم والثقافة لدى مختلف شرائح المجتمع، وذلك في سبيل تحسين نوعية الحياة المحلية. إن المجتمع المحلي الحي هو خير مساعد فاعل للدولة وللبلدية، عبر العمل الجماعي والحوار والمشاركة مع البلدية في التخطيط للمستقبل، لأن الإنماء هو عمل عام، مشترك وعضوي من داخل المجتمع، كما أن الديموقراطية هي فعل إختيار ومراقبة ومحاسبة، هي تجربة متكاملة من بدايتها الى نهايتها وتصب في النتيجة في مصلحة الوطن .

إنطلاقاً من هذه المسلمات، يمكن أن نتقدم ببعض الأسس التي من خلالها نرى بأن الإطار المحلي يمكن له أن يعيش في تنمية متوازنة ومن هذه الأسس نجد:

أولاً- تحقيق النضج المدني: الذي هو بحاجة للتمييز بين ما هو عام وما هو خاص ، فتتطابق تصرفات المواطن في ما هو عام مع تصرفاته في ما هو خاص به يحتاج فيه العمل البلدي إلى اعتماد العمل الجماعي المنتج والشجاع والرائد، والتعاطي مع الجميع لصالح البلدة والمصلحة العامة، فمنها ينطلق المواطنون جميعاً إلي الوطن. كما يفترض من المسؤولين في البلدية التحلي بالمحبة في المعاطاة مع الآخر، واعتماد فن الإصغاء وليس الاستماع فقط بل وقرن القول بالفعل والذي نحتاجه هو معرفة مفهوم الشأن العام حق معرفة، أي :

- **إحترام الملكية العامة والمرافق العامة:** من طرف المواطن وكذلك المسؤولين، فبدل أن يكون الشأن العام خارجاً عنه ولا يعنيه، يصبح عنده أولوية وينعكس عليه إيجاباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- **إحترام المال العام :** ويتجلى هذا الموضوع في مستوى الإدراك الحسي والملموس للضريبة، بحيث يمكن للمواطن أن يدركه على المستوى البلدي المصغر ويعرف بكل شفافية قيمة المال الذي يدفعه كرسوم وضرائب وكيفية صرف هذه الأموال من قبل البلدية.
- **الإهتمام بالشؤون العامة :** والتي بدورها تحتاج الى نقاش محلي حول القضايا العامة، من أجل بلورة رؤية مشتركة، يتعلم المواطن من خلالها الديموقراطية وكيفية الإستماع الى الآخر. بإمكان البلدية إدارة نقاش عام حول موضوع مشترك، عبر فتح باب الحوار مع المواطنين لتحديد الأولويات، ويتم بالتالي الربط بين المساءلة والشفافية وبناء إنسان متمكن من نفس،ويكون ذلك خاصة مع الجمعيات الممثلة للمجتمع المدني.

ثانياً- إشراك الشباب في الحقل العام:إن لكل دولة ولكل بلدية بالخصوص طاقة شبابية وقدرة كبيرة على التغيير والتطوير. إن مشاركة الشباب في الحقل العام هي حتى الآن حق مهدور خاصة وأن الشباب دون الواحد والعشرين محرومون من حق الترشح والإنتخاب على المستويين البلدي والوطني.

إن القوى الإجتماعية الحية التي يشكلها شباب لبنان تتمتع بالإرادة الصلبة والأكيدة على جعل مشروع بناء الوطن وتطويره وتحريره همها الأساسي ومهمتها التاريخية، كما أن شباب اليوم يتحلون بالنضج والتصميم الأكيدين على القيام بواجباتهم، متمسكين بمثالية الشباب من جهة وواقعية إحساسهم بدورهم الوطني من جهة أخرى:

-**مثاليون:** لأنهم يكافحون العديد من القيم والمفاهيم الموروثة التي يستند عليها النظام السياسي - الإجتماعي في إدارة الشأن العام ويعيد إنتاجها كما هي،

-**واقعيون:** لأن الواقعية تفرض عليهم الإنطلاق من المجتمع القائم، آخذين في حسابهم واقع الحال في مجتمعهم الذي يقيد تطلعاتهم ويثقل الوطأة عليها.

لذا يتوجب علينا، مسؤولين محليين ودولة، العمل سوياً من أجل إخراج أولادنا من اليأس الذي يعتريهم وتحفيزهم للمشاركة الفعالة معنا في صنع مستقبلهم ومستقبل الوطن. وهذا الأمر يتطلب منا إعطاء الكلمة للشباب، ليعبروا عن تطلعاتهم ويرسموا النموذج الإجتماعي- الثقافي والسياسي لمجتمعهم الذي سيكون ثمرة العقلية الجماعية الجديدة التي يخلقونها: مجتمع الحرية والعدالة والمساواة والأخوة الذي يبقى إطاره الأساسي: الديموقراطية بمفهومها الحضاري المعاصر.

ثالثاً- إشراك المرأة: تعد مشاركة المرأة في الشأن العام مؤشراً الى مستوى التطور الإجتماعي والثقافي والسياسي في المجتمع، وركيزة أساسية من ركائز التخطيط للتنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يجب أن تنظر الى المرأة كإنسان منتج وطاقة خلاقة(1).

إن نسبة مشاركة المرأة في القرار السياسي ما زالت ضعيفة جداً خاصة في السلطة التنفيذية،وكذا في السلطة التشريعية،وكذلك على صعيد الإدارة العامة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي تبوأن مناصب إدارية عالية في الدولة .

ونستنتج من هذه الأرقام أن الطريق نحو مشاركة فاعلة للمرأة في السياسة وفي الحياة العامة لا تزال طويلة، علماً أن المرأة تشكل حالة نموذجية لواقع مساهمة النساء الواسعة والرائدة في التنظيمات الإجتماعية، حيث تلعب المرأة دوراً بارزاً في مجال التنشئة والتوعية والتطور

.....

1- د. جورج قرم , التنمية المفقودة. بيروت, دار الطليعة 1981. ص 133.

إن حقوق المرأة وواجباتها لا يمكن أن تنفصل عن مسيرة الوطن الإنمائية ومؤسساته الفاعلة وسياساته العامة. لذا لا بد من إشراك المرأة في تثمير وتطوير هذه المسيرة، خاصة وأنها تشكل نصف المجتمع. كما أن نجاح كل إمرأة هو نجاح للمجتمع بأسره، فهي الأم التي تربي الأجيال والأخت والزوجة والإبنة. وتشكل البلدية إمتداداً طبيعياً للمساحة الخاصة بها، حيث بإستطاعتها تحسين المحيط المباشر لعائلتها ولأولادها.

كما أن وجود المرأة في العمل البلدي يحدث تغييراً على صعيد أنماط التعامل داخل المجلس البلدي وخارجه. ولا يخفي أن هناك تحديات للمرأة المشاركة في العمل البلدي على مستوى إثبات وجودها داخل المجلس البلدي ومهارتها لتبرز مكانتها الإجتماعية وقدرتها على تجاوز الصعاب، الأمر الذي يساعدها في خلق صورة ونظرة جديدة للمرأة داخل مجتمعها، ما يدعو الى التفاؤل ويصلح كمؤشر على تحول مهم في المشاركة النسائية في الحقل العام ظاهرتان أساسيتان:

- الظاهرة الأولى هي إقبال المرأة على تقديم ترشيحها للإنتخابات البلدية في جميع الأقضية وعلى نحو مكثف في القرى والبلدات النائية التي تحكمها التقاليد الإجتماعية المحافظة.
- والظاهرة الثانية هي تجاوز عدد النساء الفائزات في القرى والبلدات الصغرى عدد الفائزات في العاصمة والمدن الكبرى التي طالما إفترض البعض أن حظ المرأة فيها هو أوفر بكثير من حظها في الريف حيث المجتمع يبقى تقليدياً.

ويمكننا أن نستشرف بادرة خير تبشر بمشاركة نسائية أكبر في المستقبل تكون دليل نهاية تقصير المرأة بحق نفسها أكثر منه نهاية مقولة تقصير المجتمع بحقها. إذ أن تحد الوصول الى الحداثة بالنسبة للمرأة والمجتمع يتطلب هو الآخر إختراقا للذات التقليدية للمرأة ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الإجتماعية. فالحداثة لا تبنى فقط من إرادة السلطات الوطنية بل من داخل الفرد والجماعة.

رابعاً- تفعيل العمل على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء:خاصة لأنه في الحي يوجد أفراد من كل العائلات ولهم قضية مشتركة في المياه والنظافة والطريق. إن مسألة لجان الأحياء بالذات هي أكثر الأطر والمنهجيات والأساليب نجاحاً لتوظيف قدرات الناس في قضايا الشأن العام وفي الأمور الحياتية في حيهم، إستناداً الى قدراتهم الذاتية. فالجغرافيا ليست جماداً، بل مكاناً حياً نابضاً بالحيوية، يتعامل معه المواطنون أحياناً بعنف، بينما المطلوب تعديل ممارساتهم اليومية بإشراكهم في تنظيم مجالهم العام وفي تطويره، عندها يبنون علاقة شخصية مع حيهم ومدينتهم وبلدتهم ويتغير سلوكهم تجاه كل ما هو عام ويصبحون مدافعين عنه.

XIII. دور الثقافة في التنمية المحلية والوطنية

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أنه لا يوجد توافق في الرأي بين علماء الاجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية. ففي كتابه "الإعلام والتنمية" يعتبر محمد سيّد محمد ان للثقافة في التنمية الشاملة دوراً مميزاً وموازياً للبُعدين الاجتماعي والاقتصادي. وقد شبّه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبّر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية, الاجتماعية والثقافية[1].

لكن وعلى عكس هذا الطرح فإنّ محمد الجوهري, وإن لم يقلّل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية, إلاّ أنه لا يعالجها كبُعد من أبعـــاد التنمية, وإنما يدمجها في البُعد الاجتماعي الذي يسمّيه أحياناً بالبُعد الثقافي الإجتماعي[2].

بالطبع لسنا هنا في وارد دراسة الثقافة بمعزل عن التنمية وإن كان حظ عنوان بحثنا ذلك. وإنما أردنا أن نشير إلى أنّ التباين في الأصول المنهجيّة سوف يؤدي إلى تباين في الافتراضات ووسائل العلاج. وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة, على الأقل من الوجهة النظرية, إذا ما اعتمدنا مقولة "التنمية الثقافية", إذ لا يعود هناك من حاجة إلى الحديث عن إفراد أم عدم إفراد بُعد مستقل للتنمية. إزاء كل هذا نرى أنّ المقصود بعنوان دراستنا ليس فقط التعرّف إلى كيفية تطوير الثقافة ورفع مستواها, بل أيضاً إلى كيفية استثمار الثقافة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة[3]، بعبارة أخرى, إنّ دراستنا تهدف إلى البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة, وفي هذا ردّ على ما كان يُقال في الماضي "الثقافة من أجل الثقافة" فقط كالفن من أجل الفن. بينما نلاحظ اليوم, وكما سنبيّن لاحقاً, إن للثقافة أهدافاً تنموية نبيلة لا بدّ من رعايتها وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري. وأهم تلك الأهداف النبيلة, لا بل رائدها على الإطلاق, إعداد الإنسان وبناؤه بناء معنوياً.

.....

1 ـ د. محمد, سيد محمد. الاعلام والتنمية ـ القاهرة: دار المعارف 9791. ص 22 ـ 25.

2 ـ د. الجوهري, محمد : مرجع سابق ، ص 69.

3 ـ إن مؤتمر اليونسكو الشهير المنعقد في مكسيكو عام 1982 هو الذي أطلق مقولة التنمية الثقافية. راجع التنمية الثقافية: تجارب إقليمية. تأليف لفيف من خبراء الاونيسكو. منشورات الأمم المتحدة. 1982. ص 5

ففي مؤتمر الأونيسكو في Venise سنة 1970, ألقي الضوء صراحة على العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قال René Maheu المدير العام للأونيسكو في ذلك الحين: ‘‘إبتداء من اليوم, حتى علماء الاقتصاد يقرّون بأنّ التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون. فلم يعد من باب الصدفة أو الاستعارة أن نتكلّم عن التنمية الثقافية كعامل مهم من عوامل التنمية الشاملة’’(1). ومنذ ذلك الحين بدأت المؤتمرات والندوات تخصص لدراسة الثقافة والتنمية, سواء على الصعيد الداخلي لكل دولة أو على صعيد المجموعات الدولية. فعلى الصعيد الداخلي بدأت الدول التي تعرف وزارات للثقافة تخطط وتصنع السياسات الثقافية وتعمل على تنفيذها. أما على الصعيد الدولي, فقد أدركت مجموعة الدول السائرة على طريق النمو ان الاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية غير كافية وحدها للخروج من حالة الوهن والتخلّف, وانه من غير الممكن استيراد كل ما هو متطوّر عند الدول الصناعية وكأنّ الأمر هو تصوير مستندات, إذ لا بدّ قبل كل شيء من إنماء ثقافي, أي من إنسان مثقّف يُحسن استعمال التكنولوجيا. كذلك بدأت الأونيسكو عملياً بالتحرّك على خط التنمية الثقافية بصورة تغلّبت فيها مسألة إرسال خبراء في حقل الإنماء الثقافي إلى الدول النامية, على مسألة الدعم المادي لها.

يستدلّ مما تقدّم ان العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية, وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل, بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها, كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة. هذا البحث الدؤوب عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبّر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية, يذكر Korny ان ‘‘كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث’’(2).

وباختصار شديد, فإنّ الإنسان هو محور وهدف التنمية في آن معاً. فمن جهة, تهدف التنمية إلى بناء الإنسان بناء معنوياً, وعن هذا الهدف تتفرّع بقية الأهداف الثانوية الأخرى من إقتصادية واجتماعية.

.....

1 - د. محمد, سيد محمد : المرجع السابق, ص 10

2 - Korany, Bahgat, ‘Hierarchy within the South: In search of theory’, Third World Affairs, (London: Third World Foundation), 1986, pp. 90 - 91.

ومن جهة أخرى, فإنّ الإنسان هو الذي يسير ويشارك وينفّذ التنمية. وهو بالتالي "جسداً وفكراً مليئاً بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلّعات والرغبات، وهذا كلّه يشكّل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية وتوجّهها في هذا الاتجاه أو ذاك, أو في هذا المجال الاجتماعي أو ذاك الخ"[1]،ولعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته, وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفاً. في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة، ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة, بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو ان أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982 وهو: "ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته, وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع"[2]،في الإطار عينه, أُعطيت عدّة تعريفات للتنمية لعلّ أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة 1992. "التنمية تعني في آن معاً التطوّر, التغيّر في الحالة القائمة, التقدّم, الاغتناء والتفتّح. وتُقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كمّاً ونوعاً, بل أيضاً بالتحسُّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته"[3]. كذلك أعطى المؤتمر تحديداً للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة, تقوية لأشكال التغيير الثقافي, وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة, إن لم نقل الأساس, لكل سياسة تنموية, إجتماعية إقتصادية كانت أو تكنولوجيّة علميّة بحت.

.....

1 - د. الديك, اسكندر والأسعد, محمد مصطفى. دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة. بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - 1993 - ص 20.
2 - Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New JerseyPrentice-hall, 1984, P. 184.

3 - د. الحلبي, مطانيوس. "عن الثقافة والتنمية". محاضرة في مجلس الفكر. 16 حزيران 1995 - ص 110.

ولطـالما أصبح من المسلّم بـه أنّ قضية التنمية قضية عِلم في الدرجة الأولى, فالمعرفة الثقافية للدول النامية ستتصاعد مستقبلاً, وإنه ليس بعيداً اليوم الذي سيشهد مشاركة الثقافة المحلية في تطوير الثقافة العالمية. ولقد أكّد مؤتمر الأونيسكو الذي انعقد في فيينا سنة 1979 حول "العِلم والتقنية من أجل التنمية" على دور العلم المتزايد في إنشاء ثقافة شمولية للبشرية معتبراً أن النظام العلمي التقني والمشكلات العالمية المرتبطة به والمترافقة معه يتطلبان ضرورة إنشاء وتشكيل "تفكير كوكبي / عالمي"[1].

اليوم, وأكثر من أي ظرف تاريخي مضى, نعيش في مرحلة تحوّلات كبيرة تتجه فيها البشرية نحو ترسيخ نظام يجب أن يكون أكثر عدالة, أكثر إنصافاً, أكثر إنسانية وأكثر عقلانية. أي أننا نعيش في مرحلة تراجع الأيديولوجيات واندثار الحدود. فالعالم يضيق يوماً بعد يوم. إنه العالم القرية أو كما يحلو حالياً للبعض أن يسميه وذلك بفضل تطوّر الاتصالات والمواصلات والتبادل السريع للأفكار وللأعمال بين الشعوب. وفي هذه الحال ينتزع الإنسان أبعاده الإنسانية الحقيقية ويعي ذاته وحقيقته ويتلمّس مصيره ساعياً إلى حياة كريمة مع رفاقه في المصير،

وبالطبع لسنا هنا بصدد الدعوة إلى ما يسمى بالثقافة الشمولية للبشرية, بقدر ما إن الأمر يتعلّق بإعادة النظر في بناء هياكل أو منشآت جديدة للعلاقات الدولية على أسس من العدالة والمساواة بشكل يضمن حماية الثقافة الوطنية والدفاع عنها. فالثقافة لا تنشأ من العدم وليست محكومة بالجمود والثبات. فهي تحمي لنا القيم الأساسية التي نؤمن بها, وتمكننا بالتالي من التعرّف إلى ذواتنا, ومعرفة الذات تمكّن من السير في طريق التطوّر والتحديث. فليس المطلوب إذاً التخلّي عن ثقافتنا المحلية, بل المطلوب أن يكون عندنا ثقافة متجددة تؤمّن لنا المشاركة الحضارية في المجتمع الإنساني[2].

.....

1 ـ أنظرمجلة الفكر العربي. العدد 70, تشرين أوّل/ كانون أوّل 1992. ص 110

2 ـ من كلمة المدير العام لوزارة الثقافة والتعليم العالي في لبنان. أنظر: المؤتمر الأوّل للثقافة الشعبية في لبنان. بيروت: منشورات حلقة الحوار الثقافي 199 ـ ص 3.

صحيح أنّ اليقظة الثقافية هي من أهم أسباب النزاعات المحلية والدولية لأنها تدفع في المراحل الأولى إلى البحث عن الهوية الثقافية للفئات والجماعات بشتى الوسائل والأساليب, وهذه النزاعات, وإن كانت الثقافة من أسبابها, فليس بغير الثقافة الواعية المتسامحة المحبّة والمنفتحة تجد لها المخارج والحلول. وكلّ ذلك يتم عن طريق ارتباط الثقافة بالديمقراطية والسلام والتنمية الشاملة.

أخيراً, إنّ الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضاً حديث عن المستقبل, وتحديداً مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها. ولا غلوّ في القول ان الثقافة تلعب دوراً حيوياً في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم. بكلمة أخرى, لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطوّر وينتمي إلى الغد, أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية, إلاّ إذا تمكّن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات، وكلّ ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنيّة إلى خيارات حقيقية. وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية, المحلية, في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها. وفي رأي غسان تويني فإنه "لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائماً إلى المستقبل"[1].

ختاماً, لا بدّ من الإشارة إلى ان العلاقة بين الثقافة والتنمية ليست ملفاً إدارياً صرفاً مع كل إدراكنا لدور الثقافة في تقوية القدرة الوطنية من خلال الاستثمار الإنساني بشكل يتلاءم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل. ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول ان التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي. وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي, أو يجب أن تكون, موضوعية, علمية, غير متحيّزة وإيجابية أي في ما يخصّ زيادة كمال الإنسان.

.....

1 ـ د. عامري .ع : التنمية بين أقوال المثقفين والواقع ، جريدة النهار, 2008/2/20 ،الجزائر.

XIV. أبعاد التنمية المحلية

تاريخياً, لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تحديد مضمون عام وشامل وموحّد لمفهوم التنمية ويعزو نبيل السمالوطي أسباب ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لدى علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع, وأيضاً إلى التناقض الناتج عن الفرق بين المفاهيم النظرية المطروحة من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى[1]. أما اليوم فإن الأكثرية المطلقة من المهتمّين بشؤون التنمية تعتبر هذه الأخيرة عبارة عن عملية معقّدة, طويلة الأمد, ومتعددة الأبعاد, وإنه لمن المسلّم به ان شرحاً تفصيلياً لأبعاد التنمية الشاملة ليساعد على استنباط المشاكل العالقة وكيفية معالجتها عن طريق الثقافة.

فمع بداية الستينات ارتبط مفهوم التنمية بالعامل الاقتصادي, ولقد عُرّفت التنمية آنذاك على كونها تعني زيادة وسطي الإنتاج للفرد الواحد من الخبرات والسلع على مرّ الزمن. وبشكل عكسي, فإنّ ظاهرة التخلّف كان ردّها إلى حالة من الفقر المادي والمطلق. وهذا ما دفع Nurkse إلى مقولته الشهيرة: "البلد فقير لأنه فقير"[2]. ولقد كان التركيز الغربي على الجانب الاقتصادي من التنمية يهدف حقيقة إلى إلحاق البلدان الفقيرة بعجلة التبعية للدول الغربية من خلال زيادة رؤوس الأموال والاستثمارات. حتى منظمة الأمم المتحدة قد أخذت هي الأخرى بوجهة النظر الاقتصادية للتنمية وذلك باعتبارها عقد الستينات عقد النمو الأول, وهكذا حضّت الأمم المتحدة من خلال برامجها للمساعدات المادية, الدول النامية على إنجاز النمو في الناتج القومي الإجمالي وبنسبة لا تقلّ عن خمسة في المئة[3]. إنّ ارتباط التنمية بالجانب الاقتصادي قد برز بشكل واضح في أدبيات Rostow مراحل النمو؛ حولRosentein - Rodan وخاصة في إعطائه الأولوية القصوى للإستثمار؛ و Perroux و حول أهمية مراكز النمو. ولا بدّ أن نذكر بعض النظريات الأخرى التي تعاطت مع مسألة التنمية من منظار اقتصادي وسياسي كالماركسية, ونظرية التبعية.

.....

1 ـ د. السمالوطي, نبيل. علم اجتماع التنمية. بيروت: دار النهضة العربية 1981. ص 177 - 193.

2 - Nurkse. R. Some International Aspects of the Problems of Economic Development. The American Economic Review, May 1952.

3 - Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New Jersey: Prentice-hall, 1984, pp. 222 - 223.

وما يسمى أيضاً بنظرية الدفعة الخارجية. أضف إلى ذلك, أنّ ما يعزّز أهمية معالجة الجانب الاقتصادي للتنمية هي مشكلة الديون. فالديون تعتبر من المعضلات التي تهدّد مستقبل التنمية الاقتصادية,حيث يتآكل قسم كبير من الناتج المحلي الإجمالي لحساب خدمة الديون, وبذلك تقلّ, تالياً, عمليات الادخار والاستثمار على المستوى الوطني.

من جهة أكثر عملية, إنّ الكثير من مظاهر التخلّف عند بعض الدول يعود إلى أسباب اقتصادية كمشاكل الأميّة والجهل والنقص المتصاعد في الغذاء والمسكن وفرص العمل والاعتناء بالصحة العامة وغياب المؤسسات التي تعنى بإدارة الاقتصاد والموارد الطبيعية[1].

ومهما يكن من أمر فإنّ حصر مسألة التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره قد أثبت فشله وعدم قدرته على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات المعنية, في الوقت الذي حقق بالطبع تبعية اقتصادية مطلقة أو شبه مطلقة[2].

وهكذا, ففي عقد السبعينات بدأت الأمم المتحدة تعرّف التنمية على كونها نمواً اقتصادياً مضافاً إليه التغيّر الاجتماعي. والحقيقة ان الأمم المتحدة أصدرت عدّة تعريفات للتنمية الاجتماعية تظهر جميعها أهمية مشاركة الدولة والأهالي في التخطيط لهذه التنمية, إلى جانب التأكيد على قضية التكامل القومي.

الطرق والإسكان والزراعة, وممارسة الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والتعليم والترفيه, وتطبيق برامج الحوار الديمقراطي وذلك عن طريق تفعيل عمل الندوات لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج . وهذه الأخيرة هامة جداً بحيث ان الدراسات اللاحقة للأمم المتحدة أكدت على أنّ العامل الأساسي في تحقيق التقدّم الاجتماعي يستند إلى برامج التثقيف ورفع الكفاية المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب[3]

.....

1 - Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. New York: Oxford University Press. 1987. pp. 122 - 128.

2 - قزم جورج, التنمية المفقودة. بيروت, دار الطليعة 1981. ص 133.

3 - U.N. Department OfEconomic and Social Affairs Community Development and National Development. New York: 1963. pp. 17

وهكذا, ففي عقد السبعينات بدأت الأمم المتحدة تعرّف التنمية على كونها نمواً اقتصادياً مضافاً إليه التغيّر الاجتماعي. والحقيقة ان الأمم المتحدة أصدرت عدّة تعريفات للتنمية الاجتماعية تظهر جميعها أهمية مشاركة الدولة والأهالي في التخطيط لهذه التنمية, إلى جانب التأكيد على قضية التكامل القومي.

إنّ الأمم المتحدة تعتمد, في النهاية, منهج المجتمع كوسيلة لتوسيع آفاق الانسان. فهي تصف تنمية المجتمع على كونها عملية تربوية وتنظيمية "لأنها في نهاية الأمر مجموعة إجراءات لتقرير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبّل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات"[1]. فجوهر التنمية في تحليل هذا التعريف هو ناتج عن ثورة عفوية, بل هو الوصول إلى مرحلة من الانطلاق الذاتي عن طريق تمكين الجماهير من القدرة على تحليل المواقف ومواجهة المشكلات والانخراط في العمل الجمعي من خلال مشروعات تعاونية[2].
ويبدو ان البُعد الاجتماعي للتنمية لا ينبثق عن بناء أيديولوجي متميز. فالأمم المتحدة تارة تربط حركة التنمية الاجتماعية المحلية بحركة قومية شاملة, وتارة أخرى تحوّل القضية إلي عملية تربوية وتنظيمية تتعلّق بالإرشاد والتثقيف واكتساب المعلومات والخبرات[3]. وربما هذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى عدم التمييز بين مصطلحي تنمة المجتمع وتنظيم المجتمع.

فبينما تتبنى أجهزة الدولة برامج تنمية المجتمع مثل التربية الأساسية, الإرشاد الزراعي, والإصلاح الريفي, نرى ان مفهوم تنظيم المجتمع يستهدف تحقيق أهداف إصلاحية تتمثّل في إعادة التوازن الاجتماعي عن طريق معالجة مشاكل الشباب, العنف ضد المرأة, المساواة بين الجنسين, وحقوق الطفل. ولا بد من التذكير بأن الفروق بين تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع مهمّة فقط من الناحية المنهجية. لكن من الوجهة العملية لم تعد المسألة موضع خلاف بحيث ان أي إصلاح اجتماعي, أكان يعتمد على أنشطة الرعاية الفردية أم على الأجهزة الحكومية, يدخل في نطاق عملية التنمية الاجتماعية.

.....
1 - د. قزم جورج ، المرجع السابق. ص 31 .
2 - السمالوطي, نبيل : مرجع سابق ، ص 114 - 115.

3 - U.N. Community Development and National Development. Op Cit. p. 13

مثال على ذلك ان حامد عمّار ينظر إلى المعاق في إطار تنمية الموارد البشرية والتي تعتبر إحدى أعمدة السياسة التنموية ، وفي اعتقاده ان الدول "التي تهتم اهتماماً منظمّاً ومخططاً وعلمياً بالأسوياء هي التي تعنى بنفس الأسلوب بقضايا المعاقين والمنحرفين"[1]. وفي السياق نفسه يمكننا الحديث عن ضرورة إزالة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة, العمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايته من المتاجرة والاستغلال, ودعم مسيرة الشباب وتقوية مناعته ضد المخدرات والجريمة والبطالة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أهمية الإدارة والتنظيم في تحقيق أهداف التنمية. فمع ازدياد الأنشطة والاختصاصات وتنوّعها ضمن المجتمع الواحد, أصبحت التنمية الإدارية ضرورية وحتمية. فالإدارة تبقى وليدة المجتمع وهي تعتمد, علاوة على العنصر البشري, على القوانين والأنظمة النافذة, وعلى أدوات الاتصال والإحصاء والمحاسبة والتدريب[2].

أما سرّ نجاح العمل التنموي فيعتمد على وجود إدارة مرنة, كفوءة, متكاملة ومرتبطة ارتباطاً عضوياً بأبعاد التنمية الشاملة[3] ، نصوغ هذا يقيناً بأنّ العمل الإداري هو جزء من الثقافة السياسية للمجتمع, كما أنّ أهداف التنمية لمستحيلة التحقيق في غياب الإطار السياسي المواكب لمسيرتها. ولقد دلّت الأحداث بأن التنمية الاقتصادية لا تقوم من دون تنمية سياسية.

ونعني بالتنمية السياسية تحقيق المساواة السياسية الكاملة والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني. فبقدر ما تكون الديمقراطية متجذّرة في النظام السياسي بقدر ما يكون هناك من استمرارية للحوار القائم بين الحاكم والمحكوم, بين العمال وأرباب العمل, وبين الأحزاب السياسية وفئة البيروقراطيين. وهذا النوع من النظم يُعمل به لإدخال كلّ التيارات الاجتماعية في اللعبة السياسية. ويبدو أنّ لهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسي, أو من حيث أهميتها في إنجاح الأنشطة الاقتصادية, أو في تفعيل عمل المؤسسات الطوعية في المدن والأرياف على السواء.

.....

1 ـ د. عمار حامد: المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية ، شؤون عربية. حزيران 1982. ص .84
2 ـ د. دباس عبد السلام أحمد: تأمّلات ودراسات في الإدارة والتنمية الإدارية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر 1988. ص .24
3 ـ المرجع نفسه ، ص- ص ، 156 - 157

ولا بدّ أخيراً من الإشارة إلي ان تحقيق أهداف التنمية يحتاج إلى توافر وسائل اتصال وإعلام رسمية وغير رسمية, وطنية ومحلية, لتأمين الاتصال والحوار السريعين بين الأفراد والجماعات, كما بين المسؤولين والأهالي بغية توعيتهم على مشاريع التنمية وأهدافها والعقبات التي تعترضها ودورهم فيها[1]. ويمكننا ملاحظة دور وسائل الإعلام الرئيسي في عملية التنمية من خلال مجالين إثنين: الأول أن تقوم بدور المنبّه للتنمية من خلال إثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية, وبالتالي بحشد الدعم الشعبي للتنمية التي تفقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعلية"[2].

وفي هذا الإطار يمكننا تلخيص دور الإعلام في التنمية على النحو التالي:

أولاً: إنّ مهام أجهزة الإعلام في المجتمع هي التعليم والترفيه والإقناع وإيصال معلومات جديدة.

ثانياً: إنّ وظيفة الإعلام العمل على تضييق الهوّة الكبيرة الموجودة بين المدينة والريف على كل الصُعد وما يرافق ذلك من تعليم كيفية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة, والوقاية الصحية, والمشاركة في محو الأميّة للكبار, والتنمية إلى مخاطر تلوّث البيئة.

أخيراً, إن دور الاعلام في المجتمع ينبع من قدرته على خلق تفاهم عام بين فئات المجتمع الواحد وإبراز قدراتها وإغناء مناحي الابداع في نفوسها(3). وعليه لا يمكننا أن ننظر إلى دور وسائل الاعلام كمجرّد تراكم للمعلومات فقط, بل إنها تشكّل بنية ستراتيجية متكاملة, متماسكة ومتحرّكة بحيث تشمل كافة الحقول في الداخل والخارج[4].

.....

1 ـ د. الديـك, إسكنـدر والأسعد, المرجع السابق. ص .38
2 ـ المرجع نفسه , ص ، .75
3 ـ المرجع نفسه , ص ، .88
4 ـ د. الحلبي, مطانيوس : مرجع سابق ، ص 2.

هذا لا يعني أن نجاح الخطط التنموية متوقف على وسائل الاتصال والاعلام فقط, بل أن أي اهمال لأهميّة هذا القطاع يؤدّي حتماً إلى "إبطاء عملية التنمية وإلى جعلها أصعب وأعقد بسبب عدم وصول المعلومات اللازمة لتعريف الناس بها وحثّهم على المشاركة فيها"[1].فبإمكان الاعلام أن يفرغ الخطط التنموية من محتواها, كما بإمكانه أن يلهب الطاقات الخلاقة لدى الجماهير ويعدّها لاستيعاب كلّ ما هو جديد. وها هو زكي جابر يؤكّد على ذلك بقوله: "(لقد) بات في حكم المؤكّد أن الاعلام يمكن أن يكوّن الاتجاهات الايجابية نحو التقدّم المنشود للبلدان النامية. وبذلك يسهم في تسريع التنمية بزيادة فعالية الأساليب الأخرى..."[2].

وإذا أردنا أن نلخّص ما جاء في تعريفنا أعلاه لأبعاد التنمية الشاملة نقول أن التنمية عمليّة معقّدة, طويلة الأمد, ومتكاملة في أبعادها السياسية, الاقتصادية, الاجتماعية, البيئية, والإعلامية. والتنمية الشاملة, وإن كانت تعني الإنسان, إلا أن القيمين على برامجها يجب أن يهتموا أيضاً بتطوير البنى التحتية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. والتنمية الشاملة تشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص, وخاصة الجمعيات والأندية الطوعية العاملة في الحقول الاجتماعية, الثقافية, والرياضية. والتنمية لا يمكن أن تنجح إلا في إطار من المشاركة الشعبية الواسعة وضمان كلّ الحقوق السياسية للمواطنين بغية رفع المستويين المادي والمعنوي لأفراد المجتمع(3).

.....

1 - د . الديك, إسكندر والأسعد, المرجع السابق. ص .83
2 - المرجع نفسه , ص .83
3 - المرجع نفسه, ص 39

مرّة أخرى نردّد أن غاية الثقافة تكمن في إعداد الانسان المدرك لحقيقة وجوده والواثق بقدرته على التغيير نحو الأفضل. فما تحتاجه الدول السائرة على طريق النمو يكمن في عملها على تقوية قدراتها الوطنية من خلال الاستثمار الانساني. فالثقافة تمثل خيارات في سلم قيم لها أبعادها الاجتماعية, الاقتصادية, الاعلامية, البيئية, والسياسية. فعلى الصعيد السياسي, مثلاً, لا يمكننا الحديث عن الديمقواطية دون مثقفين ديمقراطيين, أو خارج الإطار الثقافي. ومن الملاحظ اليوم أن الديمقراطية الشعبيــة هي صمّــام الاستقرار, لا بل إنهـــا مصدر القـــوّة للدولـــة السائـــرة على طريـــق النمو. وبشكل عام, فإن عملية التحديث السياسي تبدأ بضمان حرية العمل للأحزاب السياسية داخل تنظيمات دستورية. فمن داخل العمل الحزبي يتم إعداد قادة الغد وما يحملونه من برامج إصلاحية عامة. ويبدو اليوم, أي في زمن تراجع حدّة الصراع الايديولوجي, ان نجاح الحزب السياسي يتوقف على قدرته في استيعاب المطالب الشعبية الملحة, في اختصار التنوّع الاجتماعي, وفي اجتثاث حدّة الصراع القائم في البلد، وكلّ هذا يتطلّب حزباً برغماتياً في نظرته إلى المسائل التي تطفوعلى السطح السياسي والتعاملي بشأنها من خلال اللجان الشعبية في القرى والمدن. فتربية الجماهيرعلى الممارسة السياسية تبدأ من خلال مشاركتها في انتخاب مجالسها الاختيارية والبلدية. فما يهم المواطن العادي في الأخير هو تأمين ضروراته الحياتية اليومية من ماء وكهرباء وهاتف ومدرسة ومستشفيات.

أمّا الموضوع الآخر, والأكثر أهميّة, في موضوع التحديث السياسي فيتعلّق بالحاجة إلى تضييق الهوّة بين الدولة والمواطن، وهذا يتطلّب نوعاً من اللامركزية الادارية بحيث يتم نقل النشاط الاداري من أيدي الموظّفين المركزيين إلى أيدي مواطنين يقيمون في الأقاليم والأطراف[1]. ويعدّد خالد قباني ايجابيات اللامركزية الإدارية على النحو التالي:

أوّلاً: إنّ اللامركزية الإدارية تعني كيفية تنظيم الخدمة العامة وكيفية إيصالها إلى المواطن بأفضل السبل وأسرعها.

.....

1 ـ قضايا لبنانية. "اللامركزية حين تكون صيغة للإدارة والمطالب". عدد 3. بيروت, 1994. ص 24.

ثانياً: اللامركزية الادارية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالحرية عن طريق تولّي الجماعات المحلية إدارة شؤونها الذاتية بنفسها ومشاركتها في تحمّل المسؤولية على صعيد الخدمات العامة. بمعنى آخر, إن اللامركزية الادارية مرتبطة بالديمقراطية التي تفترض انتخاب الهيئات المحلية من قبل الناخبين في هذه الوحدات وتستبعد فكرة تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية[1]. لذلك يعتبر قباني أن اللامركزية الادارية ضرورة وحاجة في آن معاً. هي أوّلاً ضرورة لأنها توفّر حداً أدنى من الحريات وتبني الشعور بالمسؤولية وتذكّي روح المشاركة في الحياة العامة. واللامركزية الإدارية هي ثانياً حاجة لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا على التنظيم, والتنظيم يعني توزيع العمل وتحسين أساليب الإدارة ومعرفة الحاجات والمتطلّبات[2].

والمقصود بتحسين أساليب الإدارة العمل على وضع السياسة الإدارية في متناول أصحاب اختصاص, عمليين, وقادرين ومستعدين لإجراء جردة حسابية وعملية نقد ذاتي للنجاح والفشل على ضوء النتائج الحاصلة. وربّما هذه العملية الدائمة الجدلية لتجربة مرهقة لأي بلد, لكن ما العمل وعصرنا هذا هو عصر ارتبط فيه التطوّر بالتغيير الدائم وما يتطلّبه ذلك من ايجاد الإداريين الأكفاء العارفين بمبادىء علم الادارة وكيفية ممارسة وظائفها العامة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتدريب. وعليه, فإن المطلوب من الدولة هو تشجيع الجامعات على إدخال دراسة الإدارة العامة في مناهجها. كما أن المطلوب من الدولة تقديم الدعم المادي لإرسال البعثات إلى الخارج للإطلاع على آخر التطوّرات التي طرأت على تنظيم عمل الإدارات في الدول المتطوّرة وتبني ما يتكيّف منها مع الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة.

.....

1 ـ د. الديـك, إسكنـدر والأسعد ,مرجع سابق ، ص 25 .

2 ـ المرجع نفسه , ص 26 .

إنّ موضوع التنمية الإدارية لهام جداً لأنّه عبر الإدارة يتم تنفيذ الخطط التنموية الملحّة، زد على ذلك أن الإنقسام الاجتماعي الذي يعرقل في كثير من الأحيان سير العمل الإداري يمكن أن ينهار داخل مؤسّسات حديثة تحقّق نوعاً من الاندماج بين أفراد ينتمون إلى أعراق أو يتكلّمون لغات مختلفة.
فالانقسام اللغوي في كندا مثلاً قد تمّ الحد من تأثيره لأن كلّ المؤسسات الإدارية التابعة للدولة الاتحادية تقدّم الخدمات للمواطنين بإحدى اللغتين اللتين يتقنونها. أمّا على الصعيد الاقتصادي, فالثقافة تربط النمو الاقتصادي بالتحديث السياسي ومبدأ حماية الحريات العامة. بمعنى آخر, إن دورة الاقتصاد الحقيقية يلزمها نوع من التوازن بين الأمن من جهة والبحبوحة الاقتصادية من جهة أخرى. ومع علمنا لأهمية تأثير حركة السوق العالمية على وتيرة النمو الاقتصادي المحلّي, إلا أن دولاً أوروبية صغيرة كالسويد والدنمارك وهولندا تمكّنت من تحقيق تطوّر اقتصادي مذهل بسبب إعتمادها ستراتيجية الاختصاص في التصدير لتضييق الفجوة بين القطاعين الصناعي والزراعي[1]. ولا عجب فهذه الدول تؤيّد مبدأ حرية التبادل التجاري إلى جانب تبنيها ودعمها للمبادرة الفردية في الحقل الاقتصادي الداخلي. وفي نفس السياق يمكننا الحديث عن كوريا الجنوبية, تايوان, وهونغ كونغ التي حققت تقدّماً ملحوظاً إلى درجة أنها تعرّف اليوم بالدول الصناعية الجديدة،وهذا يعود إلى السياسة غير المتشدّدة التي تتبعها هذه الدول والتي ترمي إلى زيادة الصادرات الصناعية مع عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد المحلّي[2]

ويعني هذا أن التقدّم ممكن طالما أن هناك تنسيقاً بين الحاجات الاقتصادية الداخلية وحركة السوق العالمية. ويرى Harris أن مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يلغي النظرة السابقة للنظام العالمي لدرجة أنّه لم يعد ممكناً التمييز بين العالم الأوّل والعالم الثالث. وينهي Harris طروحاته بالقول أن العالم الثالث ينتهي إلى زوال، وهو لا يعني بذلك الفقر أو الدول وإنّما الطرح نفسه[1]،فلا يجوز بعد اليوم الحديث عن عالم الجنوب الفقير وعالم الشمال الغني لأن الكثير من دول الجنوب قد تمكّن من اللحاق بمركبة العصر المتطوّر،إجتماعياً, الثقافة تستوعب, أو يجب أن تستوعب, كلّ الشرائح الاجتماعية من شباب ونساء وأطفال. وبشكل عام, لا بدّ أوّلاً من مصالحة الريف مع المدينة. وهنا يظهر دور الدولة ومؤسّساتها في نقل التكنولوجيا الصناعية والزراعية وما يلزم ذلك من إعادة النظر بالبرامج والخطط

.....

1 ـ د. الديـك, إسكنـدر والأسعد ، المرجع السابق , ص 200 .

1 - Katzenstein, Small States In World. Market: Industrial Policy In Europe, Ithaca and London: Cornell University Press, 1985, p. 12.

2 - M. Harris, The End of the Third World, London: I.B. Tauris and Co., Ltd, 1986, pp. 69 and 148.

التنموية التي تقرّر إقامة هذا المشروع أو ذاك, في هذه القرية أو تلك, يجب ألا يغيب عن البال دور النقابات والمنظمات المهنية لكونها النوافذ التي تطل منها الدولة, ولأنها تملك الإمكانات لإثارة الحوافز لدى القوى العاملة على نحو فعّال ومثمر. ولا بأس من استحداث فروع جامعية في الأرياف وبخاصة تلك الفروع التي تعنى بالأبعاد البنائية والاجتماعية مثل علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية والصحية الهندسة الزراعية[1].أمّا بالنسبة للشباب, فلا بدّ من دعم مؤسّساتهم الطوعية وتشجيع نشاطاتهم خاصة في مجال الإبداع الفني والأدبي, وتدعيم قدراتهم على النقد البنّاء, وتنمية الوعي العلمي والتطبيقي لديهم وتوجيههم نحو النشاطات الرياضية في جوّ من المنافسة العالية[2]،وإذا كان ذلك يتطلّب سياسة شبابية, فإن إشراك النساء في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يستلزم توافر الحماية لهن ضد عبودية النظام البطركي. أمّا الوصول إلى ذلك, على الأقل من الناحية الثقافية, فإنّه يستوجب تطوير المناهج المدرسية وإزالة كلّ ما يسيء إلى دور المرأة في الكتب والبرامج, تطبيق الزامية ومجانية التعليم للجنسين, وتأمين دور للحضانة حتى تتمكّن المرأة من ممارسة مسؤولياتها كاملة[3]. إذ كيف يمكن لمجتمع ينتج بنصفه (أي الرجل), ويأكل بنصفيه (أي الرجل والمرأة) أن ينمو ويتطوّر؟عن السمات الثقافية المتعلّقة بحقوق الطفل, يقول أنيس سليمان أن زيادة الوعي الاجتماعي لشرط مسبق لضمان تلك الحقوق في القانون[4].

وتشمل تلك الحقوق حق الطفل في الحياة وفي الحصول على الخدمات الطبية, وحقّه في التعليم والتمتع بأوقات الفراغ والمشاركة في النشاطات الثقافية, وحقّه في الحماية ضد جميع أشكال الاستغلال والإبعاد القسري عن العائلة, وحقّه في أن يكون بعيداً عن النزاعات المسلّحة وحمايته من الخطف والمتاجرة والتعذيب[5]. ولوسائل الاعلام دور مميّز في تعزيز هذه الحقوق, خصوصاً إذا استخدمت هذه الوسائل في زيادة الوعي عند الطفل وإشباع تفكيره بالقصص العلمية, وإبعاد مخيّلته قدر المستطاع عن الخرافة والأسطورة, وتدريسه تاريخ أمّته بشكل مشوّق[6].

.....

1 ـ د. دياب عز الدين: "القرية العربية والتكنولوجيا: اطروحات لتنمية الريف في الوطن العربي". شؤون عربية, حزيران, 1982. ص 138 ـ 158.

2 ـ د. عبد الحليم, أحمد: "السياسة الشبابية العربية". شؤون عربية. حزيران 1982. ص 105 ـ 106.

3 ـ السيد, عفيفة: "المنظمات النسائية وابراز دور المرأة". محاضرة في ندوة حول "أي دور للمرأة في لبنان اليوم". بيت مري, 26 أيار 1994.

4 ـ د. سليمان, أنيس. "حق الطفل في النمو والحماية والمشاركة" ـ النهار, 20 أيلول 1995. ص 11.

5- د. عبد الحليم, أحمد، المرجع نفسه

6 ـ د. عبود, جمال: "القصة القصيرة في أدب الأطفال". فكر. عدد 59/58. حزيران/ تموز 1984. ص 101-109.

ربما ان قدر الدول النامية أن تعنى بالتنمية الاعلامية. فوسائل الاعلام تؤثّر بشكل مباشر في نجاح أو فشل خطط التنمية عن طريق عرضها وشرحها جماهرياً. زد على ذلك ان الاعلام المتخلّف قد لا يصيب والاعلام المستورد قد يضلّل. وتصحيح المسارات الخاطئة إنّما يتوقّف على قرارات مسؤولة تعطي وسائل الاعلام, الخاصة منها والرسمية, ما يلزمها من حرية في التعاطي مع استراتيجيات التنمية، وعليه, فلا بدّ من رسم سياسة تجعل من أجهزة الاعلام أدوات لتوسيع الرؤية الثقافية لتكون خير عون لتحصين الذاتية الثقافية عن طريق انفتاحها على الثقافات الأخرى.

وفي هذا السياق, أشار مطانيوس الحلبي إلى عدد من الإجراءات لا بدّ منها لتعزيز دور الثقافة في التنمية الشاملة عبر وسائل الاعلام، فعلى الصعيد الخاص, طالب الحلبي :

1/ بتوسيع الصفحة الثقافية في الجرائد اليومية وتشجيع الشباب على الكتابة فيها.

2/ تكثيف الاهتمام بنشر الموروث الشعبي والآداب والفنون.

3/ زيادة الاهتمام بنشر الأخبار الثقافية, خاصة أخبار المعارض والاصدارات من الكتب والموسوعات الجديدة.

4/ العمل على تقوية الرقابة الذاتية في ما يتعلّق باختيار البرامج الثقافية والفنية الأجنبية[1].

وخلاصة القول ان فعل الثقافة في التنمية الشاملة يبدأ من خلال إعداد المواطن ليمارس حقوقه السياسية في أجواء من الديمقراطية والحرية واللامركزية الادارية، بمعنى آخر وأكثر دقة, إن سر إمكانية تضييق الهوّة بين السلطة والشعب يمرّ عبر الإنسان المثقّف المؤتمن على مصير وطنه لأنّه الأكثر علماً ومعرفة بنقاط ضعفه ومصادر طاقاته، ثانياً, إن الإنماء الاقتصادي يحتاج إلى عقلية براغماتية تتعامل مع المشاكل الطارئة على قاعدة التوازن بين الاستقرار الدستوري والرخاء الاقتصادي. ثالثاً, الثقافة معنية بصورة مباشرة في عملية إدماج الشاب والمرأة والطفل في عملية التنمية الاجتماعية. أخيراً, الثقافة تنظر إلى تطوير وسائل الإعلام كجزء لا يتجزأ من ستراتيجية الأمن الثقافي.

.....

1 ـ د. الحلبي, مطانيوس. "أيّة ثقافة في وسائل الاعلام في لبنان اليوم". محاضرة في نادي الجزيرة, انطلياس, 7 حزيران 1995.

في الأخير الثقافة ليست ملفاً إدارياً عادياً, وارتباطها بعملية التنمية الشاملة لا يعكس العلاقة الروتينية بين السلطة والمواطن. زد على ذلك أن الحركات الثقافية اعتادت النظر إلى تدخّل الدولة في الحقل الثقافي بشيء من الشك والمواربة. غير أننا في سياق هذا البحث ننظر إلى الدولة على كونها دولة المجتمع حيث تشترك في صنع سياساتها كلّ الشرائح الاجتماعية في جو من الديمقراطية والحوار

المستمر. هذا يعني أنه إذا ما فعلت الثقافة في التنمية الشاملة لتحققت مقولة المدينة الفاضلة. وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن دور ما للدولة في المجال الثقافي. أمّا مبررات هذا التدخّل فيمكن ايجازها على النحو التالي:

أوّلاً: الدولة معنية بتأمين الوسائل التي تكفل امتلاك الثقافة من قبل جميع المواطنين, وأن تضع موارد الثقافة في خدمة التطوّر.

ثانياً: إن الثقافة الوطنية تستدعي تأسيس الذاكرة الجماعية بحيث لا يترك هذا الأمر لكلّ فئة أو جماعة تؤسّسها على هواها وبطرقها الخاصة. وعليه, فالمطلوب من الدولة وضع سياسة ثقافية بمشاركة جميع المثقّفين على قواعد الحرية والديمقراطية اللتين تشكّلان الشرط المسبق لأيّة حركة ابداعية. وهذه السياسة يجب أن تسير في عدّة إتجاهات لعلّ أهمّها ما يلي:

أوّلاً: الحفاظ على التراث والقيم الروحية والأخلاقية في إطار المسؤولية الوطنية لتحصين الشباب ضدّ كلّ الأنماط الثقافية التقليدية والدخيلة.

ثانياً: توفير الشروط المسهلة للانتاج الثقافي والابداعي, وتعزيز حضور المثقفين عن طريق رعاية المهرجانات الثقافية, وتكريم المبدعين قبل وفاتهم, والمساهمة في التخفيف من أكلاف النشر ودعم الفن التشكيلي.

ثالثاً: تمكين المواطنين من التمتّع بإنجازات الثقافة والإبداع عن طريق تأسيس فروع للمكتبة الوطنية في المناطق ليكون الكتاب في متناول الجميع.

رابعاً: إنشاء مراكز ثقافية خارج المدن وتقديم الدعم المادي والمعنوي للهيئات والمجالس الثقافية غير الحكومية وتشجيعهما على إقامة الندوات والمخيّمات الشبابية.

خامساً: إنشاء فروع لمعاهد الموسيقى والسينما والمسرح والمعارض الفنية خارج المدن لتشجيع المواهب الشابة.

سادساً: إنشاء دور للحضانة تحوي وسائل ترفيهية وتثقيفية لإسعاد الطفولة.

سابعاً: تطوير التعليم العالي وخاصة المجال التقني لربط التعليم بسوق العمل وقطاعات الانتاج, وتوجيه الطلاب إلى الاختصاصات التي تتلائم مع حاجات البلاد.

ثامناً: إنتاج أفلام تثقيفية تعنى بتعزيز الثقافة البيئية, وثقافة السير, والثقافة الصحية, والثقافة الأثرية.

تاسعاً: إنشاء مراكزللبحث الثقافي في الجامعات الوطنية ودعم استقلاليتها مادياً والأخذ بتوصياتها لإنجاح الخطط التنموية.

عاشراً: التنسيق مع المنظّمات الدولية والاقليمية الثقافية والدخول معها في حوار دائم للإستفادة من برامجها الثقافية في سبيل إعادة تأهيل المدرّسين الجامعيين للتعرّف على آخر التطوّرات في مجالات العلم والمعرفة.

حادي عشر: تعزيز الممارسة الديمقراطية عن طريق تفعيل المجالس التمثيلية للطلاب والعمّال والمثقّفين وكلّ الهيئات الانسانية الأخرى.

XV. التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة (نموذج سنة2001)

منذ نشأة البلدية من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 بذل مسئولوها مجهودات معتبرة للنهوض بالتنمية المحلية حيث سنركز في هذه الدراسة على تقرير نشاطات المجلس الشعبي البلدي خلال سنة 2001 في شتى الميادين والمجالات حيث تم من خلال هذا التقرير تحقيق نقاط أهمها :

- إحصاء أهم الأعمال المنجزة
- تقييم هذه المرحلة والوقوف على أيجابياتها وسلبياتها
- إبراز بصمات ومجهودات السلطات الحاكمة لتلك الفترة .

1/ قطاع التعمير والبناء : لقد مست التنمية في هذا الميدان عدة جوانب منها البنايات المدرسية بمجموع غلاف مالي سقدربـ : 7.415.000.00دج وقد تم ذلك في نطاق خمس أماكن جغرافية على مستوى البلدية ، كما تم تهئة بنايات مختلفة منها الإدارية وأخرى ملك عام كالمقابر وغيرها وقد قدرت تكلفة دلك بـ : 8.285.367.15 دج في أماكن مختلفة أيضا

2/ قطاع الري : هناك برامج مختلفة مست هذا القطاع من بينها المياه الصالحة للشرب وذلك في عدة أماكن من تراب البلدية حيث قدرت تكلفة هذه المكشاريع لسنة 2001 بـ 20.508.547.69 دج كما أن هناك في هذا الصدد برامج تكلفت بها المحافظة السامية للسهوب على مستوى البلدية تتمثل فيما يلي :

- إنجاز مجموعة من الأنقاب عبرتراب البلدية.
- تجميع منبع مائي بالعش مركز
- إنجاز واستلال سد صغير للسقي

كما كان جانب التهير قد استفاد من ميزانية معتبرة حسب المسؤولين بالبلدية قدر بـ : 400.000.00 دج

3/ قطار الطرق والأشغال العمومية : هناك بعض العمليات في إطار البرامج القطاعي والتي مست الطرق الوطني رقم 45 من طرق مديرية الطرقات والأشغال العمومية لولاية برج بوعريريج

بلغ طول شبكة الطرق المنجزة لسنة 2001 / 02 كلم بما فيها البرامج المنطلقة سنة 2000 والتي عرفت استلامها سنة 2001 لتنقسم هذه الشبكة إلى 02كلم معبدة و07كم غير معبدة .

والجداولالآتية تبين حوصلة عامة لبرامج التنمية المحلية

1/ حوصلة عامة حسب القطاع

الرقم	القطاع	مجموع الاعتمادات	ملاحظات
01	البناء والتعمير	.15.700.367.15	
02	الري	20.908.547.69	
03	الطرق والأشغال العمومية	5.581.280.00	
	المجموع	42.190.194.84	

2/ حوصلة عامة حسب مصدر التمويل

الرقم	المصدر	مجموع الاعتمادات	ملاحظات
01	المخطط البلدي للتنمية	33.460.000.00	
02	الصندوق الوطني للجماعات المحلية	/	
03	البناءات المدرسية	7.415.000.00	
04	ميزانية الولاية	/	
	ميزانية البلدية	1.315.194.84	
	المجموع	42.190.194.84	

4/ قطاع النقل : لقد بادرت البلدية خلال السنة 2001 إلى تحسين وإصلاح بعض الطرق الرابطة بين القرى والبلدية وذلك قصد تسهيل عملية تنقل المواطنين في ظروف حسنة كما قامت بتشجيع المتعاملين الخواص من أجل الاستثمار في ميدان النقل وتدعيم الخطوط المتوفرة بحيث أن الحظيرة البلدية للنقل كلها يديرها خواص .

5/ قطاع التكوين والتشغيل :

أ/ التكوين : عرفت البلدية سنة 2001في إطار المخطط الاستعجالي للبلديات المتضررة من الارهاب تسجيل عملية تهيئة فرع تكوين مهني بالعش وقد تم اختيار مقر البلدية القديم لهذا الغرض والتنازل عنه بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي رقم 2000/20 بتاريخ 2000/07/26 مصادق عليها تحت رقم

2000/101 بتاريخ 2000/10/30 كما قامت اللجنة البلدية للتمهين بتوفير إمكانيات التربص الميداني بالبلدية لفائدة المتكونين بتعداد 20 متمهنا علما أن هذا الفرع تابع لمركز التكوين المهني بالحمادية ويقوم بالإشراف على التخصصات والفروع التالية : - إعلام آ خياطة – نسيج الصوف .

ب/ **التشغيل** : بالنظر إلى ما تعرفه البلدية من توفر يد عاملة قوية وما يقابلها من نقص فادح في مناصب التشغيل المتوفرة والمتاحة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الرقم	القطاعات	السنة	عدد المناصب المتوفرة	التوقعات لسنة 2002	ملاحظات
01	2001	القطاع العمومي والتابع لإدارة البلدية	26	24	
02	2001	قطاع الفلاحة والغابات	04	07	
03	2001	المحافظة السامية لتطوير السهوب	274	250	
04	2001	القطاع الخاص	78	140	عمل مؤقت بالمحاجر والورشات
05	2001	تشغيل الشباب	80	80	
		المجموع	462	501	

6/ قطاع الفلاحة : حرصا على النهوض بالقطاع الفلاحي فإنه يعيش منذ عدة سنوات تحولا عميقا والذي تكون تأثيراته على مستوى الصياغة الجديدة للعقار الفلاحي أو على استغلاله جاءت ضمن أفق بناء فلاحة حضرية وذات كفاءة عالية .

قامت مديرية الفلاحة بالتنسيق مع القسم الفلاحي المتواجد بدائرة الحمادية وكذا الممثل الفلاحة بالبلدية ببعض اللإنجازات والتي تنحصر فيما يلي :

- إستصلاح الأراضي الفلاحية
- فتح مسالك ريفية
- غرس جديد للأشجار المثمرة
- الدعم الخاص بحفر الآبار العميقة
- التجهيزات الخاصة بالأبار
- إعطاء بعض التخفيضات للفلاحين الذين قاموا بعملية الغرس

7/ قطاع الغابات : إن حصيلة النشاطات الخاصة بهذا القطاع على مستوى بلدية العش هي كما يلي :

- مكافحة التعديات التي تلحق بالثروة الغابية على مستوى الفروز التابعة للإقليم
- مشروع غرس الأشجار المثمرة ومن ضمن برنامج غرس الأشجار استفادت بلدية العش للموسم 2001/2000 من 150 هكتار موزعة على قريتي الخوالفية وتحمامين
- حفر بئر على مستوى قرية لخوالفية في إطار برنامج الإنعاش الأقتصادي
- مشروع مكافحة الدودة بقرية غفستان .

8/ قطاع التربية والتعليم : يحوز إقليم بلدية العش على 19 مؤسسة تربوية الطور الأول والثاني بمجموع 92 قسم وإكماليتين بمجموع 36 قسم كما أن المؤسسات التعليمية القديمة التابعة للطور الأول والثاني ، لازالت تعاني من حيث نقص الإصلاحات الضرورية .

كما تتوفر البلدية على إكماليتين واحد بالالعش مركز والثانية بقرية لمخازن بمجموع 36 قسم وقدرة استيعاب تتجاوز 1440 تلميذ تقوم هذه المؤسسات بعملها في أجواء مهنية وتربوية عادية .

9/ قطاع الصحة : تتوفر بلدية العش على أربع قاعات للعلاج موزعة على القرى الآتية : - لمخازن – لمجاز – غفستان – تحمامين . بالإضافة إلى المركز الصحي بالعش مركز ، كل هذه المرافق الحيوية تعمل بصفة عادية وتقدم الخدمات المنوطة بها ، كما قامت مصالح البلدية بإجراء بعض الترميمات الخفيفة على هذه المرافق حسب الإمكانات المتوفرة .

مجال البيئة : في هذا المجال عرفت البلدية عدة مشاكل ومصادر للتلوث ، حيث تقوم مصالح البلدية بيقضة واستمرار بمراقبتها ومن أهم المصادر التي تشكل خطر والتي جندت لها البلدية خلال سنة2001 كل وسائلها المتواجدة على غرار السنوات الماضية وذلك تحسبا لأية كارثة بيئية

10/ قطاع البريد والمواصلات : تتوفر بلدية العش على مركز بريدي واحد بالعش مركز حيث يقدم الخدمات اليومية لكافة مواطني البلدية القادمين من مختلف القرى والمداشر التابعة للبلدية .

كما تم إنجاز خلال سنة 2001 عمارة للهاتف ومن المنتظر أن يتم تجهيزها من طرف مديرية البريد والمواصلات خلال سنة 2002 كما تم تحرير عدة مراسلات إلى المديرية قصد تسجيل عملية إنجاز وكالة بريدية بغفستان نظرا لبعدها واحتوائها على عدد معتبر من السكان يتجاوز 3000 نسمة .

11/ قطاع النشاطات الرياضية والثقافية :

أ/ النشاطات الرياضية : لاتتوفر بلدية العش سوى على هيكل واحد من هياكل الرياضة وهو الملعب البلدي لكرة القدم ، حيث تم تحويل دار الشباب بالعش إلى مقر الحرس البلدي منذ سنة 1995 نظرا للظروف السائدة في تلك الفترة .

ب/ النشاطات الثقافية : لا يوجد بالبلدية أي مركز أو هيكل ثقافي لاحتواء النشاطات التي يمكن القيام بها غير أن وجود العديد من الجمعيات المحلية لا سيما جمعيات الأحياء والجمعيات التربوية والدينية ، تساهم في تنشيط مسابقات وتنظم حفلات وتحيي بعض الذكريات وذلك على مستوى القاعات المتوفرة بالإكماليتين ، والجداول الآتية توضح مختلف هذه الأنشطة :

الجدول الخامس والثلاثون: يبين رأي المواطن عن إشعار البلدية لمسابقات التوظيف

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تعلن البلدية على مسابقات التوظيف ؟	نعم	95	%19
	لا	295	%59
	لا أدري	110	%22
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن أسلوب التوظيف بالبلدية غير مقبول وهذا ما تؤكده النسبة العالية جدا من عدد المبحوثين والتي قدرت بـ : 90% مما أدى إلى ضرورة إهمال النسبة القائلة بأن أسلوب التوظيف داخل البلدية مقبول وهي 01 % والتي لايمكن التعبير عنها ، في حين التزمت نسبة 09% من المبحوثين الإجابة بأن أسلوب التوظيف يكون مقبولا في بعض الأحيان فقط ، وهذا ما يؤكد الفرضية الائلة بأن أي خلل على مستوى عمليات التخطيط يؤثر على التنمية بها ، فوجود موظفون بطرق غير مقبولة يؤثر على العملية التنموية ، وهو ما يؤثر بالمقابل على تدهور الحياة لدى المواطن بالبلدية ميدان الدراسة .

الجدول السادس والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في توظيف الكفاءات بالبلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل توظف البلدية كفاءات علمية عالية ؟	نعم	130	%26
	لا	260	%52
	لا أدري	110	%22
المجمـــــــــــوع		500	%100

بالنظر إلى النسب الموضحة في الجدول نلاحظ بأن نسبة 19 % ترى بأن البلدية تعلن عن مسابقات للتوظيف ، وهذا ما يدل على أن عملية التوظيف متواجدة في البلدية ميدان الدراسة غير أن غير أن النسبة المرتفعة و التي قدرت بـ:59% من عدد المبحثين ترى أن هذه الأخيرة لا تعلن عن

مسابقات التوظيف وهو ما يجعلنا نفسر ذلك وحسب الأسئلة الفرعية المرتبطة بهذا السؤال بأن هذا الإعلان يكون سرا بين بعض الأشخاص داخل البلدية مما يجعل الإعلان عن المسا بقة غير حقيقي كما أن البعض من هذه النسب يرجع ذلك إلى ظهور أشخاص في المناصب المعلن عنها قبل إجراء امتحان ا لمسا بقة وهذا ما يؤثر سلبيا على التنمية وكذا على أسلوب الحياة داخل البلدية ، وبما أن عملية التوظيف هي عملية هامة تأتي بعد عملية التخطيط ويمكن أن تكزن في طياتها فإن هذا يثبت فشل هذه العملية الأخيرة من قبل الإدارة البلدية ، وبالتالي فشل التنمية المحلية بها، وعدم تجسيد رغبة المواطن في ذلك ، وهذا ما تؤكده النسبة المعتبرة 22 % من عدد المبحوثين الذين أصبحوا لايبالون بأي شيء يحدث داخل البلدية سواء كان ذلك يعنيهم أو لا يعنيهم .

الجدول السابع والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في مشاركة البلدية في الملتقيات العلمية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* هل تقوم البلدية منذ نشأتها بالمشاركة في الملتقيات العلمية لإكتساب المعارف ؟	نعم	25	%05
	لا	435	%87
	لا أدري	40	%08
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن ما يؤكد ما جاء في السؤال الموجود في هذا الجدول والذي قبله الارتباط الواضح بينهما هو النسبة الأخيرة التي قدرت بـ 22% من عدد المبحوثين الذين لا يبالون بما يحدث بالبلدية ميدان الدراسة ، وهي نفسها النسبة في سؤال الجدول 36 ، غير أن نسبة القائلين بأن البلدية لا توظف كفاءات علمية عالية تبقى مرتفعة جدا حيث بلغت 52 % في حين نجد نسبة معتبرة من عدد المبحوثين تقدر بـ : 26 % ترى وجود كفاءات جديدة في البلدية وهذا بحكم كثرة الشهادات والبطالة .

الجدول الثامن والثلاثون: يبين رأي المبحوثين في التخصصات العلمية التي تعتمد عليها البلدية

السؤال	الاحتمالات	التكرار	نسبة التكرار
* ما هي التخصصات التي تعتمد عليها البلدية في التسيير ؟	كل التخصصات	10	%02
	بعض التخصصات	185	%37
	لا توجد تخصصات	305	%61
المجمـــــــــــوع		500	%100

إن الغالبية العظمى من المبحوثين هي 87 % يؤكدون بشكل واضح عدم لجوء إدارة البلدية إلى المشاركة في الملتقيات ذات الطابع العلمي ولو كان غير ذلك لما كان التوظيف غير مقبول ولما كان الإعلان عن المسابقات غير موجود ولما كان التوظيف للكفاءات العلمية العالية غير موجود أيضا.

وهذا ما يزيد في انسجام إجابات المبحوثين وتحقق فرضيات بحثنا حول الموضوع ، أما نسبة 05 % من دد المبحوثين الذين يرون بأن الإدارة البلدية تقوم بهذه الملتقيات فهي نسبة ضئيل جدا ولا يمكن أن تعبر عن رأي مجتمع البحث وكذا نسب العازفين عن معرفة ما يجول بالبلدية حول الذهاب أو عدمه للإستفادة من الملقيات العلمية .

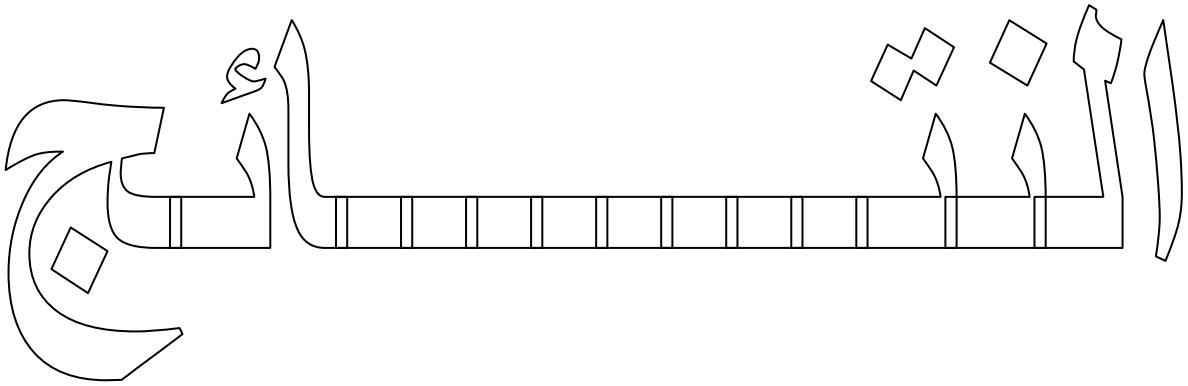

1/ عرض النتائج : من خلال الدراسة النظرية حول التخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ، والوقوف الميداني على واقع البلدية ميدان الدراسة ، ومن خلال اعتمادنا على أدوات جمع المادة العلمية وتحليلنا لمختلف بياناتها تم استخلاص النتائج التالية :

أ/ تقو البلدية بمختلف العمليات والوظائف الإدارية ، غير أن هذه الأخيرة تتم بشكل بسيط حيث تنقصها الفعالية في الآداء والدقة في العمل والعلمية في الأسلوب .

ب/ عدم اعتماد البلدية على التخطيط لبناء التنمية الاجتماعية الفعالة ، وذلك من خلال اللجوء إلى البرامج الفوقية والتي لا تساير التغير الاجتماعي للمجتمع المحلي ، أدى إلى عدم التوازن بين الاحتياجات المجتمعية التنموية و التخطيط لها .

ج/ عدم تناسق البرامج المقترحة من الجهات العليا للدولة والقيم والظروف و التغيرات التي تحدث للوسط الاجتماعي تؤدي إلى مظاهر سلبية يمكن أن نكر منها :

أولا : إصدار قوانين واتخاذ إجراءات على أساس الاجتهادات الفردية للسلطات ، أدى إلى اتساع الفجوة بين الوضع المعيش والواقع الإداري .

ثانيا : افتقار الإدارة إلى الإطارات المدربة على التخطيط ، وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ، أو تهميش هذه الإطارات بطريقة أو بأخرى .

د/ إن البرامج والخطط التي تعتمد عليها البلدية في العملية التنموية ليست واقعية وغير موضوعية مما أثر سلبا على نوعية التنمية وكميتها على أرض البلدية .

هـ/ تداخل المهام في البلدية وسوء التنظيم في العمل ، وعدم الإقتداء بالتنظيم المحكم من طرف الوزارة نتاجه المستوى العلمي المنحط داخلها و التخصص المنعدم بشكل يكاد يكون كاملا .

و/ عدم استخدام الأجهزة العلمية الحديثة والمتطورة ، والتي تسهل بشكل مذهل كل الظروف أمام القائمين على التنمية المحلية بالبلدية ، أدى إلى خلق العديد من المشاكل الاجتماعية .

ز/ عدم الانضباط في القيام بالمهام الموكلة لكل شخص أدى إلى استنزاف الوقت الكثير.

ح/ نقص الإطارات ذات الكفاءة و المدربة والمؤهلة لشغل الوظائف الموجودة بالبلدية نتيجة التهميش والإقصاء المباشر والغير مباشر ، وتعلل المسؤولين بانعدام المناصب المالية .

ط/ عدم مشاركة نسبة عالية من المواطنين في تجسيد التنمية مع المسؤولين أدى بالتمادي من الطرف الثاني في انتهاز الفرصة للقيام بقضاء مصالحهم الخاصة .

ي/ ضعف نشاط لجان المراقبة سواء الاجتماعية منها أو الحكومية ، وعدم التنسيق بين مختلف الأجهزة.

2/ مناقشة النتائج في ضوء الفروض : اتضح لنا من خلال الدراسة النظرية للكتب ، والمراجع المعتمدة والبيانات الميدانية ، أن هناك تحقق كبير لما تم فرضه في بداية هذا البحث ، حيث وجدت علاقة مباشرة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية وانسجام بشكل كبير يتماشى ومبادئ التنمية ، حيث أن سوء التخطيط يؤدي بالضرورة إلى عدم نجاح البلدية في العملية التنموية ، كما أنه كلما كان تدخل المواطن في الحث على التنمية كلما تجسدت هذه الأخيرة على أرض الواقع بشكل كبير ومذهل ، وأن المسؤول ذو الخصال العالية والمستوى العلمي المقبول يؤثر بشكل إيجابي على نجاح العملية التنموية ويمكن التأكد من ذلك من خلال النتائج التي تم التوصل إليها وما حقق وما لم يتحقق من الفروض .

أولا : الفرضية الأولى : لقد تبين من تحليل البيانات أن هناك خلل في عملية التخطيط للتنمية داخل البلدية ، حيث أنها تعتمد على المبادئ العامة لتنفيذ برامجها التنموية ، حيث يتضح ذلك من خلال الإجابات المتباينة للمبحوثين وكذا النسبة 60 % من الإجابات التي تقول بعدم مراعاة البلدية للاحتياجات لدى المواطنين أثناء القيام بالعملية التخطيطية.

ثانيا : الفرضية الثانية : قد تبين من خلال دراستنا بأن للوعي القومي بضرورة المشاركة في التنمية المحلية والرفع من وتيرتها في المجتمع دفع قوي ودور فعال في إحداث التنمية الحقيقية في إي مجتمع ذلك أن النسب العالية التي تحصلنا عليها من خلال أسئلة هذه الفرضية حول هذا العامل الحساس ألا وهو الوعي بضرورة المشاركة مع السلطات المحلية في إحداث التنمية الهادفة ، كانت نسبا عالية جدا، حيث بلغت 49 %من الذين لا يشاركون في إحداث التنمية بالبلدية ونسبة30 % يشاركون في بعض الأحيان فقط ما يؤكد بأن للمستوى العلمي في أي مجتمع له دور كبير في تنميته .

ثالثا : الفرضية الثالثة : من خلال الدراسات التي قمنا بها على معاملات وشخصيات المسؤولين بالبلدية ميدان الدراسة ومن خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من العينة الممثلة لمجتمع البحث بمكان الدراسة تبين بأن المسؤولون تتوفر فيهم بعض الصفات بنسب قليلة ولا تتوفر فيهم بعض الصفات بنسبة كبيرة ، حيث كانت النسبة 97 %من المبحوثين ترى بأن السلطة الحاكمة للبلدية ميدان الدراسة لا تتمتع بالمستوى العلمي المطلوب ، ذلك مما يؤكد بأن شخصية الحاكم للبلدية لها دور فعال في إحداث التنمية بالبلدية والعكس في ذلك .

رابعا : الفرضية الرابعة : لقد اتضح من خلال الدراسة السابقة لمجتمع البحث ميدان الدراسة ومسؤوليه بأن غياب التخصص له من الدور ما يعيق صيرورة التنمية المحلية حيث أن النسب العالية التي جاءت في إجابات عينة البحث حول وجود متخصصين أو انعدامهم بالبلدية ميدان الدراسة كانت عالية جدا وقد بلغت 61 % من الذين يرون بانعدامها و 37 % يرون بوجود البعض من التخصصات فقط بالبلدية أما

02 % فيرون وجود كل التخصصات وهذا لا يغير شيئا بالمقارنة بالنسبتين السابقتين ، أي أن التخصصات العلمية في تسيير البلدية له من الدور ما يكفي للقيام بالتنمية المحلية، وهذا ما يحقق ويؤكد الفرضية القائلة بذلك .

3/ تبيان ملاءمة النتائج كحلول للتساؤلات التي طرحت في الإشكالية : بعد عرضنا لأهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث ، وبعد مقارنتها مع فرضيات البحث ومناقشتها تبين لنا وجود علاقة ارتباطيه وتأثير مباشرين بين عملية التخطيط والتنمية في المجتمعات المحلية .

وبالتالي فإن أي خلل على مستوى هذه العملية لحساسة والمهمة سواء في الجانب الخدماتي أو جانب التسيير أو جانب التهيئة البشرية أو حتى جانب التنظيم داخل طبقات المجتمع الواحد يؤثر بالضرورة نوعية وكمية التنمية المحلية التي تحصل في البلدية ، وهذا ما أكدته فعلا النتائج المتوصل إليها من ، وبهذا نكون قد أجبنا على السؤال الرئيسي المطروح في إشكالية البحث ، أما بالنسبة للتساؤلات الفرعية المنجرة عن التساؤل العام فيمكن أن نعلق عليها ونقارنها بنتائج المتوصل إليها على النحو التالي :

أولا : توجد علاقة وتأثير مباشر لوظيفة التخطيط على التنمية الاجتماعية على مستوى البلدية ميدان الدراسة ، حيث أن نسبة تحقق فرضيتنا في هذا السؤال بلغت93% وبالتالي فهي نسبة عالية جدا تثير في الباحث الرغبة في البحث عن تفسير العلاقة بين هذين المتغيرين .

ثانيا : بعد البحث والتحليل والتفسير تبين أنه توجد علاقة بين الوعي لدى المواطن بضرورة المشاركة مع السلطة في تحقيق الطموحات وتلبية الاحتياجات ، ورقي التنمية بالبلدية ميدان الدراسة ، حيث كلما زاد الوعي لدى المواطن بما له ما عليه كانت التنمية داخل البلدية أكثر نفعية وإيجابية ، وبالتالي تحققت فرضية بحثنا حول هذا السؤال بنسبة قدرت بـ : 97% وهي نسبة في غاية الأهمية بالنسبة للباحث في هذا الميدان .

ثالثا : اكتشف من خلال البحث أن هناك علاقة بين شخصية السلطة الحاكمة لدار البلدية ، وذلك في جميع جوانب الشخصية ، وتحسين التنمية المحلية ، حيث كلما كانت شخصية السلطة الحاكمة متزنة وذات مستوى علمي عالي ولا تتميز بالاضطراب ومحبة للتغيير أدى ذلك بالتنمية نحو الازدهار والرقي في البلدية ميدان الدراسة ، وقد تحققت بالتالي فرضيتنا حول هذا السؤال بنسبة قدرت بـ 87% ، وهي نسبة عالية جدا وتتطلب البحث والنظر في السلطة الحاكمة وأنواع الشخصيات التي يجب أن تزاول الحكم .

رابعا : من خلال البحث الميداني الذي تم القيام به والإجابات التي خلصت بها استمارة الاستبيان ، تبين وجود علاقة بين التخصصات التي تتواجد داخل البلدية والعمل بها وأثرها على التنمية داخل هذه البلدية

حيث كلما توفرت التخصصات العلمية من هندسة معمارية وخدمة اجتماعية واقتصاد وتسيير ، كلما زاد ذلك في التنمية وجعلها أكثر فاعلية داخل البلدية ميدان الدراسة ، حيث تحققت الفرضية حول هذا السؤال بنسبة عالية قدرت بـ 96% ، وهي نسبة تتطلب الإثارة والبحث حول فاعلية التخصصات العلمية وضرورة تواجدها بالبلديات وتأثيرها على التنمية المحلية .

ومن خلال كل ما سبق التطرق إليه فإننا يمكن القول بأن أسئلة البحث المطروحة في الإشكالية قد تمت الإجابة عنها وذلك من خلال التحقيق الإيجابي للفرضيات البحثية المطروحة وبنسبة جد عالية في جانبها الإيجابي أيضا قدرت بـ : 93.25% ، وهي نسبة تطلبت منا البحث عن الأسباب الحقيقية المتخفية وراء ركود التنمية المحلية بالبلدية ميدان الدراسة ، والتي تتطلب المزيد من البحث والسعي وراء هذه الاحتمالات التي راودتنا مرارا وتكرارا للوقوف عن كتب وعن طريقها للوصول بالتنمية عبر كامل بلديات الولاية وحتى عبر كامل بلديات التراب الوطني إلى الجو الأحسن للظروف الحياتية للمواطن .

4/ مناقشة مدى ملاءمة النتائج للتعميم على المستوى المحلي والوطني والعالمي : لما كانت البلدية هي العصب الحي لأي دولة وهي الخلية الأساسية في تكوين الدولة ، فإن الوظائف المودعة بها كإدارة خدماتية للمواطنين لا ولن يتسنى لها تقديم العون لهم والقيام بالتنمية المحلية بها إلا من خلال وجود مسؤولين أكفاء بها وقيامهم وحرصهم على مبدأ الحوار الجاد والمثمر حول كامل قضايا التنمية داخل البلدية أيا كانت ، مع توفيرهم للتخصصات ذات الطابع الذي يساعد على قيام تنمية هادفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا .

وعليه ومن خلال النتائج الجزئية المتوصل إليها حول البلدية ميدان الدراسة ، يمكن تعميمها على البلديات التابعة بصفة قطعية لدائرتها و بالتالي على بلديات الولاية برمتها .

وعلى اعتبار بأن هذه البلدية ميدان الدراسة ما هي إلا عينة من بين بلديات التراب الوطني ، ولها نفس الخصوصيات العامة كالمساحة والسكان والريف والحضر وحتى المشاكل الاجتماعية ، فإنه يمكن تعميم نتائج البحث منها على سائر بلديات الوطن .

ونظرا إلى أن البلدية ميدان الدراسة ما هي إلا عينة بحث تتسم بخصوصيات معينة ويغلب عليها الهدف الواحد بينها وبين أهداف كل البلديات على المستوى العالمي ألا وهو خدمة الصالح العام أو خدمة المواطن بالدرجة الأولى فإنه يمكن تعميم نتائج البحث حولها على مختلف البلديات التي تتسم بنفس الخصوصية الجغرافية والديمغرافية والاجتماعية على الأقل .

❖ **الاقتراحات:** بناءا على نتائج البحث التي توصلنا إليها من هذه الدراسة الميدانية بالبلدية نقترح على المسؤولين بها بعض الاقتراحات بغية وضع تخطيط اجتماعي فعال لتنمية محلية فعالة ومستدامة ما يأتي :

أولا : تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية بالبلدية ، ذلك لأن لها تأثير بدفع عجلة التنمية بها نحو الأفضل.

ثانيا : ضرورة القيام بالملتقيات ذات الطابع التحسيسي حول التخطيط للتنمية المحلية مع المختصين في المجال .

ثالثا : محاولة استغلال الطاقات الشابة ذات المستوى العلمي العالي في التسيير في المجالات التالية :

- الهندسة المعمارية - الخدمات الاجتماعية - الاقتصاد.

رابعا : فتح مجال الحوار البناء والهادف بين مختلف شرائح المجتمع المدني والجمعيات ومشاركتهم في مختلف المشاريع و الآفاق التنموية المحلية.

❖ **خاتمة :**

إن خاتمة أي بحث علمي هي تلك الحوصلة التي يستنتجها الباحث من خلال ما توصل غليه في بحثه من دراسة وتحليل وتفسير ، فقد تبين لنا ونحن نعالج هذا الموضوع المتواضع والمتمثل في ، دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية . أن قضية التغيير من الرديء على الحسن ومنه إلى الأحسن بين المجتمعات شيء حتمي وضرورة تلحها المجتمعات والظروف البيئية والطبيعية والاجتماعية على المؤسسات الحكومية والدولية ، لذا وجب علينا وعلى كل مواطن فرد أو مؤسسة إحداث هذا التغيير والتنظيم الشامل والذي ينبع أساسا من الوجدة المؤسسية في بناء المجتمعات ألا وهي البلدية بكل ما تحمله من معاني وهياكل وأجهزة ، ويتم هذا التغير نحو الإيجاب وهو ما يسمى بالتنمية أو التنمية المستدامة .

إن عملية التنمية والتطوير الإيجابي لتلك المؤسسات لا يتأتى إلا من خلال إدخال غصلاحات إدارية مستمرة ومتجددة من أجل بناء إدارة بلدي فعالة وقادرة على توفير الحماية لأبناء نطاقها الجغرافي في كل مجالات التنمية المطلوبة .

ونظرا لأهمية هذا الإصلاح فإنه من الضروري أن تعمل القيادات باستمرار على تحقيق التنمية ليس فقط على مستوى البلدية وإنما على مستوى الشخصيات الاجتماعية ، ذلك أنه إذا كان الفرد الاجتماعي فعالا ومفيدا بدوره يعيد النتاج على المؤسسات التي يتواجد بها ومن ثم على الوطن ، كما يكون فعله الاجتماعي مهما حتى على المستوى العالمي وبخاصة في وقت أصبحت فيه العلاقات بسيطة بين أفراد العالم بأسره وبأقصر صور الدقة والسرعة المطلوبتين .

وبأسلوب أكثر بساطة فعلى المؤسسات الإدارية برمتها انتهاج المسلك الحديث في التوعية والحور والتعبئة المفيدة للأفراد والجماعات حتى يكون للتنمية الحاصلة ذوق ومعنى وأهمية فالمواطن الصالح يعود بصلاحيته على المجتمع الذي ينتمي إليه بالدرجة الأولى ويتفرع هذا الإصلاح منه ألى من حوله إلى أبعد الأماكن ، فاختيار الرجال في القيادة والتسيير وتحمل المسؤوليات له من الدور ما يكفي لإحداث تغيير أو تنمية في الوسط الاجتماعي ، وتحسين إجراءات التوظيف وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق في كسب المناصب الادارية بالبلدية لخمة المجتمع ، والابتعاد على المحسوبية بكافة أشكالها ، كلها عوامل تمكن من مواكبة الحضارات .

وكل هذا يتطلب إعادة النظر في الإدارة نفسها والتي تعد من العناصر الحيوية في التمية والتقدم والرقي ، لذلك فإن التحدي الذي يواجه مسيري المؤسسات الجزائرية وبخاصة البلديات الجزائرية و بأكثر خصوصية بلدية العش ميدان الدراسة ، هو مدى قدرتهم على التوصل إلى محتوى نفسي اجتماعي

لتسيير جديد يقوم على التوفيق بين العقلانية والخيال وبين الصرامة والذكاء ، وذلك لمواجهة محيط هو دوما في تغير مستمر .

وعليه فإن أزمة البلديات الجزائرية الحالية ليست أزمة في الاتاج الخدماتي بقدر ماهي أزمة في الفكر التنظيمي والتخطيط العلمي لتلك الخدمات الاجتماعية التي تمس المواطنين كافة والتي هي بدورها تمثل النمية الحقيقية التي تقو بها لك البلديات أثناء تسييرها .، فالإشكالية إذن تكمن في العمل بذكاء ودقة للوصول إلى مبتغيات المجتمع المدني الموجود ، ذلك لأن المسير الفاشل والغبي لا يمكن أن يصبح – بين عشية وضحاها – مبدعا استراتيجيا أو مخططا حيويا أو منظما بارعا أو قائدا عظيما.

وبالتالي فإن المرحلة الحاسمة في تعديل وضعية تلك البلديات على المستوى الوطني وباصة على مستوى البلدية ميدان البحث والدراسة تمر حتما باختيار رجال ومسيرين جددا للقيام بتنمية حقيقية تمس المواطنين وبعدالة اجتماعية واحدة ، وتحسين أداءاتها الخدماتية معا .

وصفوة القول أن المفتاح الحقيقي للتنمية وللفعالية الإدارية في المجتمع اليوم وحسب قول بورتنوف هو أن تعطي الفرصة لكل فرد في التعبير وأخذ المبادرة ، وأن يكون كل فرد مصدرا للديناميكية الآهلة وهذا ما ينبغي أن تأخذ به البلديات على مستوى كامل التراب الوطني وبخاصة البلدية ميدان الدراسة بولاية برج بوعريريج ، حتى تحقق الأهداف التي أنشئت لأجلها في المجتمع .

الملاحق

قائمة الجداول :

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
جنس المبحوثين	01	41
سن المبحوثين	02	41
الحالة العائلية	03	42
المستوى التعليمي للمبحوثين	04	42
المستوى المهني للمبحوثين	05	43
يبين عملية التخطيط داخل البلدية	06	116
من الذي يقوم بعملية التخطيط لتلبية الخدمات الاجتماعية داخل البلدية	07	116
هل تقو البلدية أثناء التخطيط بمراعاة الاحتياجات ؟	08	117
يبين الاستفادة في مجال السكن .	09	118
يبين توفر النقل المدرسي بالبلدية .	10	118
هل احتج التلاميذ على وسائل النقل ؟	11	119
ما هو طابع حافلات النقل المدرسي المتوفرة ؟	12	119
هل تتوفر البلدية على مراكز صحية ؟	13	120
هل تقوم المراكز الصحية بدورها على أكمل وجه ؟	14	120
هل تتوفر لدى البلدية مصحة للتوليد ؟	15	121
هل تتوفر لدى البلدية نواد للرياضات ؟	16	121
هل تتوفر البلدية على أماكن للتنزه والترفيه ؟	17	122
هل تتوفر البلدية على دار للثقافة ؟	18	122
هل أنت راض عن الخدمات التي تقدم لك ؟	19	123
هل تفاعلت مع المسؤولين داخل البلدية ؟	20	123
ما رأيك في أسلوب التعامل داخل البلدية ؟	21	124
هل تقدم شكاوى من طرف المواطنين على الخدمات ؟	22	124
ما رأيك في رؤساء البلدية منذ نشأتها؟	23	125
هل ساهمت في الحث على إنشاء مثل هذه الاحتياجات التنموية؟	24	125
هل تعلم بأنه من الضروري مشاركتك في تجسيد التنمية ؟	25	126
هل تستخدم البلدية أسلوب الحوار أثناء مناقشة احتياجات المواطن التنموية؟	26	127
هل تتميز سلطة الشخصية الحاكمة بالاتزان ؟	27	127

هل تتميز سلطة الشخصية الحاكمة بالاضطراب ؟	28	128
هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة قيم التربية في الشخصية ؟	29	129
هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة المستوى العلمي ؟	30	129
هل تتوفر لدى السلطة الحاكمة الفكر الحضاري التطوري ؟	31	130
هل يتوفر لدى السلطة الحاكمة إرادة التغيير ؟	32	130
هل يتوفر لدى السلطة الحاكمة عامل التحفيز على خلق التنمية بالبلدية ؟	33	131
ما رأيك في أسلوب التوظيف داخل البلدية ؟	34	131
هل تعلن البلدية على مسابقات التوظيف ؟	35	161
هل توظف البلدية كفاءات علمية عالية ؟	36	161
هل تقوم البلدية منذ نشأتها بالمشاركة في الملتقيات العلمية لاكتساب المعارف ؟	37	162
ما هي التخصصات التي تعتمد عليها البلدية في التسيير ؟	38	162
حوصلة عامة حسب القطاع	39	158
حوصلة عامة حسب مصدر التمويل	40	158
قطاع التشغيل في البلدية	41	159
يوضح تطور إيرادات التسيير	42	82
يوضح تطور نفقات التسيير للبلديات .	43	93
يوضح الإعانات لمساعدة البلديات	44	96
يوضح تطور العجز المالي للبلديات	45	97

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الرقم	الصفحة
الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية	01	46
تطور عجز البلديات من 1994 ـــ 2000	02	98

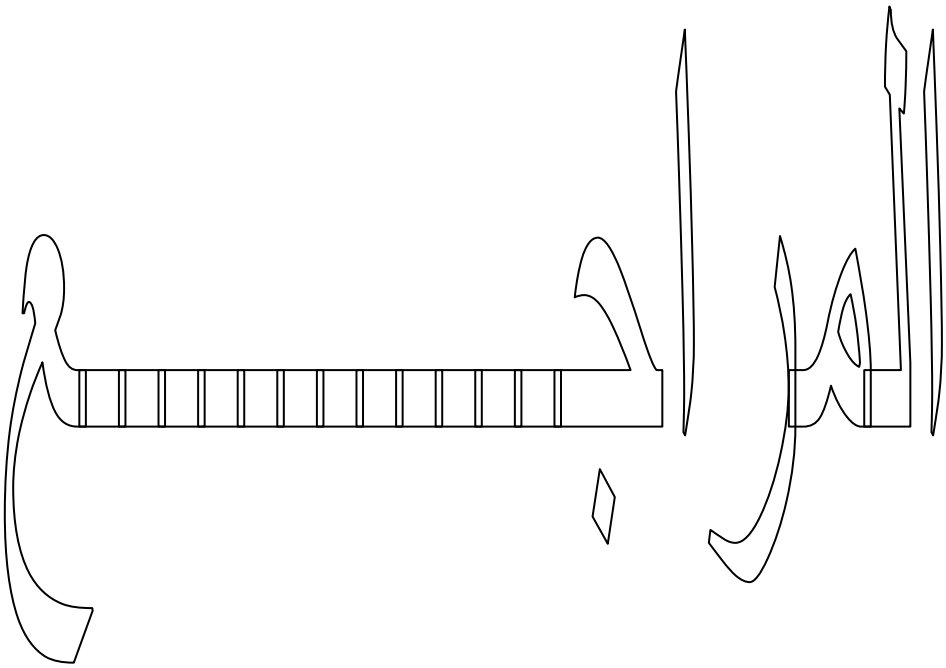
المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

1. د. إبراهيم عبد الهادي المليجي : الإدارة مفاهيمها وأنواعها وعملياتها ، دار النشر ، الأسكندرية ، مصر ، 1998 .
2. د. أبو عياش عبد الإله وإسحاق قطب : الإتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1980 .
3. د.جبري خليل جبراي :مدخل علم السلوك التنظيمي لإدارة الناس،ترجمة وليد عبد اللطيف مزامنة، معهد الإدارة العلمية،السعودية،1988.
4. د . جمال عبود : القصة القصيرة في أدب الأطفال ، مجلة فكر، عدد 59/58، حزيران/ تموز 1984.
5. د.جعفر أنس قاسم : أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.
6. أ. د. الجوهري محمد : علم الاجتمـــاع وقضايا التنميـــة في العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف (جزء أوّل) ، 1978.
7. د . جورج قزم : التنمية المفقودة، دار الطليعة ، بيروت ,1981.
8. د. الديك, اسكندر والأسعد محمد مصطفى: دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة، بيروت ، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1993.
9. د . الحلبي مطانيوس : أيّة ثقافة في وسائل الإعلام في لبنان اليوم، محاضرة في نادي الجزيرة, انطلياس, 7 حزيران ، 1995.
10. د. الحلبي مطانيوس : عن الثقافة والتنمية، محاضرة في مجلس الفكر، 16 حزيران 1995.
11. د.الطيب ماتلو : التنمية المحلية آفاق ومعاينات ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، العدد الرابع أكتوبر، 2003.
12. د. العمري بوحيط : البلدية مهام وأساليب ،شركة زاغياش للطباعة والنشر ، الجزائر ، فيفري ، 1997 .
13. لجنة من العلماء و الأكّاديميين السوفيتيين : الموسوعة الفلسفيّة، بإشراف : م. روزنتال، ب. يودين، ترجمة : سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، الطبعة السادسة، تشرين الأول1987 م، دون محقق، دار
14. صادر، بيروت، دون تاريخ.
15. د. أحمد عابد الجابري : المجتمع المدني ، تساؤلات وآفاق وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي إشراف : عبد الله حمودي دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1998.
16. د. محمد الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، 1977 .
17. د. محمد منير موسى :الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، 1974 .
18. د . محمد سيد محمد : الإعلام والتنمية ، دار المعارف، القاهرة ،9791.
19. د. مصطفى الجندي : الإدارة المحلية واستراتيجياتها ، منشأة المعارض ، الاسكندرية ، 1987 .
20. مديرية المالية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية : الملتقى الدولي للجماعات المحلية بسكرة ، أفريل 2001.

21. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بسكرة : برنامج التنمية المحلية، فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية بسكرة،2003.
22. د . سليمان أنيس : حق الطفل في النمو والحماية والمشاركة ، مجلة النهار, 20 أيلول 1995.
23. أ. د. السمالوطي نبيل : علم اجتماع التنمية، بيروت ، دار النهضة العربية ،1981.
24. د. ع . عامري : التنمية بين أقوال المثقفين والواقع ، جريدة النهار ، الجزائر ، 02/20/ 2008 .

25. د . عبد الله حمودي مصير: المجتمع المغربي ، رؤية انتروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، دفاتر وجهة نظر ، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب ، بدون سنة الطبع .
26. د . عبد الحي أزرقان : المجتمع المدني، محاولة تعريف وتحديد، مجلة فكر ونقد السنة الأولى، دار النشر المغربية– الدار البيضاء ،العدد 3 نوفمبر 1997.
27. أ.د. عبد الحليم أحمد: السياسة الشبابية العربية، شؤون عربية، حزيران 1982.
28. د.عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.
29. د.عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001.
30. د . عبد السلام أحمد دباس : تأمّلات ودراسات في الإدارة والتنمية الإدارية، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر 1988.
31. د. عبد العزيز عبد الله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 199 .
32. د. عبد العزيز عبد اللطيف لزيدان : إشكالية التشكيلية الاجتماعية والاقتصادية والانتقالية (مدخل في منهج التحليل) ، دراسات عربية ، السنة الخامسة والعشرون ،العدد 6 ، (نيسان ، 1989) .
33. د. عبد الغني مغربي : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
34. د. عبد الرزاق الشيخلي : الإدارة المحلية , دار المسيرة للنشر , عمان 2001 .
35. عبد الرحمان بن خلدون :المقدمة ، الطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1320هـ .
36. أ. د. عياض بن عاشور : المجتمع المدني, دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي ، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي إشراف :عبد الله حمودي ، دار توبقال للنشر الطبعة الأولى 1998.
37. د. علي الطراح : الإسلام وتحديات العولمة ،جريدة الشرق الأوسط ، 2004/02/28 .
38. أ. د . عمار حامد: المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية، شؤون عربية، حزيران 1982.
39. د. عمار عوابدي : دروس في القانون الإداري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
40. أ.د. عمر برنوصي : مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة ، محاولة في التركيب، مجلة فكر ونقد ، السنة الرابعة، العدد 37، مارس 2001 .
41. د. عزيز خيري : الاستنتاجات العلمية للمفهوم الماركسي للتنمية في مصر ، دراسات عربية ، السنة السابعة عشر ، العدد 7 ، مايو ، 1981 .
42. د . عز الدين دياب : القرية العربية والتكنولوجيا ، اطروحات لتنمية الريف في الوطن العربي، شؤون عربية, حزيران, 1982.
43. د. عفيفة السيد: المنظمات النسائية وإبراز دور المرأة ، محاضرة في ندوة حول ، أي دور للمرأة في لبنان اليوم ، بيت مري, 26 أذار 1994.
44. قضايا لبنانية:اللامركزية حين تكون صيغة للإدارة والمطالب،عدد 3، بيروت, 1994.
45. أ.د. رشيد زرواتي : تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية ، دار هومة للطباعة ، ط1 ، الجزائر العاصمة ، 2002 .

46. أ.د.رشيد زرواتي : مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط1 ، عين مليلة ، الجزائر ،2007 .
47. شارل بتلهيم : التخطيط والتنمية، ترجمة : د. إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1968.
48. د. شيهوب مسعود : أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها , ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986 .
49. شويحات حبيب مهدي :مزاولة مهنة تخطيط المدن ، ورقة غير منشورة ألقيت في معرض تصاميم البيئة ،حضارة وتقنية،جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ،فبراير 1992 .
50. أنظر : الأمر رقم 67 -24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدية في مقدمته .
51. انظر:وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ,قانون الضرائب المباشرة ,الجزائر المطبقة الرسمية 1991
52. أنظر : المادة 149 القانون رقم 90-08 قانون البلدية .
53. أنظر المرسوم 86-266 (خاصة المادة 11, 12) .
54. المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 93/12/29 المتضمن قانون المالية لسنة 1994 .
55. المرسوم رقم 266-86 المؤرخ في 1986/11/2 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك .
56. المادة 156 من القانون البلدي 90-08.
57. قانون : رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .
58. قانون : رقم 90-09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية .
59. جريدة النهار, 1995/2/20.
60. جريدة النهار 17 أيار 1995.

ثانيا: قائمة المراجع الفرنسية

1) Bertrand Badie brand . Dictionnaire de la science Politique et des institution Politique , Edition ,A, Colin , Paris , année 1994 p161.

2) Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New Jersey Prentice-hall 1984, P. 184.

3) L. Boyer ,M. poirée , Eliesalin : prècis d'organisation et le De la gestion production, ed . d'organisation . paris1982 .

4) Conseil national économique et social,commission "finances locales "projet d'étude 18^{éme} session juillet 2001 .

5) Instruction n^{o}111/93 du 01/02/ 1993 de Mr . le Ministre de l'intérieure et des colluctivites locales.

6) Loi n^{o} 90-21 du 15/08/90 relative a la comptabilité publique .

ثالثا: قائمة المراجع الإنجليزية

1/ kiuckhohn P R ,and Strdlbeck,F L,Variations in Valueorinetation, Harp and row, new york,1961.

2/ Korany, Bahgat, Hierarchy within the South: In search of theory ,Third World Affairs,) London,1986.

3/M. Harris,The End of the Third World, London:I.B Tauris and Co,Ltd, 1986.

4/ Nurkse. R. Some International Aspects of the Problems of Economic Development. The American Economic Review, May 1952.

5/ Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. New York: Oxford University Press. 1987.

6/ Poplin demons,Ecommunities,A Survey of Theories and Method research, Market: Industrial Policy In Mecmillan,New York,1979,

7/ P. Katzenstein, Small States In World.: Cornell University Europe, Ithaca and London Press, 1985,

8/ U.N. Community Development and National Development. New York: Department OfEconomic and Social Affairs 1963.

9/ U.N. Community Development and National Development. Op Cit.

www.ejtemay.com/showthread.php10 /

11/ boutlouj.maktoobblog.com

12 / ebthalmohamed.jeeran.com/.../228323.html - Arabia saoudite

www.ensanyat.com/vb1/forumdisplay.php13/